



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 31 تموز 2023

عين على العدو الإثنين 31-7-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- قناة كان: لأول مرة منذ عملية "البيت والحديقة" قبل 4 أسابيع: اقتحم "الجيش الإسرائيلي" صباح اليوم جنين واعتقل نشطاء من حماس، الاعتقال تم في المدينة وليس في المخيم وحدث تبادل لإطلاق النار هناك.
- إنقاذ بلا حدود: حوالي الساعة 18:30 يوم أمس أصيب جندي بجروح طفيفة، بعد رشقه بالحجارة على مشارف "دير إبزيع" قرب رام الله، ونُقل لتلقي العلاج.
- المتحدث باسم جيش العدو: "جرت مساء أمس مناورة عسكرية في فرقة الضفة منطقة محيط قلقيلية تخلفها حركة نشطة للمركبات والجنود."
- موقع القناة 7: أقر الكنيست بكامل هيأته بالقراءة الأولى مشروع قانون قدمه عضو الكنيست "يتسحاق بندروس" والذي سيسمح لعائلات قتلى العمليات بالمطالبة بتعويض مناسب من أي جهة أو شخص يمول ويدعم منفذي العمليات.
- تقرير خاص للقناة 12 العبرية حول جهود بناء "الهيكل الثالث": "في الأونة الأخيرة، وبالتعاون مع وزارات حكومة نتنياهو، تُبذل العديد من الجهود لبناء الهيكل الثالث، والتي بموجبها يجب حرق بقرة حلال حمراء سيمكن من وصول ملايين اليهود إلى الأقصى، وإقامة الهيكل الثالث هناك – يعلق مؤيدو تنفيذ الحلم آمالهم على خمس بقرات حمراء (مرفق صورتها من داخل مزرعة سرية) تم إحضارها إلى إسرائيل على متن طائرة من تكساس وتم اختيارها بعناية –

ومن يقف وراء البحث الشاق عن البقرات الحمراء منظماتان يمينيتان: منظمة بونيه يسرائيل، ومعهد الهيكل برئاسة
الحاخام يسرائيل أربيل الزعيم الروحي للوزير إيتمار بن غفير.

- **موقع سروجيم:** محكمة عسكرية تحكم بالسجن لمدة 40 شهراً وتعويض مالي قدره 35 ألف شيكل على الفلسطيني عمرو عبد الله حامد الخطيب، أدين بمحاولة الاستيلاء على سلاح جندي بعد رش رذاذ الفلفل على وجهه قبل عامين قرب قاعدة النبي موسى بالأغوار حين وجد جندياً من لواء كفير يقف وحيداً وهو ينتظر حافلة.
- **معاريف:** أصدر وزير الأمن القومي للعدو "إيتمار بن غفير" تعديلاً على قانون الإفراج الإداري يقضي بإلغاء الإفراج المبكر عن الفلسطينيين من السجن، هذا جزء من سياسة "بن غفير" الرامية إلى دهورة أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون.
- **قناة كان:** أفادت مصادر أن قوة خاصة من "الجيش" اعتقلت القيادي في حركة حماس فتحي عتوم بعد مدهمة منزله في جنين.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **"إسرائيل اليوم":** "مسؤول إسرائيلي": "نتنياهو لن يغير موقفه المبدئي والتاريخي من القضية الفلسطينية، من أجل تطبيع مع السعودية".
- **يديعوت أحرونوت:** قال مسؤولون كبار في "الجيش الإسرائيلي" لرئيس وزراء العدو إن احتمالية اندلاع حرب مع لبنان ارتفعت هذه الفترة إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2006.
- **قناة كان:** اعتقلت قوات جيش العدو ليلاً 5 أشخاص تسللوا من الأردن.
- **موقع والا العبري:** عقد رئيس وزراء العدو "نتنياهو" أمس جلسة مشاورات أمنية وتقييم للوضع فيما يتعلق بالساحة الشمالية، بمشاركة "وزير الجيش"، و"وزير الشؤون الإستراتيجية"، و"رئيس الأركان"، ورؤساء الموساد، ورئيس الشاباك، ورئيس مجلس الأمن القومي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ورئيس شعبة العمليات، ورئيس الشعبة السياسية-الأمنية بوزارة الجيش، والسكرتير العسكري لرئيس الوزراء - وقبل نتيناهو التوصيات وأساليب العمل التي اقترحها الجيش والمنظومة الأمنية.
- **موقع والا:** مسؤولون أمنيون قالوا خلال جلسة المشاورات أمس أنه يجب الفصل بين استفزازات حزب الله عند الحدود وبين أي هجمات فعلية - كما اتضح من خلال الاجتماع أنه لا مصلحة للركض نحو مواجهة مع الحزب.
- **قناة كان:** عبّر "الجيش الإسرائيلي" عن دعمه لإجراء مفاوضات من خلال وسيط مع لبنان. هذا وفقاً لمسؤولين مطلعين على الأمر، في المناقشة التي جرت أمس، أعرب بعض مسؤولي الجيش عن دعمهم لمثل هذه الخطوة، لكنهم في الوقت نفسه ناقشوا أيضاً مسألة الخيمة الموضوعة عند الحدود، وفي ختام المناقشة مع رئيس الوزراء، تم البت في سلسلة من "القضايا وردود الفعل"، أساسها أن "إسرائيل" لا ترغب في الانجرار إلى الصراع.
- **إذاعة جيش العدو:** مسؤولون أمنيون: "لن نتخذ أي إجراء ضد الخيام في الشمال، فهي لا تشكل تهديداً أمنياً، ولن ننجر لأي إجراء لسنا معنيين به."

- **موقع القناة 7:** اللواء إسرائيلي زيف: "أعتقد أن نصر الله لن يذهب للحرب."
- **يديعوت أحرونوت:** في نفس الوقت الذي جرت فيه المشاورات الأمنية مع رئيس وزراء العدو "نتنياهو" بشأن التوترات على الحدود اللبنانية، تم توثيق نشطاء ملثمين يرفعون أعلام حزب الله يقطعون السياج الذي أقامته قوة اليونيفيل بالقرب من السياج الحدودي.
- **القناة 14:** في المنظومة الأمنية يستعدون لاحتمال حدوث تدهور أمني على الحدود الشمالية، بسبب التغيير الاجتماعي والسياسي الداخلي في "إسرائيل"، الذي يعتبره حزب الله نقطة ضعف كبيرة، وفرصة محتملة للإضرار بـ "الدولة".
- **موقع القناة 7:** جهاز الشاباك يعلن الكشف عن حملة نفذها مسؤولون إيرانيون بهدف جمع معلومات حول "السياسات الإسرائيلية" وحول المستوطنين، كانت الأهداف الرئيسية لتلك الجهات الإيرانية هي بالأساس موظفي الخدمة المدنية والباحثين في معاهد مختلفة من خلال حسابات تواصل مزيفة تنتحل هويات شخصيات "إسرائيلية" معروفة.
- "يسرائيل ديفينس: "وقعت البرازيل وتركيا على تعاون في مجال الطائرات بدون طيار.

الشأن الداخلي:

- **هأرتس:** صادقت الحكومة اليوم على قرار إنشاء شعبة هدفها "تعزيز تماسك المجتمع الإسرائيلي" وستكون بقيادة الوزيرة "غاليت ديستال أطريان" التي سبق وأن هاجمت عدة مرات المتظاهرين.
- **القناة 12:** نكشف أنه في الساعات التي سبقت التصويت على قانون المعقولية، أرسل رئيس الأركان "هرتسي هليفي" رسالة مقلقة لرئيس وزراء العدو "نتنياهو" عبر فيها عن قلقه من تدهور وضع "الجيش"، ومن احتمال انزلاق موجة رفض الخدمة العسكرية من الاحتياط إلى الجيش النظامي، وفقدان الجمهور ثقتهم بالجيش، ومع ذلك، حتى بعد هذه الرسالة التي قرأها نتنياهو بعناية شديدة، فقد أعطى الضوء الأخضر لإكمال التشريع القضائي كما هو مخطط له.
- **القناة 14:** حدث غير معتاد في الجنوب: نسر اصطدم بطائرة مروحية عسكرية كانت تقوم بطلعة روتينية وتسبب بكسر في زجاجها الأمامي - هبط الطيارون بالقرب من سديه بوكير، ولم تقع إصابات.
- **معاريف:** خفض سلاح الجو عدد ساعات الطيران في إحدى مراحل التدريب لطيارى الهليكوبتر، لأن حوالي نصف المدربين لا يقدمون تقارير إلى خدمة الاحتياط احتجاجاً على الإصلاحات القانونية، حيث أبلغ 18 من أصل 40 مدرباً قادتهم مؤخراً أنهم توقفوا عن التطوع للاحتياط، وتقدر مصادر أن آخرين سيتبعون خطاهم في الأيام المقبلة.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **حزب الليكود:** "يائير لايبيد" مستعد للتحدث مع أبو مازن دون شروط مسبقة، لكنه بالنسبة لليكود يضع قائمة من الشروط المسبقة للمحادثات، ندعو "لايبيد" للدخول في مفاوضات اليوم حتى تتمكن جميعاً من التوصل إلى اتفاق واسع.

- "إيتمار بن غفير" حول المراجعة الأمنية للوزراء قبل التصويت على قانون تقليص المعقولية: عرضت عليّ المراجعة ولم أوافق، هل ضباط الجيش متورطون في السياسة؟، وأن يرسل وزير في إسرائيل ضباطاً لإقناعي بالتصويت لصالح أو ضد قانون؟، هذه إحاطة سياسية من قبل وزير أرسلهم، دعمهم يشرحوا لي ان هناك خرق أمني في مناقشة مجلس الوزراء."
- عضو الكنيست "يولي إدلشتاين": "أمل ألا يكون هناك تدخل من قبل المحكمة العليا في قانون المعقولية، إذا رفضه القضاة فهو إعلان حرب وسيؤدي الرفض إلى أزمة دستورية لا مخرج منها."
- عضو الكنيست "ماتان كاهانا": "نتنياهو هو أثبت أنه من المستحيل تشكيل حكومة معه، لأنه أسير من قبل عناصر متطرفة."
- "يائير لابيد": "تجميد التشريعات هو السبيل الوحيدة لاستئناف الحوار حول خطة التغييرات القضائية"0.
- "أفيغدور ليبرمان": "رئيس الوزراء بالنسبة لي هو شخص يمثل خطراً ملموساً ومباشراً على وجود دولة إسرائيل، إنه غير قادر على العمل، نحن في وضع كئيب للغاية."
- "أوفير كاتس": "خلال الجلسات التي تشكّلها في الكنيست تم تمرير حوالي 47 مشروع قانون بالقراءات الثانية والثالثة، و83 مشروع قانون بالقراءة الأولى، و194 قانون بالقراءة التمهيدية."

* * *

مقالات

i24NEWS : على ضوء التوتر مع حزب الله: نتنياهو يعقد جلسة أمنية بمشاركة كبار القادة الأمنيين في إسرائيل

على خلفية التوتر المتزايد مع حزب الله وعلى ضوء تهديدات حسن نصر الله، اجتمع مساء أمس مسؤولو الجهاز الأمني في نقاش مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. واستعرض أمامه عدد من السيناريوهات، تقديرات للوضع وصورة استخباراتية بعد الحوادث الأخيرة التي شملت نصب خيم حزب الله في مزارع شبعا الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، هذا النقاش كان من المفترض أن يجري الأسبوع الماضي لكنه تأجل بسبب خضوع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو للعلاج . ويشار الى أن الجيش الإسرائيلي عزز أمس قواته في منطقة الشمال في إطار الاستعدادات لأنشطة محتملة من جانب حزب الله. وذكر ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في بيان إنه "تلقى توصيات وطرق العمل التي اقترحها الجيش الإسرائيلي والجهاز الأمني". هذا وشارك في النقاش كل من وزير الأمن، وزير الشؤون الإستراتيجية، رئيس هيئة الأركان، ر من جهاز الموساد، ر من جهاز الشاباك، ر من مجلس الأمن القومي، ر من جهاز الاستخبارات العسكرية وغيرهم من المسؤولين الأمنيين . ويشار الى أن نشطاء لحزب الله اجتازوا السياج الحدودي عند قرية العجر ورفعوا علم حزب الله، وكانت هذه المرة الأولى منذ 2006 والتي يتواجد بها لبناني في المنطقة، وكان نصر الله بعث أمس تهديدات الى إسرائيل من خلال كلمة له بمناسبة عاشوراء .

* * *

i24NEWS : نتنياهو: "العالم كله له رأي في أحداث إسرائيل لكن لا أحد يتحدث عن أعمال الشغب في فرنسا"

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن "الادعاءات القائلة بأن الإصلاح القضائي يعني نهاية الديمقراطية الإسرائيلية سخيفة"، موضحاً في مقابلة أجراها مع قناة فوكس نيوز الأمريكية أمس الأحد، كيف تولت المحكمة العليا، على مدى العقود الماضية، صلاحيات سلطات أخرى، في حين شرح مبررات تجاوز مبدأ المعقولية. وأضاف رئيس الحكومة الإسرائيلية، أنه "جرت مفاوضات طويلة مع المعارضة منذ ثلاثة أشهر ولم تسفر عن شيء". كما زعم أن "المعارضة هُزمت على يد أقلية متطرفة صغيرة"، مشيراً إلى أنه "لا يزال يحاول التوصل إلى توافق".

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الاحتجاجات ضد الإصلاح القضائي ليست أكثر من محاولة للإطاحة بحكومته، أجاب رئيس الوزراء أن "منظمي المظاهرات أعلنوا صراحة عن رغبتهم في الإطاحة به، حتى قبل عدم عرض الإصلاح على الجمهور". وشدد على أن "النواب المنتخبين في إسرائيل هم من يقررون". وأشار بنيامين نتنياهو إلى أن "العديد من القادة الأجانب لديهم آراء حول ما يحدث في إسرائيل، وهو ما لا يمثل مشكلة بالنسبة له". من ناحية أخرى، أوضح أنه لم يبد أي رأيه في ما يحدث في دول أخرى. وضرب كمثل "للعالم كله رأي في إسرائيل، لكن لا أحد في أعمال الشغب في فرنسا".

* * *

i24NEWS : لبيد وغانتس : "التطبيع مع السعودية لن يكون سبباً كافياً للانضمام إلى الائتلاف الحاكم"

أكد زعماء أحزاب المعارضة الإسرائيلية، أن التوصل لاتفاق تطبيع محتمل مع السعودية لن يكون سبباً كافياً لضمهم إلى الائتلاف الحاكم بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وأفاد موقع والا الإخباري، أن "رئيس حزب يش عتيد يئير لبيد، وزعيم الوحدة الوطنية بيني غانتس، قد أشاروا إلى أنهما يمكنهما، دعم مثل هذه الصفقة من خارج الحكومة". ونقل عن مصدر مقرب من لبيد قوله "لن ندخل في حكومة نتنياهو، إذا كان هناك اتفاق مع السعودية يمثل المصالح الأمنية لإسرائيل، فسوف ندعمها من الخارج". وكان غانتس قد قال في وقت سابق إنه لن ينضم إلى نتنياهو للمساعدة في دفع اتفاق التطبيع إلى خط النهاية.

وصرح قادة المعارضة مراراً وتكراراً بأنهم لن يخدموا في ائتلاف برئاسة نتنياهو، "ولكن ظهرت أسئلة في المناقشات مع الأمريكيين حول ما إذا كان القادة قد يلينون إذا كان ذلك يعني إقامة علاقات دبلوماسية مع السعوديين، وفق صحيفة نيويورك تايمز. وكان حزب الليكود قد هاجم زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد، أمس الأحد، مدعياً أنه مستعد للقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس دون شروط مسبقة وفي أي لحظة، لكن بالنسبة لليكود فهو يضع قائمة من الشروط المسبقة للمحادثات.

* * *

i24NEWS : قادة الحراك الشعبي في إسرائيل يطلبون من الولايات المتحدة التدخل لوقف "الانقلاب القضائي"

دعا رئيس الشاباك السابق عامي أيلون والرئيس السابق لمكتب رئيس الوزراء إيهود باراك، المحامي جلعاد شير ورائد الأعمال أورني بتروشكا أحد قادة وممولي الاحتجاجات ضد الثورة القانونية، الحكومة الأمريكية إلى التدخل بشكل عاجل لجهة إلغائها، وفق النشر الأحد في واينت .

كتب المسؤولون الإسرائيليون عموداً لادعا في موقع الأخبار السياسية "ذا هيل"، الذي يخاطب الدوائر السياسية في واشنطن، "إسرائيل على حافة دكتاتورية. علينا أن نناضل من أجل حريتنا ومستقبل إسرائيل، لكن لا يمكننا فعل ذلك وحدنا. نحتاج إلى المساعدة من أصدقائنا، الولايات المتحدة أولاً وقبل كل شيء. الرئيس جو بايدن، الذي من الواضح أنه يحب إسرائيل، يحتاج إلى إظهار حب حازم هذه المرة." وشدد الثلاثة على أهمية أن يأتي الضغط الأمريكي مشابهاً لما تم في ذلك الوقت مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. قالوا "نحن نتذكر اللقاء مع دي كليرك، الزعيم السابق لجنوب إفريقيا، الذي أوضح ما الذي جعله ينبذ الفصل العنصري. قال إنه مزيج من الضغط الدولي مع التمرد من الداخل. وعلى الرغم من الاختلافات بين الحالتين، فإننا نخشى أن يحدث هذا في إسرائيل أيضاً."

وشمل الرجاء المرفوع لبايدت تفصيلاً للمخاطر الكامنة من جراء الثورة القانونية وفق تعبير كتاب العمود، مؤكداً أنها ستسمح لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو "بالسيطرة على السلطات الثلاث". وبحسبهم، "يعكس هذا المفهوم المتبدل للديمقراطية الذي يعادل استبداد الأغلبية، والذي لا يتوافق بشكل كبير مع نظام الضوابط والتوازنات الأمريكي.

وأشاد المسؤولون الإسرائيليون بحركة "المقاومة الهائلة التي نشأت في إسرائيل، مع مئات المنظمات الشعبية التي تعمل معاً، التي أظهرت أنه بعد سنوات من اللامبالاة والجمود، أدرك المعسكر الديمقراطي الليبرالي أنه بحاجة إلى النضال من أجل حرية إسرائيل ومستقبلها كديمقراطية ليبرالية، بطريقة حازمة وعلى المدى الطويل."

* * *

i24NEWS: هاليفي يحذر نتنياهو من فقدان الثقة والاضراب دافع التجنيد للجيش الإسرائيلي

خلال الأسابيع الأخيرة واجه رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية هرتسي هاليفي صعوبة في إجراء اجتماع مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، حتى يستعرض أمامه تقييماً عن الأوضاع الأمنية . وبحسب الهيئة الرسمية "كان" فإن رئيس هيئة الأركان نقل ملفاً مفصلاً حول تقييمه لحالة التماسك في الجيش الإسرائيلي وايضا بشأن امكانية وقوع تصعيد في شمالي البلاد . وهذه التحذيرات الأمنية التي استعرضها هاليفي في رسالته كانت شديدة، ايضا ذكر في المستند بصورة واضحة المخاوف من امكانية أن يمس النقاش الداخلي في الجيش الإسرائيلي بالدافع المرتبط بالتجنيد للجيش في الفترة القريبة أو البعيدة، وعلى ما يبدو فإن رئيس الحكومة فضل الحصول على توصيات ليست بالضرورة من الجهاز الأمني .

* * *

i24NEWS: "قضية أمنية سرية": القوات الأمنية الإسرائيلية تحبط عملية تهريب غير عادية في غور الأردن

أجرى الشبابك وقيادة منطقة المركز خلال الأيام الأخيرة تحقيقا حول تهريب وسائل قتالية وقع بداية الأسبوع الماضي شمالي غور الأردن. وذكر موقع "واينت" أن التحقيق تمحور بشكل أساسي على تهريب وسائل قتالية غير عادية في الليلة بين الاثنين والثلاثاء من الأسبوع الماضي، وبحسب الموقع الى الآن تفاصيل التحقيق في الحادث الذي وصف بأنه غير عادي بالنسبة لعمليات تهريب سابقة وهي ممنوعه من النشر . وشارك في احباط عملية التهريب المشار لها مقاتلين من وحدة "متلان" وهي الوحدة التكتيكية الخاصة في حرس الحدود وتحارب الجرائم الخطيرة من خلال مطاردات وكمانن، مع قوات من الجيش الإسرائيلي في غور الأردن . وتحولت المعابر في غور الاردن خلال السنوات الأخيرة الى ممر تهريب أسلحة مفضل للمنظمات الاجرامية والمنظمات المسلحة، والتي تحاول قدر الإمكان إدخال وسائل قتالية وأموال إلى إسرائيل وال الضفة الغربية .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مسؤول أمني كبير في السلطة الفلسطينية: حماس والجهاد الإسلامي تجندان شبان "ليس لديهم ما يعيشون من أجله"

بقلم جيكوب ماغيد

تواجه السلطة الفلسطينية معركة شاقة في محاولتها لكبح العنف في الضفة الغربية، حيث تقوم حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين بتجنيد الشبان الفقراء لتنفيذ هجمات، كما كشف ضابط كبير في جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية في اجتماع هذا الأسبوع، حسبما قال مصدر مطلع على الأمر لـ"تايمز أوف إسرائيل".

وقال العميد حسن عصفور، الذي يشغل منصب مدير العمليات المركزية في جهاز الأمن الوقائي، لأفراد من الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة إن السلطة الفلسطينية كثفت اعتقالها لمقاتلي حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية في الأشهر الأخيرة. وخلال التحقيق مع هؤلاء المشتبه بهم، علم جهاز الأمن الوقائي أن العديد منهم ينتمون لأفقر شرائح المجتمع حيث "لا يوجد لديهم ما يأكلونه" ولا "يوجد لديهم ما يعيشون من أجله"، كما قال عصفور، بحسب المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن الوقت والموقع المحددين للقاء الذي عُقد في الولايات المتحدة لحماية هويته. عقد عصفور عدة اجتماعات أخيرة مع الجاليات الفلسطينية في الشتات في فرجينيا وشيكاغو ونشر صورا من اللقاء الأخير يوم الأحد. وقال المصدر إن عصفور كشف عن أن المشتبه بهم الذين تقوم السلطة الفلسطينية باعتقالهم يحصلون في كثير من الأحيان على أموال لتنفيذ هجمات ضد المستوطنين والقوات الإسرائيلية. وقال عصفور، الذي يتولى جهازه للأمن الوقائي إلى حد كبير العمليات التي تستهدف كلتا الحركتين اللتين تُعتبران خصمي رام الله الرئيسيين في الضفة الغربية، إن "حماس والجهاد يريدان تدمير الضفة الغربية، ولا يريدان أن تكون السلطة الفلسطينية في الجوار". مثل هذه التعليقات التفصيلية حول جهود السلطة الفلسطينية لمكافحة العنف والوضع المتدهور للفلسطينيين في الضفة الغربية لا يتم مشاركتها علنا عادة من قبل المسؤولين الحكوميين. والأندر من ذلك هو أن يدلي عضو في جهاز المخابرات الداخلية بهذه التصريحات الصريحة للمغتربين الفلسطينيين.

وقال عصفور أنه بالإضافة إلى كونهم مدفوعين بالأموال التي تدفعها الحركتين، فقد أخبر بعض المشتبه بهم الذين اعتقلتهم السلطة الفلسطينية المحققين أن المشاكل العائلية دفعتهم إلى المشاركة في اشتباكات في الضفة الغربية. وقال: "من يدخل في شجار مع حبيبته أو أخته أو والدته يريد أن يهاجم مستوطنا."

ووضح عصفور للمجموعة إنه يزور الولايات المتحدة لحضور اجتماعات وتدريب في وكالة المخابرات المركزية في منطقة واشنطن، وفقا للمصدر. وحث عصفور نظراءه الأمريكيين على الضغط على إسرائيل لمحاربة عنف المستوطنين المتفشي والمصادقة على المزيد من التصاريح للفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل حتى يكون للجيل الشاب الذي يعاني تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية "ما يعيش من أجله"، وفقا للمصدر.

متحدث باسم جهاز الأمن الوقائي قال إن عصفور التقى بالفعل مع أعضاء في الجالية الفلسطينية الأمريكية لكنه نفى التصريحات التي نُسبت إليه في التقرير، في حين رفض متحدث باسم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التعليق.

فقدت السلطة الفلسطينية ببطء السيطرة الأمنية على مناطق في شمال الضفة الغربية وسط مزاعم بالفساد وفشلها في عكس اتجاه توسع السيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية. وتسعى حماس والجهاد وفصائل أخرى ممولة من إيران إلى ملئ الفراغ وتستهدف بشكل مطرد المستوطنين ومواقع عسكرية في الأشهر الأخيرة. وفي محاولة لعكس الاتجاه، وجه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قوات الأمن في وقت سابق من هذا الشهر للعمل ضد حماس والجهاد الإسلامي في شمال الضفة الغربية، لا سيما في جنين، حيث نفذ الجيش الإسرائيلي عملية واسعة في 3 و4 يوليو.

في حين تنتقد بشدة نظام الرفاه في رام الله، الذي يشمل دفع رواتب للأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم، تقرر إسرائيل بأنها تفضل سلطة فلسطينية قادرة على القيام بعملها، بالنظر إلى أن الأخيرة تقدم الخدمات لملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، مررت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة قرارا باتخاذ خطوات لمنع انهيار السلطة الفلسطينية التي تعاني من ضائقة مالية. إلا أن القرار لم يتضمن أي خطوات ملموسة، التي سيكون من الصعب على الأرجح الدفع بها، بالنظر إلى دعم العديد من الأعضاء في حكومة نتنياهو ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وحتى حل السلطة الفلسطينية. كما ذكر تقرير أن نتياهو بنفسه قال في الشهر الماضي إنه ينبغي على إسرائيل "سحق" التطلعات الفلسطينية لبناء دولة موحدة في الوقت نفسه أن إسرائيل لا تزال بحاجة إلى السلطة الفلسطينية، ظاهريا كمقاول فرعي أممي له. وفي مقابلة أجريت معه في وقت سابق من هذا الشهر، طرح نتياهو رؤيته لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني التي سيسمح بموجبها بالإبقاء على جميع المستوطنات الإسرائيلية كجيوب خاضعة للسلطة الإسرائيلية، في حين سيحصل الفلسطينيون على دولة شبه-سيادية على ما تبقى من الأرض، دون سيطرة أمنية، التي ستبقى بين أيدي إسرائيل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: التطبيع المحتمل بين إسرائيل والسعودية قد يؤدي إلى ترك الفلسطينيين في المؤخرة

بقلم طال شنايدر

تدل جميع المؤشرات على أن الصفائح التكتونية في الشرق الأوسط آخذة بالتحول. ويسافر ممثلون عن البيت الأبيض – مستشار الأمن القومي جيك سوليفان ومنسق الشرق الأوسط بريت ماكغورك – ذهابا وإيابا بين واشنطن وجدة في السعودية نيابة عن الرئيس الأمريكي جو بايدن. ففي السعودية، استضاف ولي العهد الأمير محمد بن سلمان – رئيس الوزراء الحالي والزعيم الفعلي للبلاد (يُقال إن والده الملك سلمان مصاب بمرض الزهايمر) – سوليفان مرتين في المملكة في الأشهر الأخيرة. وقام وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بزيارة البلاد. لكن السبب ليس بالضرورة رغبة واشنطن في التطبيع بين السعودية وإسرائيل، أو آمال الرياض في إنقاذ حلم حل الدولتين.

ما تريده الولايات المتحدة حقا هو قطع كامل للعلاقات المتنامية بين السعودية والصين، وبين السعوديين والإيرانيين. قد تحتاج واشنطن إلى دفع ثمن باهظ للغاية لهذا الغرض: تسعى الرياض إلى إبرام معاهدة أمنية متبادلة شبيهة بحلف شمال الأطلسي تُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها إذا تعرضت للهجوم؛ واتفاقية صريحة لبرنامج نووي مدني تراقبه الولايات المتحدة وتدعمه؛ والقدرة على شراء أسلحة أكثر تطورا من واشنطن مثل نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية (ثاد) والذي يمكن استخدامه لمحاربة ترسانة الصواريخ الإيرانية المتزايدة.

في أحد مقالاته الأخيرة في صحيفة "نيويورك تايمز"، أوضح توماس فريدمان، المعروف بعلاقاته الوثيقة مع بايدن، أن الخطوات المطلوبة من إسرائيل مقابل تطبيع العلاقات مع السعوديين قد تشمل تعهدا رسميا بعدم ضم الضفة الغربية أبدا (كجزء من صفقة التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة في عام 2020، وافق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على تأجيل تنفيذ تعهده بالضم حتى عام 2024)، والالتزام بعدم إقامة المزيد من المستوطنات أو توسيع حدود المستوطنات القائمة، لترك الباب مفتوحا أمام احتمال إقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

كتب فريدمان: "أود أن أرى وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف، بتسلئيل سموتريتش، يظهر على التلفزيون الإسرائيلي ويشرح للشعب الإسرائيلي لماذا من مصلحة إسرائيل ضم الضفة الغربية وسكانها الفلسطينيين البالغ عددهم 2.9 مليون نسمة – إلى الأبد – بدلا من تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية وبقية العالم الإسلامي." وأضاف فريدمان "سيكون على ائتلاف نتنياهو الحاكم المكون من متعصبين يهود ومتطرفين متدينين الإجابة على هذا السؤال: بإمكانكم ضم الضفة الغربية، أو بإمكانكم صنع سلام مع السعودية ومع العالم الإسلامي بأسره، ولكن لا يمكنكم الحصول على كلا الأمرين، فماذا سيكون اختياركم؟" ومع ذلك، فإن هذا لا يتماشى مع أجندة الضم للعنصر الديني اليميني المتطرف في ائتلاف نتنياهو. بالنسبة للعديد من المشرعين في الائتلاف المتشدد، فإن الإجابة على سؤال فريدمان واضحة – فهم يريدون ضم الضفة الغربية، وليس لديهم أي نية للتخلي عن الخطة، وبالتأكيد ليس مقابل السلام مع السعودية. ولكن إلى جانب التعنت المحتمل من قبل البعض في القدس، تقول مصادر مطلعة على قضايا الأمن الإسرائيلي في المنطقة إنه من المحتمل ألا يكون السعوديون مهتمين في الواقع بمساعدة الفلسطينيين، أو اشتراط اتفاق كبير بقيام إسرائيل بالتزام تجاه الفلسطينيين.

تقول هذه المصادر أن وثيقة التطبيع يمكن أن تحتوي فقط على تصريح عام بشأن استمرار عملية السلام، باستخدام صياغة يمكن حتى لأعضاء الائتلاف الذين لديهم معتقدات مسيحية ويرغبون في بناء هيكل ثالث (وهي خطوة من شأنها أن تفجر المنطقة) أن يقبلوها بها. وعندئذ ستبقى القضية الفلسطينية قضية لإسرائيل لتتعامل معها بمفردها. إذا كان الأمر

كذلك، سيمثل ذلك انتصارا كبيرا لتنتياهو، الذي قال مرارا وتكرارا إن العالم العربي لن يشترط التطبيع مع إسرائيل بإحراز تقدم مع الفلسطينيين، كما يتبين في "اتفاقيات إبراهيم" مع الإمارات والبحرين والمغرب.

بروح الساعة الظاهرة، قال نتياهو لمجلسه الوزاري صباح الأحد بشأن مشروع قطار سريع أعلن عنه حديثا، سيربط بين كريات شمونا في شمال البلاد إلى مدينة إيلات في الجنوب، "سنستطيع كذلك ربط إسرائيل بالقطار إلى السعودية وشبه الجزيرة العربية. نحن نعمل على إنجاز ذلك أيضا."

الجدول الزمني ضيق، وبايدن يريد تحقيق إنجاز قبل نوفمبر وقبل الانطلاق الرسمي لحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة لعام 2024. وإذا تم التوصل إلى اتفاق، فإن بايدن سيمنح نتياهو اللقاء الذي انتظره طويلا - إما في البيت الأبيض أو في نيويورك - للترويج للاتفاق.

تحركات نتياهو المثيرة للجدل والتي تغير وجه الديمقراطية الإسرائيلية قد توضع جانبا إلى حد ما. وسيرتقي رئيس الوزراء الإسرائيلي مرة أخرى إلى مرتبة "مختلفة" على الساحة الدولية مقارنة بخصومه السياسيين، وسيخرج من الحدث معززا. وإذا حدث ذلك، فسيكون معادلا للانفجار العظيم في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط. إذا حدث... طبعا هناك الكثير من المشاكل والحساسيات. قد تهز وفاة الملك سلمان السعودية. من المفترض أن يكون ابنه هو الملك القادم، لكن لا يمكن لأحد أن يكون متأكدا من ذلك.

للسلطة الفلسطينية أيضا زعيم كبير في السن ومريض في شخص محمود عباس. أي تغيير في وضعه قد يهز المنطقة لأن التغييرات القيادية في الأنظمة غير المستقرة تؤدي دائما إلى احتمال حدوث مشاكل.

بايدن البالغ من العمر 80 عاما أصغر بسبع سنوات من كل من عباس وسلمان، ولكن تظهر عليه علامات سنه، ومع الحملة الانتخابية الرئاسية التي لا تزال في انتظاره، سيكون عام 2024 مكثفا وصعبا.

نتياهو، الذي يقرب من 74 عاما - لا يزال صغيرا في السن مقارنة بالآخرين - لم يكن بصحة جيدة مؤخرا، بعد أن خضع لعملية زرع جهاز لتنظيم نبضات القلب في وقت سابق من هذا الشهر بعد إصابته باضطراب في انتظام ضربات القلب، مما دفع أطبائه إلى الاعتقاد بأن حياته كانت في خطر محتمل.

مقارنة بهم جميعا، يبدو حكم نتياهو هو الأكثر تقلبا والأقل استقرارا، حيث يواجه المظاهرات الضخمة ضد خطة حكومته لإصلاح القضاء من جهة، بينما يخضع لسيطرة الوزراء الأكثر تشددا في ائتلافه من جهة أخرى. لكن في حين أن الاحتمالات ليست في صالح التطبيع مع السعودية، لا يزال هناك احتمال أن تكون هناك مفاجأة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتياهو يكشف عن مشروع لبناء خط قطار سريع من كريات شمونة إلى إيلات، ويقول إنه يمكن ربطه بالسعودية أيضا

بقلم سو سوركيس

أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الأحد عن خطة بتكلفة 100 مليار شيكل (27 مليار دولار) لربط مدينة كريات شمونة الشمالية بمدينة إيلات السياحية المطلة على البحر الأحمر في أقصى الجنوب بالسكك الحديدية. وذهب نتنياهو إلى أبعد من ذلك، قائلاً "سنستطيع كذلك ربط إسرائيل بالقطار إلى السعودية وشبه الجزيرة العربية. نحن نعمل على إنجاز ذلك أيضاً."

لقد وضع نتنياهو تطبيع العلاقات مع السعودية كهدف رئيسي، لكن هذا يبدو مستبعداً بشكل متزايد بسبب العناصر اليمينية المتطرفة المؤثرة في حكومته. ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" يوم السبت، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي، إن اتفاقية التطبيع تتطلب "تنازلات كبيرة" للفلسطينيين من غير المرجح أن يوافق عليها الائتلاف المتشدد الحالي.

قال نتنياهو في بداية اجتماعه الأسبوعي لمجلس الوزراء: "رؤيتي مفادها أن يستطيع كل مواطن من مواطني الدولة الوصول إلى المنطقة الوسطى ومنها، ومن كل مكان حول الدولة في غضون أقل من ساعتين. وفي معظم الحالات خلال أقل من ساعة واحدة بل وأقل من ذلك." وأضاف رئيس الوزراء أنه بالإضافة إلى نقل المسافرين بسرعة لمسافة 400 كيلومتر، فإن الخط سيسمح بنقل البضائع من ميناء إيلات إلى مرافئ على البحر المتوسط.

تم طرح العديد من هذه الخطط في الماضي، لكن لم يتم تنفيذ أي منها. ولم يشر نتنياهو، في بيان حكومته، إلا قليلاً إلى برنامج حكومته المثير للجدل لإصلاح القضاء، لكنه أشار إلى أن الائتلاف "سيحاول التوصل إلى اتفاقات" مع المعارضة خلال العطلة الصيفية. وسارع زعيم المعارضة يائير لبيد إلى رفض ذلك، قائلاً إنه لن يوافق على المفاوضات ما لم تجمد الحكومة الخطط حتى عام 2025. وتغيب وزير العدل ياريف ليفين، المهندس الرئيسي لخطة إصلاح القضاء، عن الجلسة. كما قال نتنياهو في الاجتماع إن حكومته ستركز على التخفيف من أزمة غلاء المعيشة المستمرة، بالإضافة إلى إبقاء إسرائيل في طليعة مجال الذكاء الاصطناعي سريع التطور في العالم.

أسئلة حول التطبيق العملي والتمويل

ستشهد خطة شبكة السكك الحديدية السريعة، التي وافق عليها مجلس الوزراء رسمياً يوم الأحد، تشغيل بعض القطارات بسرعات تصل إلى 250 كيلومتراً في الساعة. ولسد الثغرات في السكك الحديدية المتاحة حالياً، تهدف الخطة، التي من المقرر الانتهاء منها بحلول عام 2040، إلى ربط كريات شمونة ببقية الشبكة عبر كرميثل، وتشغيل خطوط سريعة بين تل أبيب وبئر السبع في الجنوب عبر مطار بن غوريون، ومن بئر السبع إلى إيلات عبر ديمونا.

إيلات مفصولة عن المراكز الحضرية الرئيسية في إسرائيل بصحراء النقب ووادي عربة. تبعد ديمونا، حيث تقع أبعد محطة قطار في الجنوب، 208 كيلومتراً عن إيلات. وكثير ما يعاني الطريقان 12 و 90، اللذان يربطان المدينة السياحية ببقية أنحاء البلاد، من حوادث سير. لكن ضخامة وتكلفة نقل السكك الحديدية من ديمونا إلى إيلات حالت دون تحقيق مثل هذا المشروع منذ السنوات الأولى للدولة. في الواقع، تتم مناقشة اقتراح لبناء هذا الخط كل عقد تقريباً.

تماشياً مع قرار الأحد، تم تكليف وزارة المواصلات بفحص خيارات الخطوط المختلفة، والتحقق فيما إذا كانت بعض الأقسام ستكون مجدية اقتصادياً وتستحق العناية. وستخصص وزارة المواصلات مبلغ 70 مليون شيكل (19 مليون دولار) في عام 2023 و 130 مليون شيكل (35 مليون دولار) في عام 2024 لتخطيط الشبكة، والتي من المتوقع أن تشمل مقطع قطار

سريع يمر عبر صحراء النقب. وسيطلب من شركة "قطار إسرائيل" اختيار المشاريع في خطتها المتعددة السنوات لتقليصها أو إلغائها لتوفير مبلغ 2.4 مليار شيكل (648 مليون دولار) من أجل البناء.

وستناقش لجنة مشتركة تضم المديرين العاميين لوزارتي المواصلات والمالية ومكتب رئيس الوزراء كيفية تمويل المشروع. وسيكون على اللجنة تقديم تقرير أولي إلى رئيس الوزراء في غضون 90 يوما وتقرير كامل ومفصل في غضون 180 يوما (مع السماح بمنحها 90 يوما إضافية إذا لزم الأمر). ويدعو القرار أيضا إلى إنشاء لجنة منفصلة، لتقديم تقرير خلال 180 يوما، من ممثلين عن سلطة التخطيط، ووزارات المالية، والمواصلات، والداخلية، وحماية البيئة، والإسكان، وتطوير النقب والجليل. وستكون مهمتهم دراسة أفضل السبل لتعزيز إمكانيات الامتداد من بئر السبع إلى إيلات، مع إيلاء اهتمام خاص لمساكن جديدة.

وجد تقرير أعده "مركز شاشا للدراسات الاستراتيجية" في القدس وجمعية حماية الطبيعة في إسرائيل قبل نحو عشر سنوات أنه لا يوجد أساس للدعوات المقدمة في ذلك الوقت حول فوائد ربط السكك الحديدية بإيلات.

كان أحد الادعاءات أن مثل هذا الخط الأرضي من شأنه أن يسهل حركة الشحن من إيلات المطلة على البحر الأحمر، إلى البحر الأبيض المتوسط. جادل الباحثون بأن خط السكك الحديدية لن يكون لديه السعة اللازمة التي توفرها السفن، وأن المرور عبر قناة السويس سيظل أسرع وأرخص. وتابع التقرير أنه سيتعين بناء ميناء جديد في إيلات بتكاليف مالية وبيئية هائلة. يعد خليج إيلات موطننا ذات أهمية عالمية للشعاب المرجانية ويستخدم بالفعل في نقل النفط الخام. وتابع التقرير أن حركة الركاب ستكون قليلة للغاية لتبرير التكاليف الضخمة لخط سكة حديد جديد، حيث من المتوقع أن يلحق مشروع بناء نهاية سكة حديد جديدة الضرر بمشروع آخر تموله الدولة - المطار الدولي الذي يخدم إيلات.

تقرير آخر من العام نفسه، أعده "مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست"، حذر من أن الخط (الذي سيتم تسميته)، إلى جانب السدود الترابية، من شأنه أن يمنع مرور الحيوانات وينقل من موطنها وأن القطارات السريعة يمكنها حتى إصابة الطيور المهاجرة. وتتوقع الخطة الاستراتيجية لشركة قطار إسرائيل إنه بحلول عام 2040، سيخدم خط السكة الحديد حوالي 300 مليون مسافر سنويا. ويأتي إعلان يوم الأحد تماما بعد ما يقرب من عقد من الزمان من موافقة مجلس الوزراء بقيادة نتنياهو على خط قطار يربط وسط البلاد بإيلات. في ذلك الوقت، تعرض المشروع لانتقادات اعتبرته مكلفا وضارا بالبيئة. كما أنه فشل بالفعل في ربط ميناء إيلات بميناء أشدود.

"ثورة نقل كبرى"

بعد اجتماع مجلس الوزراء، عقد نتنياهو مؤتمرا صحفيا مع وزيرة المواصلات ميري ريغيف، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ونائب الوزير من حزب "يهדות هتوراة"، أوري ماكليف، لعرض تفاصيل خطة القطار السريع. وتحدث نتنياهو بداية، واستمع إلى المتحدثين الثلاثة الآخرين، وعاد إلى الميكروفون، للرد على أسئلة كما بدأ بداية، لكنه ألقى خطابا ثانيا ثم غادر قبل جلسة الأسئلة والأجوبة.

في خطابه الأول من بين الخطابين، أشاد نتنياهو بما وصفها "ثورة المواصلات الكبرى" التي قال إنها تشمل بالفعل بناء شبكة من الطرق الجديدة وستشهد الآن نظام سكك حديدية سريع. ولم يخض رئيس الوزراء في التفاصيل بشأن الاحتمال الذي طرحه في اجتماع مجلس الوزراء في وقت سابق بشأن امتداد شبكة السكك الحديدية إلى "السعودية وشبه الجزيرة العربية". وقال إن ثورة السكك الحديدية المخطط لها ستعيد توزيع سكان إسرائيل - الأخذ عددهم في النمو إلى ما افترض أنه سيكون في يوم من الأيام 30 مليوناً - بعيداً عن المنطقة الوسطى إلى الجنوب وأجزاء من الشمال، مع فوائد اجتماعية واقتصادية وأمنية هائلة.

في حين تحدث رئيس الوزراء الأول لإسرائيل، دافيد بن غوريون، عن الاستيطان في النقب، قال نتنياهو، إن خطته "ستجلب البنية التحتية إلى النقب". وقال "هذه الثورة تنطلق الآن بميزانية 100 مليار شيكل"، مضيفاً أن هذا المبلغ سيتم توزيعه على مدى عدة سنوات، وأن هناك أفكاراً مختلفة حول كيفية تمويل المشروع. على الرغم من أن المشروع يبدو بعيد الاحتمال، كما قال، "صدقوني" سوف يتحقق.

في المجموعة الثانية من التصريحات، قال نتنياهو إن ثورة السكك الحديدية هي شكل آخر من أشكال "الإصلاحات" التي يقدمها، وأضاف أن التحدي الهائل، عند إدخال الإصلاحات، يكمن في إقناع الناس بأنها مطلوبة، في ما بدا أنها إشارة مبطنة لبرنامج الإصلاح القضائي المثير للجدل وللانقسام. وقال نتنياهو عدة مرات إن "الصراع الأيديولوجي هو الأصعب".

* * *

تايملز أوف إسرائيل: مجلس الوزراء يناقش سحب 164 مليون شيكل من الوزارات لتمويل طلاب المعاهد الدينية الحريدية

بقلم ميخائيل باختر

يناقش المجلس الوزاري اقتراحاً لتخصيص مبلغ 164.5 مليون شيكل إضافي (44.4 مليون دولار) لتمويل زيادة لرواتب طلاب المعاهد الدينية، وتمويلها من خلال اقتطاع شامل من ميزانيات جميع الوزارات الحكومية. سيكون المبلغ على رأس الأموال التقديرية المدرجة في الميزانية لزيادة رواتب الرجال الحريديم الذين يختارون الانخراط في دراسة النصوص الدينية بدوام كامل بدلاً من العمل والخدمة في الجيش. هذه الخطوة - التي أضيفت إلى جدول أعمال المجلس الوزاري في وقت متأخر من ليل السبت - تطالب بها منذ فترة طويلة الأحزاب الحريدية الشريكة في الائتلاف، التي ترى أن المزايا المعززة التي كفلتها ميزانية الدولة الأخيرة لمجتمعهم لم تكن كافية. وكانت تقارير إعلامية عبرية قد أشارت مؤخراً إلى أن الحكومة تدرس كيفية المصادقة على الإجراء مع عدم زيادة الميزانية الإجمالية وتجنب رد فعل سلبي لدى الرأي العام. وكان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش قد ألغى في الأسبوع الماضي قراراً تم اتخاذه بحسب تقارير في وقت سابق من هذا الشهر لتمويل زيادة الرواتب عن طريق سحب الأموال من التنمية الاقتصادية للمجتمع العربي. وبحسب الاقتراح الجديد، الذي وافق عليه سموتريتش ليل السبت، ستتم المصادقة على مبلغ 79 مليون شيكل (21.33 مليون دولار) لزيادة دعم الدولة لمؤسسات تعليم التوراة الحريدية؛ وسيتم تخصيص مبلغ 51 مليون شيكل (13.77 مليون دولار) لزيادة عدد الطلاب في هذه المؤسسات؛ ومبلغ 15 مليون شيكل (4.05

مليون دولار) سيُستخدم لتمويل دراسات غير إسرائيلية في تلك المؤسسات؛ وسيمول مبلغ 19.5 مليون شيكل (5.27 مليون دولار) المؤسسات الدينية غير الحريدية، بما في ذلك مؤسسات للبنات، وفي منطقة غلاف غزة وتلك التي تشجع على الخدمة العسكرية. سيزيد الاقتراح ميزانية 2023 لمؤسسات تعليم التوراة إلى 1.089 مليار شيكل (294.08 مليون دولار).

وسارع زعيم المعارضة يائير لابيد إلى انتقاد الاقتراح، وكتب في تغريدة "هذه حكومة ليس لديها قلب" - في إشارة على الأرجح إلى عملية زرع جهاز لتنظيم نبضات القلب خضع لها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قبل أسبوع في أعقاب مشاكل في القلب قال الأطباء إنها وضعت حياته في خطر. وقال لابيد: "عندما طلبنا من الحكومة منع تقليص ساعات التعليم الخاص للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كان الرد أنه 'لا يوجد مال'. لقد أعلنوا الليلة أنهم سيقصون [ميزانيات] جميع الوزارات الحكومية لإضافة 164 شيكل مليون لمؤسسات تعليم التوراة."

وكتب سكرتير مجلس الوزراء يوسي فوكس على "تويتر" مساء السبت أن الاقتراح يسعى فقط لاستخدام الأموال المتبقية من خفض الميزانية الشامل السابق الذي تمت الموافقة عليه في فبراير، وأنه لم تتم المصادقة على أي تخفيض جديد في الميزانية. ونقل موقع "واينت" الإخباري عن مصدر في مكتب رئيس الوزراء لم يذكر اسمه قوله إنه كان هناك في السابق "خطأ حسابي". وأصدرت وزيرة المستوطنات والمهام الوطنية أوريت ستروك، من حزب "الصهيونية المتدينة" الذي يرأسه سموتريتش، بيانا داعما يركز على الجزء من مخصصات الميزانية الجديدة المخصص للمؤسسات الدينية للفتيات. وقالت ستروك: "إننا نرى أهمية كبيرة لدراسات التوراة للفتيات، ولذلك وعدنا قبل الانتخابات... بزيادة الدعم الحكومي لهذه الدراسات. غدا سيكون لنا بمشيئة الله شرف الوفاء بهذا الوعد."

في الشهر الماضي، هدد حزب "يهדות هتوراة" بوقف التصويت مع الائتلاف حتى يحصل الحزب الحريدي على الأموال التي كان يطالب بها. وتشمل ميزانية الدولة الحالية لعامي 2023-2024 مبلغ 13.7 مليار شيكل من الإنفاق التقديري، سيتم تخصيص 3.7 مليار شيكل منه لزيادة الميزانية لرواتب طلاب المعاهد الدينية بدوام كامل. وسيتم تخصيص مبلغ 1.2 مليار شيكل للمؤسسات التعليمية الحريدية الخاصة غير الخاضعة للإشراف، والتي لا يقوم الكثير منها بتدريس المواد الأساسية مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية، بينما ستخصص أموال إضافية لنظام التعليم الحريدي الرسمي، ولإنشاء مباني للأغراض الدينية وللدعم الثقافي والهوية الحريدية.

كما تزيد الميزانية من رواتب طلاب المعاهد الدينية لتصل إلى 250 مليون شيكل (68 مليون دولار)، باستخدام أي أموال فائضة متبقية من المدارس الحريدية. تلك الصفقة، التي أخدمت تمردا في صفوف قسم فرعي من السياسيين الحريديم، تضمنت أيضا المصادقة على دفع منحة بأثر رجعي لطلاب المعاهد الدينية من بداية عام 2023. ولقد انتقدت المعارضة الميزانية بشدة ووصفتها بأنها "طائشة"، بينما حذر مسؤولو المالية من أنها قد تؤدي إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة.

* * *

يديعوت: أجرى نتينهاو تقييما للوضع بشأن التوترات في الشمال ووافق على أساليب اقتراحها الجديش

أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، مساء (الأحد) ، نقاشاً حول "الوضع في الشمال" بمشاركة رؤساء الأجهزة الأمنية ، الذين عرضوا عليه تقييمات للوضع فيما يتعلق بالتوترات على الحدود اللبنانية ، في ظل وقائع التصعيد ضد حزب الله – وتبادل التهديدات بين إسرائيل والأمن العام للتنظيم حسن نصر الله. وحضر المناقشة وزير الدفاع يوآف جالانت ، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر ، ورئيس الأركان هيرتسي هاليفي ، ورئيس الموساد دادي برنيع ، ورئيس الشاباك رونان بار ، ومستشار الأمن القومي تساحي هنغي ، ومسؤولين كبار آخرين. ولم يتم الاعلان عن تفاصيل الاجتماع الا انه رئيس الوزراء نتنياهو وافق على التوصيات وأساليب العمل المقترحة من قبل الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية.

بالتزامن مع المباحثات مع رئيس الوزراء نتنياهو ، تم تسجيل ناشطين ملثمين يرفعون أعلام حزب الله يقطعون السياج الذي أقامته قوة اليونيفيل في الأراضي اللبنانية ، بالقرب من السياج الحدودي مع إسرائيل في منطقة كفر ريجر – جزء منه داخل الأراضي الإسرائيلية ، ونشر مراسل قناة حزب الله الفضائية "المنار" ، هذه الوثائق ، التي ادعى أن هذه هي المرة الأولى منذ عام 2006 التي يدخل فيها مواطنون لبنانيون إلى المقطع الذي سُجل فيه النشاط. وتجدر الإشارة إلى أن مقطع الطريق المعني يقع في الأراضي اللبنانية وليس عبر الخط الأزرق.

الوثائق المنشورة اليوم هي الأحداث في سلسلة الأحداث التي زادت بشكل كبير من التوترات على الحدود اللبنانية. تناول نصرالله التوترات أمس ، ووجه رسالة تهديد لإسرائيل في خطاب ألقاه من بعيد في تجمع ديني شيعي كبير في جنوب بيروت. وزعم أن "لبنان بلد يتعرض للهجوم وإسرائيل ما زالت تحتل أجزاء منه." وأشار ضمناً إلى نصب الخيام قرب الحدود ، وقال: "تحدث إسرائيل بوقاحة عن الاستفزازات، أقول للصهاينة: احذروا أي خطوة أو قرارات غبية." وتابع تهديداته: "المقاومة لن تأخذ مسؤوليتها على محمل الجد في الرد وتحرير الأرض ، نحن جاهزون لأي خيار ولن نسكت في وجه أي عمل غبي."

في بداية جلسة مجلس الوزراء اليوم ، رد رئيس الوزراء على تهديدات نصر الله ، واصفا إياها بـ "التهديدات المحصنة". وبحسب رئيس الوزراء "نحن لسنا معجبين بهم، في يوم الاختبار ، سيجدنا نقف كتفاً بكتف ، ولا ينبغي له أن يختبرنا."

في بداية الشهر ، أكد مسؤولون أمنيون في إسرائيل أن عناصر حزب الله فككوا إحدى الخيمتين المقامة على الأراضي الإسرائيلية، لكنهم أعلنوا أن عدد المقيمين في الخيمة لم يتغير – ما بين ستة وثمانية مسلحين. الرجال – وجميعهم مجتمعون في الخيمة التي بقيت في مكانها. نقل حزب الله الخيمة إلى الجانب اللبناني – شمال الخط الأزرق. في البداية أزال رجاله جزءاً واحداً فقط من الخيمة ، ثم أزالوا البنية التحتية ونقلوا أيضاً قاعدتها الخرسانية وأكملوا إزالتها. وتم التفكيك على مراحل ، لذا لم يستطع الجيش الإسرائيلي بالتأكيد التوقيع على "منح الأراضي" وانتظر ليرى ما سيحدث مع الخيمة الثانية. من وجهة نظر الجيش الإسرائيلي ، حتى الخيمة الثانية وقوات حزب الله يتم إجلاؤهم يتجولون حول الحدود – لم تكتمل المهمة.

نيوز 1 العربي: سيجبر الجيش الإسرائيلي قريباً على العودة إلى جنين

بقلم يوني بن مناحيم

تعرب المؤسسة الأمنية عن قلقها الشديد إزاء ما يجري في مخيم جنين للاجئين ، بعد حوالي شهر فقط من عملية الجيش الإسرائيلي في المخيم للقضاء على البنية التحتية للتنظيمات. ونشرت السلطة الفلسطينية حوالي 600 عنصر أمني في مدينة جنين ، لكنهم لم يتجرؤوا على دخول المخيم الذي يوجد فيه حوالي 150 مسلحاً من فصائل مختلفة ، وخصوصاً "كتيبة جنين" التابعة لحركة الجهاد الإسلامي.

اعتقلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية عدة مسلحين في مدينة جنين وقرية جبع المجاورة بتهمة إشعال النار في مركز الشرطة الفلسطينية في قرية جبع ، لكنها امتنعت عن اعتقال المسلحين الذين نفذوا عمليات ضد قوات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين.

أعلنت كتيبة العياش ، وهي حركة جديدة تابعة لحركة حماس في منطقة جنين ، في 27 تموز ، إطلاق صاروخ باتجاه مستوطنة رام أون الإسرائيلية في منطقة جلبوع رداً على قيام الوزير إيتمار بن غفير ومئات اليهود باقتحام المسجد الأقصى. الجيش الإسرائيلي عثر على بقايا الصاروخ في الأراضي الفلسطينية ، وهي جماعة تحاول إنشاء بنية تحتية جديدة لإنتاج الصواريخ في منطقة جنين ، هذه صواريخ بدائية في هذه المرحلة ، لكن الأمر مجرد مسألة وقت حتى تصلهم التكنولوجيا من قطاع غزة . ولم يتمكن الشبابك بعد من تحديد مكان أعضاء هذه الخلية الذين أطلقوا بالفعل صواريخ على إسرائيل عدة مرات. وتحاول المنظمات ، بقيادة إيران ، فتح جبهة جديدة ضد إسرائيل من الضفة الغربية لإطلاق الصواريخ باتجاه المدن الرئيسية في إسرائيل ، لذلك من المهم جداً أن تقوم إسرائيل بإحباط هذه المحاولات بينما هم لا يزالون في بدايات عملهم. يقول مسؤولون أمنيون كبار في إسرائيل إنه بالنظر إلى الأداء الضعيف للسلطة الفلسطينية في الحرب ضد التنظيمات في منطقة جنين ، فإن عودة الجيش الإسرائيلي إلى العمل في المنطقة ليست سوى مسألة وقت.

أمر المستوى السياسي الجيش الإسرائيلي ، بعد العملية في مخيم جنين للاجئين ، بتجنب دخول منطقة جنين للسماح لقوات السلطة الفلسطينية بالعمل ، لكن السلطة الفلسطينية لا تظهر العزم اللازم ، وهي العملية لإعادة حكمها إلى منطقة جنين. بدأت الجماعات المسلحة داخل مخيم جنين للاجئين إعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرها الجيش الإسرائيلي وتستعد لجولة أخرى من القتال.

كان هذا تقييم الجيش الإسرائيلي منذ البداية ، عملية واحدة كبيرة لا تكفي لوقف الخطر في مخيم جنين للاجئين وهناك حاجة ملحة لمواصلة الضغط على الجماعات المسلحة بشكل مستمر لمنعها من إعادة بناء البنية التحتية المدمرة. وبحسب المعلومات الاستخباراتية التي يحتفظ بها الشاباك ، فإن الفصائل المسلحة في مخيم جنين عادت لإنتاج عبوات ناسفة كبيرة ودفنها في ممرات وجمع أسلحة ، ونشرت حركة حماس شريط فيديو يظهر معملاً لإنتاج المئات. عبوات ناسفة صغيرة يتم إلقاؤها على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ، بالإضافة إلى صور نفق هجوم داخل المخيم ادعت المنظمة أنه تم استخدامه لمحاربة قوات الجيش الإسرائيلي التي دخلت المخيم قبل حوالي شهر.

قرار العودة إلى العمل عسكرياً في منطقة جنين هو قرار المستوى السياسي الذي يحاول السماح للسلطة الفلسطينية بالتصرف لاستعادة الحكم في المنطقة ، ونية القيادة السياسية تقوية السلطة الفلسطينية وموقفها ، لكن السلطة الفلسطينية تحتاج أيضا لمساعدة نفسها، إذا كان رئيس السلطة الفلسطينية يريد حقا استعادة السيطرة الأمنية في منطقة جنين ، فعليه أن يواجه النواة الصلبة للمسلحين المطلوبين في مخيم جنين للاجئين ، ولا مفر منه.

من الممكن أن يتم جر الجيش الإسرائيلي إلى العمل داخل مخيم جنين للاجئين إذا تجددت العمليات ضد إسرائيل من هناك ، حيث ينخرط المسلحون هناك حالياً في ترميم البنية التحتية العسكرية ، لكن هذه مسألة وقت فقط حتى استئناف الهجمات. من المهم جدا أن ينسق الجيش الإسرائيلي أنشطته في منطقة جنين مع رفض السلطة الفلسطينية للمزاعم ضدها بأنها لا تحارب المقاومة، يزعم مسؤولو حركة فتح أن السلطة الفلسطينية ستعمل بشكل أكثر حزما في جنين ضد المسلحين بعد اجتماع المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة في الثلاثين من الشهر الجاري.

يحاول رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كسب الوقت وتجنب المواجهة مع المسلحين ويبحث عن طريقة لإلقاء اللوم على إسرائيل في إخفاقات السلطة الفلسطينية .

* * *

هآرتس: القيصر نتياهو يحرق إسرائيل!

بقلم نحاميا شترسler

هاكم بشرى لمناسبة يوم السبت؛ خسرت كل عائلة في إسرائيل في نصف السنة الماضية آلاف الشواكل في أعقاب الانقلاب النظامي. في نصف السنة الحالية لم ترتفع مخصصات التقاعد، وبقيت صناديق التقاعد على حالها، في حين يزداد التضخم. هذه الضربة أنزلها عليها نتياهو، الذي كما يبدو لا يحبنا كثيرا. في حين أن البورصات في أرجاء العالم ارتفعت وازدهرت فإن بورصة تل أبيب تقريبا لم تتحرك. في نيويورك مثلا، حتى نهاية يوم التجارة في يوم الأربعاء ارتفع مؤشر "اس أند بي 500" 15 في المئة منذ بداية السنة، في حين أن مؤشر تل أبيب 125 ارتفع فقط 3 في المئة. هذه أرقام تحكي كل القصة.

نجح نتياهو في أن يحولنا دولة الجميع يضرها، ولا تتردد جهات اقتصادية دولية (موديس وبنوك كبيرة في أميركا) في المس بنا. هذه نتيجة واضحة لتشريع الأخر المناهض للديمقراطية: إلغاء ذريعة المعقولة.

يقول المنطق، إن نتياهو يجب أن يقلق من التسونامي الاقتصادي. هو يرى أن مستثمرين في الهايترك هيريون وأن البورصة تسقط وأن الشيكال يتم تخفيضه، وهو يعرف أن هذا سيؤدي إلى تضخم وبطالة. وهو أيضا يعرف أن الكثيرين يصوتون في الانتخابات حسب وضعهم الاقتصادي، والمتوقع أن يكون سيئا أكثر. ولكن لا يعنيه المستقبل. ما يعنيه هو فقط هنا والآن: كيف يقسمون وظيفة المستشار القانوني ويعينون مدعيا عاما على هواه، والذي سيقدر أن الجمهور لا يهتم باستمرار المحاكمة، وسيقوم بسحب لائحة الاتهام.

يدكر سلوك بيبي بسلوك القيصر نيرون في العام 64م، عندما وقف فوق إحدى التلال في روما وعزف على القيثارة، وبدأ يغني

وهو ينظر إلى ألسنة النار الضخمة التي تحرق روما. هناك من يقولون إنه أُصيب بالجنون، وأشعل النار بنفسه. الآن يبدو أن بيبي أصيب بـ"متلازمة نيرون". فهو يحرق إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، وفمه مليء بالكاذب وأعمال التحايل.

رد نتنياهو على التقرير الاستثنائي لـ"موديس"، التي حذرت من الاستثمار في إسرائيل، بغطرسة واستخفاف ونفي الوقائع. وقد بنى لنفسه عالما بديلا فيه كل شيء جيد. من المهم معرفة كيف سيرد عندما تخفض "موديس" تصنيفنا الائتماني. هل سيبدأ عندها في العزف والغناء؟ في التقرير الاستثنائي، الذي نشرته، كُتب أنه سيكون للتشريع تداعيات سلبية على اقتصاد إسرائيل وعلى أمنها. وأن 80 في المئة من شركات الهايتيك الجديدة في إسرائيل سجلت في الولايات المتحدة، وأن الهايتيك هو محرك النمو الاقتصادي. "موديس" ليست الوحيدة. فالاقتصاديون في بنك "سي تي" أعلنوا بأن وضع إسرائيل الاقتصادي أصبح "معقدا أكثر وأخطر"، والاقتصاديون في بنك "مورغن ستانلي" أشاروا إلى أن "عدم اليقين في أسواق رأس المال في إسرائيل ازداد، ورسوم المخاطرة زادت، وهناك تخوفات من خفض العملة، ما سيؤدي إلى انخفاض النمو وارتفاع التضخم، لذلك فإن البنك سيقبل التوصية للاستثمار في إسرائيل".

جميع هذه الجهات قلقة. المؤشر الموضوعي إلى الوضع الاقتصادي لدينا، سوق رأس المال، يثبت إلى أي درجة كانت على حق. في اليومين التاليين للتشريع، الذي ألغى ذريعة المعقولة انخفضت البورصة 5.2 في المئة، وارتفع الدولار 2.7 في المئة. ونحن لسنا بحاجة إلى دليل أفضل من ذلك. كل ذلك يتسرب بقوة إلى جيوبنا الخاصة. فقد تضررت البورصة والتخفيض الكبير وارتفاع سعر الفائدة. يؤدي هذا إلى تضخم وازدياد أقساط قروض السكن وانخفاض الاستثمارات وإبطاء النشاطات الاقتصادية والبطالة - المرض الاجتماعي الأكثر صعوبة منها جميعها. لكن نتنياهو يوجد في عالمه الخاص، مقطوعاً عن الواقع، وتظهر عليه كل علامات "متلازمة نيرون".

* * *

معاريف: رأب الشرخ الإسرائيلي لم يعد ممكناً

بقلم ألون بن دافيد

بعد 75 سنة وشهرين بالضبط من توقيع الحكومة المؤقتة أمر تشكيل الجيش الإسرائيلي أجيّز، هذا الأسبوع، التشريع الذي سيسجل بداية لتفكيك الجيش. في الأسابيع القليلة القادمة سنواصل قياس الضرر اللاحق بأهلية الجيش، كل يوم بيومه. الشرخ الكبير الذي فتح في الجيش الإسرائيلي لم يعد ممكناً رأبه، فالجيش الإسرائيلي لن يعود ليكون الجيش الذي كان عليه.

تأكلت فكرة "جيش الشعب" منذ زمن بعيد، وأصبحت أسطورة. فمعدل الحريدين المعفيين من الخدمة يتزايد كل سنة ويقترب منذ الآن من 20 في المئة من عموم أبناء الـ 18 اليهود. لكن الأسطورة كانت قوية بما يكفي لتشجيع 70 في المئة من الفتيان الإسرائيليين على التجنّد، وهذا معطى ليس تافهاً. بخلاف الديماغوجيا السائدة، فإن معدلات التجنيد الأعلى سجلت في المدن العلمانية في مركز البلاد، ومنها أيضاً يأتي معظم المقاتلين في الوحدات القتالية. معدلات التجنيد العالية للشبيبة والتي أبقى عليها رغم عدم المساواة البارزة وعلى الرغم من الثواب البائس للخادمين هي الأساس لتمييز الجيش الإسرائيلي وقدرته على الحفاظ على تفوق نوعي هائل على المحيط.

روى لي ذات مرة قائد وحدة 8200 عن لقاء كان له مع رئيس وكالة جمع المعلومات الإلكترونية البريطانية، التي تعتبر الأفضل في العالم. "أحسبك على قدراتكم"، قال له القائد الإسرائيلي. "أأنت تمزح؟"، أجاب البريطاني، "أنا أحسبك! أعطني سنة واحدة ما لديك – القدرة على أن تنقي من بين عموم أبناء الـ 18 وتجنّد الأفضل. يوجد لك تفوق هائل لا يوجد لأي جهاز استخبارات آخر في العالم الغربي".

التفوق الهائل يبدأ الآن في التآكل. مواليد العام 2005، الذين بدؤوا بالتجنّد، الأربعمائة الماضي، يتجنّدون منذ الآن لجيش آخر، ولدولة أخرى، وهم يصلون إلى غرفة التجنيد مع علامات استفهام وترددات لم ترافق أي جيل من المتجندين. بالمناسبة، منذ بداية الشهر انتهى مفعول قانون التجنيد السابق، والإعفاء الجارف الذي منحه للحريديين. ابتداء من تموز تحول آلاف الشبان الحريديين إلى فارين رسمياً من الخدمة. غير أن الحكومة وجهت تعليماتها لوزير الدفاع وللجيش بعدم اتخاذ إجراءات تجنيد ضد تلاميذ المدرسة الدينية الرقيقين حتى نهاية آذار 2024، لأجل منح الكنيسة الوقت لأن تثبت تهرّبهم في قانون جديد وخالد.

رغم هذا التشويه كانت الخدمة في الجيش الإسرائيلي حتى الآن عليها إجماع واسع، وحظي الخادمون بالاعتراف والتقدير من كل أجزاء المجتمع، حتى لدى قطاع المتهربين. والآن، في إطار التفكيك العام، تحطم حكومة الخراب هذا الإجماع أيضاً. أعضاء الائتلاف، الذين بدوا وكأنهم في منافسة دائمة على الهيمنة وفضاظة الروح، يتهجمون بشكل فظ على الخادمين ويوجد لهذا ثمن منذ الآن.

روى رئيس الأركان لرئيس الوزراء، هذا الأسبوع (حين تفضل ننتياهو بلقائه)، بأن طيارين وضباطاً في سلاح الجو يلقون ملاحظات مهيبة في الحيز العام. يسمونهم "يساريين مدللين" حين يتسوقون في السوبرماركت. وفي محطة الوقود يصرخون عليهم بأنهم "بيض مميّزون". بعضهم يفضل نزع البزة عند الخروج من القاعدة. في الخطوة التالية سيختارون نزع البزة إلى الأبد.

يعرف هرتسي هليفي انه يفقد الجيش الذي كان له، ويشعر أيضاً انه لا يوجد له إسناد من رئيس الوزراء. انكشف انعدام الوسيلة لديه في الفيلم البشع الذي نشر، هذا الأسبوع، وفي دعوته اليانسة لتقريب رجال الاحتياط، بمن فيهم أولئك الذين اختاروا ألا يمتثلوا للخدمة. صورة الوضع التي عرضها على رئيس الوزراء في الغرفة المغلقة كانت قائمة أكثر بكثير. عدد الطيارين الذين اعلنوا أنهم سيتوقفون عن الامتثال يقترب في نهاية هذا الأسبوع من 300. وهم يشكلون الهيكل المجرب والكبير لسلاح الجو، وهم شريحة كبيرة جداً من عموم القوة المقاتلة. منذ الآن يوجد ضرر شديد لقدرة سلاح الجو، ولهذا سيتفاقم مع مرور الوقت، حين يفقد هؤلاء الطيارون أهليتهم.

في القيادة العملياتية نجد أن الوضع أخطر من ذلك. هناك نحو مئة من أصحاب الوظائف بمن فيهم الأعلى، اعلنوا وقف الامتثال. في الليالي الأخيرة لم يعد ممكناً ملء كل المواقع في حجرات التحكم في السلاح. لسلاح الجو لا يوجد بديل عن هؤلاء الأشخاص المجربين وخبراتهم، وسيتعين عليه أن يهاود ويأتي بأناس اقل تأهيلاً للمهام وللوظائف المختلفة. وهناك منظومتان أخريان في الجيش تعرضتا لضرر جسيم: منظومة الطب وشعبة الاستخبارات. نحو خمس رجال الطب اعلنوا وقف الامتثال،

وهم أيضا لا بديل فوريا لهم. صحيح أن الأطباء لن يهاجموا في ايران، لكنه لا يمكن لأي كتيبة أن تخرج إلى الحرب أو حتى إلى التدريب، بدون طبيب. في شعبة الاستخبارات مئات من أصحاب الوظائف والاختصاصات يتوقفون عن الخدمة، وهناك أيضا سيستغرق الأمر وقتا حتى تنشئة بدائل.

لن تتوقف هذا الموجة فقط عند خادمي الاحتياط. فقد بدأت منذ الآن تعطي مؤشراتهما بين خادمي الدائم، ممن يتحدثون عن فك العقد. من هناك يتواصل هذا أيضا إلى النظامي، حين يبدأ أهالي المتجندين بالتردد فيما إذا كان مناسبا إيداع الأعر لديهم في يدي دولة هذا هو سلوكها. سيكون مشوقا أن نرى إذا كان هذا المزاج سينعكس منذ الآن في معطيات تجنيد آب الذي بدأ الآن. لا شيء من هذه الأمور كان جديدا لرئيس الوزراء. فقد اطلع على ذلك قبل أيام. وإذا كان لاحد ما شك فإنه بعد هذا الأسبوع سيظهر نهائيا أن الأمن لم يعد في رأس اهتمامات بنيامين نتنياهو. فاليأس والهزيمة المنعكسان من وجه وزير الدفاع، يوأف غالانت، في أثناء التصويت ليسا فقط مؤشرا على هزيمته الشخصية، بل هزيمة أمننا جميعا.

تضرب السنة لهيب الانقلاب النظامي منذ الآن ليس فقط في الجيش الإسرائيلي، بل تقترب أيضا من قدس أقداس إسرائيل – لجنة الطاقة الذرية. في أوساط علماء كبار اللجنة يدور في الأسابيع الأخيرة خطاب يقظ عن استمرار طريقهم وعن السؤال إذا كانوا يريدون مواصلة خدمة الدولة التي تصبح ملكية. هؤلاء العلماء هم مجموعة ضيقة جدا تحمل على أكتافها تطوير قدرات إسرائيل النووية. هم أصحاب علم خاص، يغازلون في كل العالم، ولا يوجد لهم بديل حقا. وفي المرات السابقة التي خربت فيها إسرائيل قام أفضل أبناء هذا الشعب، وحزموا أمتعتهم، وخرجوا إلى المنفى. من خلفهم بقيت في البلاد حاضرة يهودية صغيرة، ظلمية، فقيرة وضعيفة كانت فريسة سهلة لشعوب أجنبية. أما التهديد بالخراب الثالث فمحظور علينا أن نقبل مرة أخرى هذا القدر التاريخي.

كلنا أبناء لعائلات تضطر مرة كل بضعة أجيال لأن تنهض من مكان وجودها وتنتقل إلى مكان آخر. أقيمت دولة إسرائيل كي تكسر دائرة التنقل هذه، ومنذ بدأنا نتجمع هنا من جديد أثبت التاريخ القصير للصهيونية باننا معا يمكننا أن نتصدى لكل تحد ونقف ضد كل الاحتمالات. أباؤنا لم يياسوا حتى أمام تحديات اشد صعوبة. وحتى لو كان التحدي هذه المرة من الداخل فستغلب عليه لأن لدينا القدرة على ذلك.

* * *

إسرائيل اليوم: أدى الاحتجاج على الإصلاح إلى ولادة قيادة جديدة

بقلم يوسي بيلين

لا أحد يعرف كيف، حتى وإن كان ممكناً أن نعيد لأنفسنا أهلية أذرع الأمن، وأمة الاستحداث، والمستثمرين، والإدارة الأمريكية، ومكانتنا الدولية. تحولت الأقوال بسرعة البرق عن ترك البلاد إلى رسائل على السنة من كانوا وطنيين مزمتمين. وهكذا أيضاً الأقوال عن النهاية. والأقوال المبررة التي وصفت بأنها "نكات أشكول" قبل 57 سنة (عن جامع الطوايع الذي قال إنه سيبقى هنا حتى النهاية لأنه سينتظر مغلف اليوم الأخير للدولة؛ وعن اليافاطة التي نصبت في المطار وأمرت آخر الخارجين بإطفاء الضوء؛ وعن إسرائيل جليلي الذي كسر يده في محاولة فاشلة لرفع المزاج)، كانت كالصفر مقارنة بمشاعر هذه الأيام.

لكن تبرز ظواهر إيجابية ومؤثرة في اللحظات القاسية. احتجاج معارضي الانقلاب المناهض للديمقراطية هو بالتأكيد أحدها، وهكذا أيضاً الاكتراث الإسرائيلي والاستعداد للكفاح ضد الهجمة الأكبر على الديمقراطية الإسرائيلية منذ قيامها. إن حقيقة أن الأشخاص المتماثلين مع اليمين لم يترددوا في المكافحة إلى جانب رجال يسار واضحين من أجل الحرية، كانت هي أيضاً من نوع الأمور التي قد ننظر إليها بفخر حين يصبح الكابوس الذي نعيشه من خلفنا.

وثمة ظاهرة أخرى انكشفت هنا: فقد ولد الاحتجاج قيادة جديدة، قيادة من نوع آخر، لأناس في الثلاثينيات والأربعينيات من حياتهم، وهؤلاء مشغولون جداً، لم يكونوا مشاركين في السياسة الحزبية، أناس أكاديميا، بحث، تكنولوجيا عليا وأعمال تجارية وأصحاب مهن حرة، وجدوا أنفسهم فجأة يخطبون أمام عشرات ومئات الآلاف، يتراخضون بين أستوديوهات التلفزيون ويتحدثون بطلاقة قد يحسدكم عليها معظم النواب. يبدو أنه لن يكون من الخطأ افتراض أن أغلبية هؤلاء الأشخاص هم أبناء صورة كينكينتوس، ذلك الاستراتيجي - المزارع الذي انتخب مرات عديدة ليكون زعم روما، أنقذها من أعدائها، وبعد أسبوعين - ثلاثة أسابيع في المنصب، عاد ليفلح أرضه. لكن قد يكون هناك من يقتنعون أن بوسعهم المواصلة والمساهمة في غير أوقات الأزمة بحيث يكون الاحتجاج بالنسبة لهم بطاقة دخول إلى عالم أصحاب القرار. وبين المحتجين من سيفكر بالدخول إلى الساحة السياسية، بمن فيهم أبرزهم؛ البروفيسورة شيكما براسلر، الفيزيائية ابنة الـ 43 التي تنجح بين حدث احتجاجي وآخر في توظيف وقت للبحث وتربية خمسة أطفال. شيكما هي مريان الاحتجاج، غير أن الفرق بينها وبين رمز الثورة الفرنسية، مريان، هي صورة، فيما أن شيكما امرأة حقيقية تؤدي دوراً مهماً في قيادة المعسكر الديمقراطي في إسرائيل.

وفي هذه الأثناء في رام الله

حملة الجيش الإسرائيلي في جنين تبث روح حياة في الرئيس الفلسطيني محمود عباس. التعاون الأمني الذي ألغى رسمياً عاد بقدر لا بأس به إلى سابق عهده. قوات الأمن الفلسطينية تبرز في حضورها في المدينة، بعد زيارة عباس النادرة إلى المكان. سيعقد في القاهرة، بدعوة من الرئيس السيسي، لقاء غير عادي بين قادة المنظمات الفلسطينية. ليس واضحاً إذا كان عباس سيشارك فيه، لكن حتى لو لم يشارك، فسيكون هذا إنجازاً لمنظمة فتح، التي ستحصل على اعتراف بمكانتها المتصدرة. مرة أخرى، يصعد خيار إقامة حكومة وحدة وطنية بمشاركة فتح وحماس. رغم أنه يخيل أنه كلما كان الانقسام في المعسكر الفلسطيني أكبر يكون أفضل لنا. إسرائيل بحاجة لعنوان فلسطيني واحد، وهذا أيضاً كفيلاً بأن يفتح الطريق لإعادة محافل "فتح" إلى قطاع غزة.

يمكن الادعاء بأن عباس "إرهابي"، وكاره إسرائيل، وناكر للكارثة بل وصب وابلأ من المياه المغلية عليه، مثلما تفعل عناصر في اليمين ممن لا يناسبها أي شريك، لكن كل من يدرك بأنه لن تكون لنا دولة يهودية وديمقراطية بدون حدود بيننا وبين الفلسطينيين، فهو ملزم الاعتراف بأننا نفوت فرصة ضمان لأنفسنا بأننا دولة ديمقراطية مع أغلبية يهودية.

* * *

موقع محادثة محلية عبري: "اسقاط النظام": هكذا تحول احتجاج الطبقة الوسطى إلى تمرد

بقلم ميرون رابوبورت

بعد فترة وجيزة من الانتخابات الأخيرة، حتى قبل الانقلاب، سألني صديق فلسطيني (اسمه محفوظ) ماذا يعتقد اليهودي العلماني عندما يرى على التلفزيون شخصًا مثل أوريت ستروك، التي كان مقدرًا لها أن تكون وزيرة في الحكومة. أجبت "يشعر وكأنه تحت حكم أجنبي واحتلال."

كانت هذه الإجابة مبالغًا فيها ومتطرفة عن عمد، لكنها ربما لم تنفصل عن الواقع. وصف ناحوم برنيع مشاعره في "يديعوت أحرونوت" في اليوم التالي: "بالأمس في الساعة الرابعة إلا ربع، أمام الكنيست، تحت أشعة الشمس الحارقة، أدركت لأول مرة في حياتي أنني تحت الاحتلال". الكنيست تصادق على الإلغاء الفعلي سبب المعقولية بأغلبية 64 مقابل صفر. الصحفي الذي ربما يكون الأكثر ارتباطًا باليسار الصهيوني، والذي يبحث دائمًا عن خط وسط متخيل، وضع نفسه في صف الفلسطينيين. "صمود" كان عنوان المقال، عبارة يقول فيها برنيع إنه تعلمها من الفلسطينيين، وهو الآن يقترح أن يتبنى الاحتجاج منطقته.

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا يشبه بالطبع ما تفعله هذه الحكومة بمواطنيها اليهود داخل الخط الأخضر، وحتى بارنيع يعترف بذلك. ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف حدث أن الاحتجاج الذي بدأ إلى حد كبير باعتباره احتجاجًا لطبقة وسطى هادئة إلى حد ما تحول إلى حركة ضخمة لمئات الآلاف من الإسرائيليين، الذين يتحدثون شرعية الحكومة في إسرائيل. كيف تحول احتجاج جاء من داخل المؤسسة نفسها، واعتبر إلى حد كبير على أنه صراع للسيطرة على مراكز القوة بين "الحرس القديم" الصهيونية ضد "الحرس الجديد"، إلى احتجاج يذهب ليس فقط ضد "الإصلاح القانوني" أو حتى ضد الحكومة فحسب، بل ضد "النظام" نفسه، ضد النظام الذي يمثله.

في الأسابيع التي سبقت موافقة الكنيست على إلغاء سبب المعقولية، وخاصة في اليوم التالي لإقراره، رأينا ظواهر تميز النضال ضد "نظام أجنبي": إصرار قطاعات كبيرة من المواطنين على محاربة حكومتهم. ، في حين خلق روح المقاومة المدنية بأكملها، والدعوات المفتوحة للانتفاضات المدنية، والآلاف من الجنود السابقين الذين أبلغوا أنهم يرفضون أو "يتوقفون عن التطوع" في الجيش، وقبل كل شيء: استعداد عدة آلاف من المتظاهرين، وربما عشرات الآلاف لسد الطرقات والوقوف أمام الطوق الشرطي وتلقي الضرب والاعتقال والعودة للتظاهر مرة أخرى هذه بالفعل ظواهر تذكر "بشعب تحت الاحتلال". مما لا شك فيه أن الرغبة في الحفاظ على الموجود عنصر قوي جدًا في هذا الاحتجاج. يكفي أن ننظر إلى أولئك الذين قادوها أو قادوها على الأقل: كبار المسؤولين السابقين في نظام الدفاع والقضاء، وكبار المسؤولين في مجال التكنولوجيا الفائقة، والأوساط الأكاديمية، والاقتصاد. وقاد احتجاج الرفض جنود "ذوو امتياز" نسبيًا - طيارون ورجال سيرانيون ومقاتلون من الوحدات الخاصة. تحدث برنيع في مقالته عن "صمود" كطريقة يقف بها كبار المسؤولين في الجيش والحكومة والاقتصاد ضد "الطفرة التي تسعى إلى تدمير المعجزة الإسرائيلية". هذه كلمات أخرى لوصف حراسة النخبة.

مع ذلك، وكان من الممكن رؤية ذلك جيدًا يوم الاثنين بعد التصويت في الكنيست، يبدو أن علاقات القوة داخل الاحتجاج نفسه تتغير. الجانب الراديكالي للاحتجاج، "التمرد" الذي دعا إليه المتظاهرون منذ اللحظة الأولى تقريبًا، هو الذي يحدد النغمة. الشباب الذين نزلوا في شوارع القدس وتل أبيب وحيفا وغيرها من الأماكن برغبة في "حرق البلاد" يعرضون أنفسهم للخطر ليس فقط باسم الحفاظ على الوضع الراهن. بينما دعا رئيس المعارضة، يائير لبيد، جنود الاحتياط إلى تعليق

رفضهم حتى جلسة المحكمة العليا على للنظر في سبب المعقولية، ويوضح الرئيس يتسحاق هرتسوغ أن الديمقراطية الإسرائيلية ليست في خطر ، هؤلاء الشباب ومعهم كبيرون. أجزاء من الاحتجاج ليست مستعدة للتوقف.

إنهم يستمدون الإلهام من الاحتلال

في مقالته الرائعة لمؤسس شاس في انقلاب النظام، كتب آريل ديفيد أن اللاصق الأيديولوجي شبه الحصري للمعسكر اليميني المعاصر هو "القومية الثيو-إثنوقراطية"، وهو مفهوم اقترضه من البروفيسور نسيم ليون، "... قومية معادية لليبرالية ومناهضة للديمقراطية، جعلت النضال من أجل الهوية اليهودية للبلاد في معجزة." منذ عودة نتياهو إلى السلطة في عام 2009، كان هذا اليميني يحكم إسرائيل باسم من هذه القيم، لذلك يمكن القول إنها أصبحت قيم النظام.

على الساحة السياسية، كانت هذه القيم تحتكر شبه مطلق طوال الخمسة عشر عامًا الماضية، إذ لم يحاول الوسط تحديها، وكاد اليسار يختفي من الخريطة. هذه القيم هي أيضًا عميقة في نظام التعليم ، الذي كان يسيطر عليه وزراء التعليم من اليمين الأيديولوجي منذ عقود، ولهم حضور هائل في وسائل الإعلام التي استسلم معظمها دون قيد أو شرط لهجوم اليمين. الشباب الذين نشأوا في إسرائيل في السنوات العشرين الماضية – بالضبط نفس الشباب الذين يواجهون الضربات اليوم – لم يعرفوا في الواقع نظامًا سياسيًا آخر. لكن بينما يسيطر على المؤسسات السياسية للدولة ويوجهها أكثر فأكثر نحو اليمين الحريديم، تعميق التدين وتحويل المزيد والمزيد من الموارد إلى المؤسسات الدينية أو الهيئات الدينية من جهة ، وتوسيع المستوطنات والضم. ، الفصل العنصري والتفوق اليهودي داخل إسرائيل (قانون القومية كمثال) من ناحية أخرى – هذا الحق أبقى بعيدًا عن الوسط الليبرالي ، ويسمح له بالعيش وحتى الازدهار. قدمت تل أبيب لليمين الحاكم صورة لمدينة ليبرالية يمكن تسويقها دوليًا. ضرائب عالية التقنية وصورة الدولة الناشئة، والقيادة العليا في الجيش والقضاء والأكاديمية وأماكن أخرى ما زالت تعتمد على هذا المركز الليبرالي. فقد تخلى المركز الليبرالي عن السلطة السياسية، وركز على إدارة شؤونه والمحافظة على وضعه الاقتصادي والثقافي.

قررت الحكومة الجديدة سرقة المركز الليبرالي من مساحته المحمية. حتى قبل الإعلان عن الانقلاب، شنت عناصره المختلفة هجومًا شاملًا على الجمهور الليبرالي: التهديدات بإلغاء مسيرات الفخر ، واقتراح لتجريم النساء اللواتي يتجولن بملابس غير محتشمة بالقرب من الحائط، ومقترحات أخرى من هذا النوع ، بالإضافة إلى مبادرات لمزيد من قمع الأقلية الفلسطينية، والتي اعتدنا عليها بالفعل. خلال الغارة، كان يُنظر إلى القوانين التي اقترحتها ياريف ليفين على أنها طريقة لتقليص المساحة العلمانية، إن لم يكن لإزالتها.

حتى دون المبالغة في التوسع في المقارنة التي اقترحها بارنيك ، فمن المحتمل جدًا أن مسار ليفين وسمحا روتمان وأصدقائهما استمد إلهامه من الاحتلال: فالنظام الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لا يحتاج إلى أي وساطة أو اتفاق مع الفلسطينيين الذين يعيشون هناك لتطبيق قوانينها وقراراتها عليهم. كفايه قرار الحاكم العسكري. من المحتمل أن هذا هو السبب في أن روتمان وليفين لم يجدوا حاجة للتوسط في إصلاحاتهم أمام الجمهور الإسرائيلي والحصول على موافقته. بالنسبة لهم، كان يكفيهم أن يقرروا ، والإصلاح يمر.

لقد تم بالفعل تغيير الوعي

ولكن هنا كانت تنتظرهم مفاجأة. نفس المركز العلماني الليبرالي ، الذي انسحب على ما يبدو من الفضاء السياسي لصالح اليمين في العقود الأخيرة ، قرر النزول إلى الشوارع. لا يزال يتعين على المؤرخين وعلماء الاجتماع شرح كيف حدث أن شعر ملايين الإسرائيليين (وفقًا لمسح في القناة 12 ، شارك مليوني إسرائيلي في المظاهرات حتى الآن) في الحال ، كرجل وامرأة واحد تقريبًا ، بأن طريقهم كانت الحياة في خطر ، لكن الحقيقة هي أنها حدثت. وبمجرد حدوث ذلك ، فُتح فضاء سياسي كان مشلولًا منذ سنوات ، ومع افتتاحه أثرت تساؤلات حول جوهر الحكومة اليمينية ، والأفكار التي تنظمها. أثرت أسئلة بخصوص "النظام" وهكذا ، في المراحل الأولى من الاحتجاج ، لم يكتف المتظاهرون بمطلب إلغاء الانقلاب. وطالبوا "بعقد جديد" بين المواطنين والحكومة، وطالبوا بدستور، وطالبوا بإبعاد الدين عن شؤون الدولة. كما أن الأسئلة المتعلقة بالاحتلال انتقلت ببطء ولكن بثبات إلى الاحتجاج. كانت المذبحة في حوارة، والتي أشارت إلى الارتباط المباشر بين المستوطنين وانقلاب النظام، لحظة حاسمة ، لكنها لم تتوقف عند هذا الحد. أصبحت "الكتلة ضد الاحتلال" ، التي وقفت على هامش الاحتجاج شبه منبوذة ، جزءًا لا يتجزأ من الاحتجاج. كما تغيرت اللغة. صحيح أن الاحتلال لم يرد ذكره مباشرة على خشبة المسرح في كابلان، ولكن لا يكاد يوجد متحدث أو متحدث لا يتحدث عن "عنصرية" الحكومة وعن العناصر "المسيانية" فيها وعن "التفوق اليهودي". هذا مفهوم مثير للاهتمام بشكل خاص. إذا تم استخدام هذا المصطلح في الماضي لانتقاد جذري للطبيعة الاستعمارية للصهيونية، فإنه يستخدم اليوم من قبل كبار المتحدثين في الاحتجاج مثل البروفيسور يوفال نوح هراري أو شاكما بريسلر.

لم يستخدم بريسلر هذا المفهوم لوصف الصهيونية بأنها إثنوقراطية عنصرية، لأنها، مثل جميع المتحدثين في الاحتجاج تقريبًا ، لا تزال ملتزمة بـ "دولة يهودية وديمقراطية" و "قيم الصهيونية". لكنه يستخدم من قبل بريسلر والمتحدثين الآخرين لنفي الوضع الذي تكون فيه "اليهودية" لها الأسبقية على أي قيمة أخرى في البلاد ، لنفي "القومية الشيو-إثنوقراطية" التي يتحدث عنها ليون. لكن إلى جانب تحدي القيم الأساسية لـ "النظام" اليميني ، فتح الاحتجاج مساحة سياسية جديدة. وتدفق إلى هذا الفضاء مئات الآلاف من الإسرائيليين، الذين لم يفكروا من قبل أن هناك أي جدوى من العمل السياسي ضد هذا النظام، وبالتالي فمن الأفضل التركيز على تقديمهم الشخصي. مع نجاح الاحتجاج واتساعه، ازداد شعور المتظاهرين بالتمكين السياسي، كما زادت رغبتهم ورغبتهم في تحدي شرعية الحكومة والنظام بأكمله. الرفض، الذي كان يعتبر حتى الآن من المحرمات المطلقة في المجتمع اليهودي، ولد من النفي الواسع لشرعية النظام الحالي.

يبدو أن هذا هو مكان الاحتجاج في الوقت الحالي. تذوق العديد من مئات الآلاف من المتظاهرين، وخاصة الشباب منهم، لأول مرة منذ عقود، وربما لأول مرة في حياتهم، طعم السلطة السياسية، وليس لديهم أي نية للعودة. التخيل القائل بوجود طريقة للعودة إلى الوضع السابق ، والذي ربما لا يزال بعض المبادرين الأصليين للاحتجاج يزرعونه ، يختفي خلف سحب الإطارات المحترقة على طريق بيغن في القدس أو في ممرات أيلون في تل أبيب. "شباب الطريق" ، الذين يتحملون ثقل "شباب التلال" (في كلتا الحالتين لا نتحدث حقًا عن الأولاد) ، يريد "إسقاط النظام". وإذا انضم طاقم تلفزيوني إلى الحشد الفرنسي الذي اقتحم الباستيل، لكانوا يواجهون صعوبة في فهم إخفاقات النظام الحالي، والنظام الذي يريدون تأسيسه في مكانه. حدث

هذا أيضاً في ميدان التحرير بالقاهرة عام 2011. بعد سقوط الباستيل (وبعد إراقة الكثير من الدماء)، تم إنشاء جمهورية في فرنسا قلدها العالم كله. بعد التحرير ، عادت مصر إلى الحكم العسكري أسوأ مما كانت عليه أيام مبارك. كما كتب أمير فاخوري هنا، تفتقر احتجاجات اليوم في إسرائيل إلى رؤية سياسية لكيفية رؤيتها للديمقراطية الإسرائيلية في اليوم التالي لسقوط النظام. خاصة فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال وانتهاء نظام التفوق اليهودي في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل. إنها لا تعرف ، ولا تحاول حتى أن تعرف، كيف ستحتوي هذه الديمقراطية على الوضع ثنائي القومية الذي تجد إسرائيل / فلسطين نفسها فيه. لكنها تنفض من المؤسسة "نظام" يميني يبدو منتصراً، وهي تتعامل معه على أنه "نظام أجنبي". مهما كانت النتيجة، مثل الباستيل أو أكثر مثل التحرير ، فإن هذا التغيير في الرأي قد تحقق بالفعل.

* * *

إسرائيل اليوم : حتى لا يكرر "عودوا من حيث أتيتم" .. لقادة إسرائيل: اضربوا "حزب الله"

بقلم أيال زيسر

ترجمة: صحيفة القدس العربي

في طهران وبيروت وغزة يفرك أعداؤنا أيادهم فرحاً غير خفي، يعتقدون أن حلم الأجيال الذي حاولوا تحقيقه بضرب إسرائيل والقضاء عليها، أخذ في التحقق أمام ناظرهم. المشاهد والأصوات الخارجة من إسرائيل تتحدث من تلقاء ذاتها، وربما نفهم قلب زعيم "حزب الله" حسن نصر الله، الذي أعلن الأسبوع الماضي في أثناء وصول العاصفة إلى ذروتها في إسرائيل: "الإسرائيليون أنفسهم يعترفون بأن هذا اليوم كان الأسوأ في تاريخ الكيان الصهيوني. ومعنى الأمر أن إسرائيل صعدت، إن شاء الله إلى مسار الانهيار والانشقاق الداخلي والضياع".

حين يكون نصر الله سعيداً، ومعه شركاؤه في طهران وغزة، يجب أن نكون قلقين. يحظر أن يتوهم أحد بما يريده حقاً، ويجدر أن نذكر بما قاله قبل بضع سنوات: "لا نريد القتال ولا إبادة أحد أو إلقاء أحد إلى البحر، لذا نقول للإسرائيليين بالشكل الأكثر حضارية، إن عليهم الصعود إلى الطائرات أو السفن ويعودوا من حيث أتوا. لا أحد غير اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين (قبل مجيء الصهاينة) بإمكانهم البقاء فيها. أما الغزاة، المحتلون والمستوطنون ممن جاءوا من كل أرجاء العالم، فعليهم بالرحيل". لقد سبق لنصر الله أن أخطأ مرة واحدة في قراءة الخريطة، حين شبه إسرائيل في أيار 2000، عقب الانسحاب أحادي الجانب من جنوب لبنان بـ "بيت العنكبوت". غير أن نصر الله، وكذا ياسر عرفات الذي أنصت له، اكتشفا في أثناء الانتفاضة الثانية، ولاحقاً مع نشوب حرب لبنان الثانية، أن إسرائيل تبدي وحدة صف ومناعة وكذا قوة أكثر بكثير مما قدرا أو توقعوا.

يمكن بالتالي أن يكون اتفق في المشاورات التي أجرتها طهران مع بيروت وغزة - هكذا حسب مصادر إيرانية - على عدم استغلال ضعف إسرائيل، بل تركها تواصل غرقها في مستنقع الخلافات الداخلية الجارية في الجيش وتمس بأهليته العملية. وذلك انطلاقاً من تخوف من أن مواجهة يبادر إليها "حزب الله" أو حماس ربما تنقذ إسرائيل من نفسها، وتجبر الإسرائيليين وضع خلافاتهم جانباً، فيوحدوا القوى في وجه التهديد الخارجي الذي يقفون أمامه. لكن من الصعب الاعتماد

على تفكر نصر الله. وحين تداعب أصابعه الرغبة في التذكير بوجوده، وكسب النقاط لدى أسياده في طهران، ربما يكرر أخطاء الماضي ويستفز إسرائيل، أو للدقة يواصل بل ويصعد الاستفزات على طول الحدود الشمالية، على افتراض، وربما على أمل أن تحتوي إسرائيل أعماله كي تمتنع عن التدهور إلى مواجهة.

شائق، بالمناسبة، أن يتابع باقي العالم العربي ما يجري في إسرائيل باهتمام، لكن لا أمل عابثاً أو مهماً، كما لا تبدو هناك شماتة أو فرحة نصر. فبعد كل شيء، تبدو الأنظمة العربية التي وقعت معها إسرائيل على اتفاقات سلام، معنية بإسرائيل قوية وقادرة على توجيه اهتمام لمشاكلهم واحتياجاتهم الأمنية. فضلاً عن هذا، فهم غير معنيين أن يتلقى أحد ما في الدول التي يسيطرون فيها، على أفكار حول احتجاج أو تمرد ضد الحكم. غير أن أعضاء محور الشر أمر مختلف تماماً.

جولات المواجهة وأيام القتال معهم مسألة وقت، لذا ينبغي تعزيز الردع في مواجهتهم. ولعل هناك معنى أن تختار إسرائيل ساحة المواجهة وتوقيتها وألا تسمح لنصر الله وشركائه، كعادتها، بجرنا إلى مواجهات في الزمان والمكان غير المرغوبين لنا. وباختصار، حان الوقت لضرب نصر الله، ومن الأفضل مبكراً قدر الإمكان. غير أنها ليست أياماً عادية في إسرائيل، وعلى وزن أقوال هنري كيسنجر، يتبين أن ما ينقص إسرائيل ليس فقط سياسة خارجية، بل أيضاً سياسة أمن، وما يقرر هي اعتبارات السياسة الداخلية. سيواصل نصر الله الاحتفال إذن، وسيستغل الضعف الذي تبثه إسرائيل تجاه أعدائها اليوم، وفي نهاية الأمر سيتلقى ما يستحق. خسارة أننا سنضطر لدفع ثمن باهظ في الطريق إلى هناك.

* * *

إسرائيل اليوم: لبايدن: دعك من سياسة "الهدوء المضلل" .. فأيران لن تنقذك في انتخابات 2024

بقلم يعقوب نيغل

بينما تشغل إسرائيل بالصراع مع أو ضد الإصلاح ودون صلة بما يجري فيها، تواصل إيران توسيع برنامجها النووي، كما أن إدارة بايدن تواصل العمل على "توافقات غير رسمية" مع طهران لصفقة تقوم على أساس تجميد الوضع القائم في تخصيب اليورانيوم إلى 60 في المئة، مقابل تحرير مليارات الدولارات.

إن هدف الإدارة هو إزالة معالجة مشكلة النووي عن الطاولة والحصول على هدوء حتى انتخابات 2024. الاسم المناسب لهذه التوافقات التي هي بمفاهيم عديدة أسوأ بكثير من صفقة اتفاق القوى العظمى على البرنامج النووي الإيراني، هو "هدوء مضلل مقابل المال".

إن الفكرة الكامنة وراء هذه التوافقات هي تجميد التقدم في التخصيب إلى ما بعد 60 في المئة، القريبة جداً من مستوى 93 في المئة اللازمة للسلاح. التوافق يمنح إيران لأول مرة إذناً بحكم الأمر الواقع للتخصيب إلى 60 في المئة، وإن لم يكن لزيادة الكمية المتجمعة، بالتوازي مع تسهيلات في العقوبات - بمعنى "حالة ربح للجميع". إن عرض الإنجاز كـ "توافقات" وليس كاتفاق سيسمح للإدارة بالامتناع عن الوصول إلى كونغرس، حيث سيواجه اعتراضاً شديداً.

إلغاء الوهم

في ضوء هذا، باتت إسرائيل ترغب في قرار إيراني للانتقال إلى تخصيب 90 في المئة، يؤدي إلى وقف ضخ مليارات الدولارات إلى

إيران. يجب إلغاء الوهم القائل بأن التجميد عند 60 في المئة هو ذو معنى. فلا فرق تكنولوجياً حقيقياً بين 60 في المئة و93 في المئة. يدور الحديث بالإجمال عن أيام أو أسابيع قليلة. نشأت المشكلة الخطيرة حين لم ترد الإدارة على التخصيب المكثف إلى 20 في المئة الذي يشكل نحو 70 في المئة من الزمن اللازم لجمع مادة مشعة للقبيلة. وعلى مدى نحو عشرة أشهر، بعد أن صفت الولايات المتحدة سليمان، أبطأت طهران التقدم النووي، لكن بعد فوز بايدن ووقف عقيدة "الحد الأقصى من الضغط"، فقدت إيران الكوابح. عندما تشعر طهران بأن الولايات المتحدة قوية تتراجع إلى الوراء، وعندما تشعر أن "رقيقة" تندفع إلى الأمام.

ليس واضحاً بعد ما الذي تحدده الإدارة الأمريكية كخطوط حمراء، يؤدي اجتيازها إلى عمل يمنع إيران من تطوير سلاح نووي. منذ فوز بايدن، ضمن الوعد بهجر حملة "الحد الأقصى من الضغط"، وسعت طهران برنامجها جداً. فقد خصبت إلى 20 في المئة، وإلى 60 في المئة، وكذا إلى 84 في المئة، في ظل استخدام أجهزة طرد مركزي متطورة. وأنتجت يورانيوم معدنياً مطلوباً لتطوير منظومة السلاح ولم تتعاون مع مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع المطالبة بتقديم أجوبة لملفات التحقيق المفتوحة لدى الوكالة.

بعد ثلاث سنوات وفشل نهج "الحد الأقصى من التنازلات"، أدركت إدارة بايدن بأنه يجب إطلاق رسالة واضحة لإيران بأنها ستعمل بالقوة إذا ما انتقلت إلى تخصيب 90 في المئة. العمل بالقوة ليس فرض عقوبات من الأمم المتحدة، الأمر الذي كان ينبغي أن يحصل ضد التخصيب إلى 20 في المئة، بل يجب أن يتضمن تهديداً عسكرياً مصداقاً واستخداماً لقوة من الولايات المتحدة. حتى لو لم تصدق إيران أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية، فلن ترتكب خطأ الانتقال إلى تخصيب 90 في المئة. بدلاً من هذا، ستخذ طهران الطريق الذي دفع الغرب لاحتواء توسيع برنامجها النووي. ستبقى في 60 في المئة، وبالتوازي تواصل بناء القدرات. وعليه، فإنها تستخدم "موافقتها" على عدم التخصيب إلى 90 في المئة لتتلقى مقابلاً من الولايات المتحدة وتقدماً إلى سلاح نووي في كل الجهات.

* * *

هآرتس: نتنياهو يطيح بثلاثية الاقتصاد والجيش والسياسة.. ماذا بقي لإسرائيل؟

"بعض من مواضع قلقنا المسبقة من تأثير الإصلاح القضائي على الاقتصاد بدأ يتحقق"، أعلنت شركة التصنيف الائتماني موديس في تقرير شاذ نشر بعد يوم من إجازة القانون لإلغاء علة المعقولة في الكنيست. وقد نبع رد فعل موديس السريع من إجازة القانون بشكل استفزازي وذي نزعة قوة، دون توافق واسع كما وعدهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس إسحق هرتسوغ.

أشير في التقرير إلى انخفاض حاد في استثمارات تجنيد المال في شركات التكنولوجيا العليا - 3.7 مليار دولار في النصف الأول من العام 2023، مقابل 11.8 مليار في الفترة الموازية من العام الماضي، والفجوة التي فتحت بين أداء البورصة في تل أبيب وبورصة ناسداك التي يتم فيها تداول أسهم شركات التكنولوجيا. حتى الانقلاب النظامي كانت هناك صلة بين الأداءين، لكن منذ إعلان يريف لفين عن خطة إضعاف جهاز القضاء، أخذ جدول ناسداك يرتفع، وبدأت بورصة تل أبيب تراوح في المكان. كادت تمر سبعة أشهر منذ إعلان لفين حتى بدأت تتحقق تلك المخاطر التي تحدث عنها مئات الاقتصاديين ومحافظو بنك

إسرائيل السابقون: الشيكل ضعف بنحو 10 في المئة وأدى إلى ارتفاع التضخم المالي؛ والمستثمرون في بورصة تل أبيب خسروا مليارات الشواكل؛ و80 في المئة من شركات الاستحداث الجديدة سجلت خارج البلاد بدلاً من إسرائيل؛ شركات التصنيف تتابع عن كثب ما يجري وتخشى أساساً من فقدان مصداقية الحكومة وكونها غير متوقعة؛ وغياب التوافق الواسع وإضعاف جهاز القضاء يزيدان انعدام اليقين مما يؤدي لببنوك كبرى مثل "سي تي بنك" و "مورغن ستانلي" أن توصي زبائنها بعدم الاستثمار في إسرائيل في الأشهر القريبة القادمة.

إن أساسات اقتصاد إسرائيل قوية، وفي هذه اللحظة، المعطيات العموم اقتصادية مثل معدل البطالة، والعجز المالي، والدين والإنتاج، كلها تبدو على ما يرام. لكن قرار نتنياهو الدفع قدماً بالتشريع بكل ثمن واندفاع نحو المرحلة التالية من توسيع التسييس في انتخاب القضاة، يرسم اتجاهاً واضحاً لاستمرار التدهور، سيدفع ثمنه كل الإسرائيليين، بمن فهم مؤيدوه. لقد أعلن رئيس الوزراء في الماضي بأن الخليط بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية هو ما يمنح إسرائيل قوة سياسية. في هذه الأثناء، هو يدفع بثلاثتها إلى التآكل بسرعة مخيفة، ويقف على رأس مشروع إبادة رهيبة للقيمة الاقتصادية، مشروع كله من إنتاج ذاتي.

* * *

يديعوت أحرونوت: شعبة الاستخبارات: بعثنا 4 رسائل تحذير لنتنياهو بهذا الخصوص

بقلم يوسي يهوشع

حذرت شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بشكل مباشر وشخصي عدة مرات من الآثار الأمنية الخطيرة الجديدة التي نشأت في الأشهر الأخيرة. ما لا يقل عن أربعة كتب استثنائية بكل مقياس ممكن أرسلت لنتنياهو، آخرها في نهاية الأسبوع الماضي، قبل بضعة أيام من إقرار التشريع في الكنيست. وأشار الكتاب إلى أن الأعداء يشخصون فرصة تاريخية لتغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة، عقب الأزمة الكبرى في إسرائيل، التي لم يشهد لها مثيل في الماضي. حذر كبار مسؤولي شعبة الاستخبارات من أن الضرر ليس فورياً بل قد يكون ذا آثار طويلة المدى. وحسب تحليل الجيش الإسرائيلي، فإن أعداء مثل إيران و"حزب الله" يقسمون الردع الإسرائيلي إلى أربعة أقسام، وكلها ضعفت: قوة الجيش؛ والتحالف مع الأمريكيين؛ والاقتصاد القوي؛ والوحدة الداخلية الصلبة العالية.

تعد الأزمة السياسية مع الأمريكيين هي الأخطر في نظرهم، وبصفتها هذه ستؤثر على المدى البعيد. بالنسبة لأهلية الجيش، تبحث شعبة الاستخبارات أن الإيرانيين و"حزب الله" يتابعون أزمة منظومة الاحتياط عن كثب والضرر اللاحق بالمنظومات الحيوية للجيش. طيف 2023 في إسرائيل كما يرى العدو، هذا وفقاً لنهج شعبة الاستخبارات، هو نقطة ضعف تاريخية. ولئن كانوا تحدثوا عن ضرر "تكتيكي" في الردع حتى الآن، فإن الاستخبارات قلقة من تآكل ذي مغزى قد طرأ في الردع الأساس في هذه الجولة. فضلاً عن الكتب التي أرسلت إلى رئيس الوزراء، التقى به رئيس الأركان الفريق هرتسي هليفي هو الآخر، ووضعت على عتبة نتنياهو معلومات صلبة تسند التحليل. التقدير في شعبة الاستخبارات "أمان" هو أن إيران و"حزب الله" سيفضلان الجلوس على الجدار وترك إسرائيل تزحف من الداخل. مع ذلك، لا يزال "أمان" يعتقد بأن احتمال التصعيد ارتفع وهو الأعلى منذ حرب لبنان الثانية التي وقعت قبل 17 سنة. حسن نصر الله سيبحث عن احتكاك ما مثلما فعل في الأشهر

الأخيرة" كما يذكر مع التسلسل ومحاولة العملية في مفترق مجدو؛ ونصب الخيام في "هار دوف"؛ والمس بالبنى التحتية على الحدود، وغيرها" حتى بثمن أيام قتالية مع إسرائيل التي لها آلية خاصة بها. برأي نصر الله، يمكنه أن يشد الحبل من تحت حافة التصعيد وألا يمزقه وصولاً إلى حرب شاملة، مع التفكير بأن إسرائيل لن تتجرأ على الدخول إلى مواجهة بمثل هذا الحجم الآن. نصر الله، رغم أنه لم يقدر خطوات حكومة أولمرت في 2006، لا يزال واثقاً بقدرته على الدخول إلى رأس أصحاب القرار في إسرائيل وبالتأكيد بشكل أفضل من قادة منظمات الإرهاب في غزة.

الكتب التي بعثت بها شعبة الاستخبارات "أمان"، مثلما هي أيضاً المتابعة الحثيثة لاتساع الأزمة في منظومة الاحتياط (والتي لم تعد تتعلق فقط بسلاح الجو منذ زمن بعيد وثمة تخوف بأنها تجد تعبيرها أيضاً في قيادات الألوية)، هي جزء من فهم مهم، والصحيح لرئيس الأركان في ما يتعلق بالشفافية الواجبة تجاه القيادة السياسية. من داخل تسونامي الذي تفجر عليه حتى قبل أن ينهي نصف سنة من ولايته، يتخذ الفريق هليفي صدقاً لا مساومة فيه في ظل إسناد كامل لموقف شعبة الاستخبارات.

في أحاديث مغلقة نشرت في هذه الصفحات، قال رئيس الأركان: "سأعرض على القيادة السياسية صورة وضع مصداقية عن أهلية الجيش ووحدته ولن أغير حرفاً لا إلى فوق ولا إلى تحت". وقد أصر على ذلك في هذه الأزمته الباعثة على التحدي، وهو في هذا جدير بالثناء.

عقب متابعة حثيثة لأهلية الجيش، لا توجد بشائر في هذه اللحظة: إذا ما نشبت حرب هذا الصباح لا سمح الله، فالجيش في أهلية كاملة. بخلاف هذه المنشورات أو تلك، التي فزع فيها أكثر مما في إخلاص للواقع، فإن التآكل في أهلية الجيش بات موضوعاً يستغرق أسابيع إن لم يكن أكثر، وحتى عندها فإنه تدريجي.

بالمقابل، لم يتغير وجه الأمور بعد: لا بديل لبعض من الأشخاص الذين أعلنوا أنهم لن يمتثلوا، وكل منهم هو مركز معلومات، وتجربة وعقل سليم، والجيش سيتضرر إذا ما فقدهم. التصدي للأزمة في وحدة الصف يجد تعبيره هذه اللحظة أساساً في محادثات قيادية داخلية. تنقل رئيس الأركان في الأسابيع الأخيرة في قواعد سلاح الجو، وشعبة الاستخبارات، ودائرة البحوث والألوية النظامية كي يسمع الأحاسيس في الميدان من مصدر أول وتأكيد أهمية الخدمة العسكرية بالذات في هذه الأزمته. في ضوء التحذيرات التي سمعها رئيس الوزراء والنتائج حتى الآن يجدر بنا أن نتساءل هل أبقى رئيس الأركان ليقا تل وحده في أزمة لم نشهد مثيلاً لها؟

* * *

معاريف: لحكومة الحاخام: توقي عن اللهو بمصيرنا

بقلم يوسي هدار

صحيح أن الشمس أشرقت ثانية غداة التصويت في الكنيست على تقليص علة المعقولة، لكنها أشرقت بحزن على دولة أخرى. نعم، الشمس تشرق حتى في الدكتاتوريات. فضلاً عن قوانين الانقلاب النظامي، وعلى رأسها القانون الذي يسمح بالسيطرة السياسية على المحكمة العليا، بادرت الحكومة إلى جملة قوانين تثير الاشمئزاز: قانون الهدايا، وقانون تعليم

التوراة، وتوسيع المحاكم الحاخامية وغيرها. نعم، إذا كان هذا يبدو كالدكتاتورية، يسير كالدكتاتورية ويصدر أصواتاً
دكتاتورية، فيبدو أنها دكتاتورية ظلامية على نحو خاص.

ماذا حصل لنا؟ على مدى 75 سنة، رغم جدالات واحتكاكات قاسية، تمكنا من إيجاد السبيل الذهبي. تقابل كل من اليمين
واليسار، والمتدينين والعلمانيين، الشرقيين والأشكناز، لكنهم لم يحطموا الأواني. مع ضعف اليسار الراديكالي المناهض
للسهيونية بات لليمين المتطرف مجد، وقد دخل من الباب الذي فتحه له نتياهو إلى قصور الحكم. بخلاف اليمين القومي
الليبرالي وبيغن الليبرالي العظيم، الذي عرف ما هي المسؤولية القومية، فإن هذا اليمين المتطرف، الذي تربى قسم كبير منه في
أحضان الكهانية، يحاول تحقيق قيمه غير الديمقراطية. الخليط الجاري بين اليمينيين الجدد وزعامة مصلحة بعيدة عن
أي المصداقية، هو خليط أدى إلى انكسار كبير. وسار بعيداً أولئك الدعاويون الذين يحرصون على تسميم بئر الحياة
المشتركة كل يوم وساعة، ويحرصون ويشجعون الشرقيين على الأشكناز، والمتدينين على العلمانيين، والطيارين على الفنيين.
لقد أدى الإصلاح اللعين إلى شرح عميق، على مسافة خطوة عن خراب البيت الثالث، الذي سيستغرق زمناً طويلاً لرأبه. ولم
نتحدث بعد عن الضرر الذي لحق بالاقتصاد والردع الأمني. إن إحدى المآسي في هذا الانكسار العظيم هو انعدام الفهم لدى
كثيرين من مروحي "الإصلاح"، بينهم وزراء ونواب، عما هي الديمقراطية الحقيقية. لا يرون في الديمقراطية سوى حكم
الأغلبية ليس إلا. أما منع طغيان الأغلبية؟ اضحكتموهم، والرقابة القضائية، التوازنات والكوابح؟ ما القصة؟ بكل سخافة
يشبهوننا بالولايات المتحدة، متجاهلين عدداً لا يحصى من التوازنات والكوابح التي لها مقارنة بإسرائيل. هم في انعدام للفهم
الأساسي؛ فإن كان للحكومة تفويض للحسم في الحرب والسلام، وتقرير سياسة اقتصادية وغيرها، لكن ذلك لا يقر لها تغيير
أنظمة الحكم الديمقراطي، وهذا هو جذر المشكلة. ثمة مجال لإصلاح أضرار الثورة الدستورية التي قادها أهرون باراك،
ولكن بدلاً من إجراء تعديل بأيد مخلصه ومسؤولة ومقنونة، تلقينا رد فعل مضاداً ووحشياً تصدره قوة مناهضين لليبرالية.
ساعة الرمل نفذت. إذا كنا نحب الحياة، فليس لنا ترف لصراع داخلي طويل، وعلينا السعي لإنهائه سريعاً. في الأيام القريبة
القادمة، يجب بذل جهد جبار للوصول إلى توافق بموجبه يسحب الإصلاح إلى الأبد، ويقام بدلاً منه جسم يعمل على تغيير
بالتوافق. ولكيلا نعلق مرة أخرى في أزمة حادة، يجب أن نقرر آليات للدفاع عن أنفسنا في وجه الطغيان في التسويات
الجديدة. وعلى فرض أن هذا لن يحصل، يجب أن نقول لقادة الحكومة، توقفوا عن اللعب بمصيرنا. يجب اتخاذ خطوات
دراماتيكية. على الرئيس ووزير الدفاع أن يستقلا، وعلى أناس المعسكر القومي – الليبرالي ممن لا تزال فهم روح مسؤولية،
أن يعارضوا التشريع وينقذونا من هذا الكابوس. لا تقلقوا، لن تجوعوا، فالتاريخ سيصفق لكم.

* * *

هأرتس: درعي سيعود وزيراً وصديقه منافساً لرئاسة طبريا.. أولى نتائج إلغاء علة المعقولية

مصلحة الجمهور لا تعني الائتلاف بأي حال. بالمقابل، تبدو مصلحة آريه درعي على رأس اهتمامه. وبنظرة إلى المستفيدين من
القوانين الشوهاء التي أجازت مؤخراً، تبين أن الائتلاف يعمل بوظيفة كاملة من أجل رئيس شاس.
إلغاء علة المعقولية يستهدف ضمن أمور أخرى إعادة تعيين درعي وزيراً، بعد أن شطبت محكمة العدل العليا تعيينه غير

المعقول. 64 نائباً من الائتلاف أهانوا أنفسهم علناً من أجل درعي. قبل نحو ثلاثة أسابيع، أقرت الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة قانوناً يسمح لرئيس لجنة معينة التنافس في الانتخابات لرئاسة البلدية التي يرأسها، بعد فترة تجميد قصيرة من ثلاثة أشهر. من يعجب للتوجهات البرلمانية لمنتخبي الجمهور للانشغال بمسائل تبدو تافهة سطحياً في الوقت الذي تقف فيه الدولة على شفا حرب أهلية، هو ببساطة غير مطلع على مصالح درعي في طبريا عشية الانتخابات البلدية. فالقانون يستهدف تسويغ مقرب درعي، بوغز يوسف، الذي يشغل منصب رئيس لجنة معينة في المدينة للتنافس على رئاسة البلدية في تشرين الأول. هذه كل القصة. القانون الجديد يلغي مادة في قانون السلطات المحلية من 2008 ويحظر على رئيس لجنة معينة التنافس في الانتخابات في بلدة شغل فيها منصب ممثل الدولة "لأول مرة بعد تعيينه".

غاية المادة التي ألغيت كانت منع من يتبوأ المنصب تفوقاً غير نزيه مقابل المتنافسين الآخرين في الانتخابات الأولى وتسمح له بعد ذلك بالتنافس في الانتخابات. بفضل القانون -الذي نال اسم قانون طبريا حين واضحاً للجميع بأنه تم العمل على القانون قبيل الانتخابات في طبريا - سيتمكن يوسف من التنافس في الانتخابات القريبة القادمة. يدور الحديث عن قانون شخصي يشكل تدخلاً فظلاً من الحكومة في الانتخابات البلدية، وكل ذلك لأجل الإحسان ليوسف، مقرب درعي. هذا قانون فاسد وبأثر رجعي، أي أنه يغير القواعد في أثناء اللعبة، وقد يشكل مدخلاً للسيطرة على الحكم المحلي بواسطة لجان معينة. وحتى النائبة تالي عوتليف، قالت إنه "يصعد إلى درجة امتياز نظامي هو جزء من تأطير واقعي لمخالفة جنائية".

بشكل طبيعي، رفع التماس ضد دستورية القانون الفاسد إلى محكمة العدل العليا، واليوم سيجرى بحث إضافي في شأنه. المستشارة القانونية، غالي بهرب ميارا، أبلغت المحكمة بأنها تعارض القانون ووصفته بالعليل بأنه بأثر رجعي وشخصي، وشددت في موقفها بأنه لا ينبغي أن يحل على الانتخابات القريبة القادمة. على حد قولها، يمنح القانون تفوقاً غير نزيه لمرشح "شاس"، "بشكل يبعث على تخوف عظيم من المس بالمساواة بين المرشحين وبالحق في الترشح والانتخاب". نأمل أن تقبل محكمة العدل العليا موقف الملتزمين وتوقف الإفساد القانوني لإسرائيل.

* * *

يديعوت أحرונوت: بعد تصويتهم مع "المعقولية" .. نواب من الليكود بندم: استيقظنا متأخرين

بقلم يوفال كارني

تطلب الأمر منهم أربعة أيام كي ينتعشوا من إقرار قانون إلغاء علة المعقولية في الكنيست. ثمة نواب ووزراء في الليكود كانوا شركاء في التصويت الذي يحتجون عليه الآن، قرروا فتح أفواههم اليوم. ما قيل حتى الآن في الغرف المغلقة فقط أو في الأحاديث الخاصة، بدأ يخرج إلى الملأ فجأة. وقف أناس الليكود، مستنزيين ومرضوضين، وأطلقوا الرسالة في المقابلات الصحافية، وفي الإحاطات أو في محادثات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير العدل يريف لفين: حتى هنا. ما كان - لن يكون.

بدأ هذا مع وزير الدفاع يوآف غالانت الذي -وفق ما نشره ناحوم برنياع أول أمس في "يديعوت أحرונوت" - يدفع نحو حكومة وحدة مع غانتس ولبيد وبدون سموتريتش وبن غفير. تواصل مع وزير الزراعة آفي ديختر الذي وصف القوى المتطرفة في الليكود وفي ائتلافه "زعراناً متطرفين" يدفعون قدماً بقوانين الإصلاح؛ بعد ذلك جاء دور وزير الحداثة والعلوم والتكنولوجيا،

أوفير اكونيس، الذي وقف جبهياً ضد وزير العدل لفين واقتراح عليه أن يعقد لجنة انتخاب القضاة وألا يأخذها رهينة في إطار رغبته في المضي بقوانين الثورة القضائية. والجمعة مساءً، انضم رئيس لجنة الخارجية والأمن يولي أدلشتاين الذي أعلن أن صوته لم يعد مضموناً في المرة التالية. ووقفت وزيرة الاستخبارات غيلا جمليئيل بحدّة ضد لفين، وادعت بأنه يجب إقامة حكومة وحدة أمام تهديداته بتفكيك الحكومة. وهم ليسوا الوحيدين؛ فالنائب دافيد بيتان بات غنياً عن الذكر، وكذا نائب مجهول وشجاع يدعى ايلي دلال، الذي قال صراحة فور التصويت في الكنيست: "تريدون إصلاحاً؟ بالتوافق فقط".

لقد اجتاز الليكود في السنة الأخيرة هزة ذات مغزى. وزير العدل لفين وصل إلى المكان الأول في الانتخابات التمهيدية لليكود وأدار المفاوضات الائتلافية عن الليكود مع الشركاء الائتلافيين (مفاوضات مهملّة وفاشلة، برأي كثيرين في الحزب)، أدار الثورة القضائية في الكنيست انطلاقاً من سكرة قوة وتعسف. لقد جعل لفين نتنياهو مقادماً، وأقام كتلة خاصة به داخل الليكود، وعلى حد قول مسؤولين في الحزب، فقد هدد بالاستقالة أو بإسقاط الائتلاف مع الشريك السياسي إيتمار بن غفير إذا لم تخرج الثورة القضائية إلى حيز التنفيذ. وهكذا بقي وزراء ونواب في الليكود ممزقين ومنقسمين بين الرغبة في الإصلاح (حتى الرمزي) أساساً في صالح القاعدة اليمينية، وبين المعارضة للخصم السياسي لفين.

في نهاية الأسبوع، ثارت شكوك كثيرة حول الخطوة التي اتخذتها ستة - سبعة وزراء في الليكود حول التوقيت وحول الشجاعة التي أظهرها فجأة. لماذا الآن تحديداً، بعد أن صوتوا على قانون لم يريدوه ولم يروا فيه حاجة؟ إذا كانت هذه خطوة سياسية ذكية من نتنياهو ومقربيه لخلق مظهر من التمرد في الليكود وإشاحة الاهتمام بذلك ونزع حجة الاحتجاج والمظاهرات، هل هي مناورة تضليل وصراف انتباه أم تمرد حقيقي في الليكود؟ منظمات الاحتجاج مقتنعة بأن كل شيء متزامن ومدروس مسبقاً. تتحدث مجموعات "الواتساب" الداخلية في الليكود بتعابير "التمرد" و"الخونة".

إذا كنت أعرف النائب أدلشتاين، فإنه ما كان سيوافق على أن يكون جزءاً في فيلم أخرجه نتنياهو عن التمرد. لكن هذا لا يعني أن نتنياهو لا يستفيد من ثمار هذا الحدث. ففي ولايته الخامسة كرئيس الوزراء، هو الأضعف من بين كل سنوات ولايته الطويلة؛ هو مقود ومقيد وأسير في ائتلاف يميني مطلق. الحدث الذي فكك الشعب قاده محور لفين - روتمان - بن غفير. نتنياهو القديم ما كان ليسمح بمثل هذا السيناريو أن يقع. وعليه، فإن التمرد ظاهراً الذي تفجر في نهاية الأسبوع هو ثقل ضد المحور الراديكالي في الائتلاف، ثقل يمكن لنتنياهو أن يستند إليه بهدف تثبيت سفينته المتأرجحة قبيل افتتاح الدورة الشتوية للكنيست بعد الأعياد.

مهما يكن من أمر، فلخطوة الليكود الدراماتيكية تأثير على استمرار التشريع في الأشهر القادمة.

* * *

هأرتس: "أراهن على بن غفير" ... إسرائيلي متنبئاً بحدوث شرخ في ائتلاف نتنياهو

بقلم أيريس ليعال

نغرق في اعتقادات تدعو إلى إصلاح المجتمع الإسرائيلي، وفي نداءات تدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفي عرائض تطالب بالمصالحة الوطنية، وفي أعمدة مكتوبة بدم قلوب أشخاص حكمااء يطالبون بالتوقف قبل لحظة من الهاوية. تخوفاتهم معروفة ومؤثرة. الشعوب ترسم عالم خيالها من ماضيها وتنظر إلى الحاضر من خلال أساطير الشعب، و9 آب يوفر

لنا كل المجازات - خراب البيت بسبب الصراع الداخلي.

التاريخ يشير إلى شيء معقد أكثر؛ نحن بالإجمال نمر بما تمر به دول العالم الغربي في العقود الأخيرة. وتنتياهو ديكتاتور آخر يحاول إلغاء الديمقراطية برعاية القانون. في نهاية المطاف، الانتقال من الطرف الديمقراطي إلى الطرف الظلامي للعالم يحدث علناً. لقد حول ترامب ومودي وبوتين وأوربان إلى أصدقاء له. مع كل الاحترام للذين يطالبون بالمصالحة، أنا أدعو إلى حرب ضروس ضد هذه الحكومة حتى إسقاطها. منذ اللحظة التي تم تمرير القانون الأول فيها بصورة أحادية الجانب، فقد تغيرت قواعد اللعب والأهداف. إذا كان النضال يجري حول الإصلاح القانوني مع الموافقة على القرار الديمقراطي في الانتخابات، فمنذ تم تمرير التشريع وكل الغضب والتصميم يجب أن يوجه للإطاحة به. هذه هي الفرصة الوحيدة لإنقاذ هذا المكان، الذي كان قبل عقد دولة مزدهرة فكرياً وثقافياً واقتصادياً (في الوقت الذي كانت هناك مظالم يومية للفلسطينيين)، وهي الآن تسير بثقة في طريقها للتحويل إلى دولة فقيرة ومتخلفة.

دفعنا ثمناً اقتصادياً باهظاً، تضرر أمننا الشخصي ونقرب من كارثة عسكرية. إذا رفضنا الحل فسيتفاقم الوضع، وسيزداد هرب الأدمغة: الأطباء، وعلماء الصواريخ، والمهندسون، وكذا رجال الهايتيك، ما سيترك ضرراً على الأقل لجيل قادم. وشركات التصنيف الائتماني والمستثمرون الذين يريدون اليقين، هم أيضاً لن يكتفوا بمحادثات مصالحة لفترة طويلة في الوقت الذي يدس فيه تنتياهو يده في جيوب الرئيس هرتسوغ ولبيد وغانتس، ويسرق منهم مصداقيتهم جزءاً تلو آخر كما فعل في السابق. لقد حان وقت العودة، لنكون نوراً للأغيار ونري العالم كيف يتم إسقاط ديكتاتور فاسد قبل تحويل بلاده إلى ديكتاتورية. الادعاء بأنه ليس لأي حزب هناك ما يكسبه من الانتخابات، هو ادعاء معروف وممل. فلكل حزب قاعدة أعصاب يجب إرضاؤها، ودوافع مختلفة واحتياجات أخرى، أحياناً حتى متناقضة. هذه وصفة لتوتر داخلي صعب. تجول شخص في محيط تنتياهو، وقال لي بأن نيته زيادة النزاع الداخلي للحفاظ على تماسك حكومته. وبدلاً من انتظار أن يقوم بالخطوة المتوقعة وينجح في تأجيج النزاع بين رؤساء المعارضة وحركة الاحتجاج، يجب أن نسبقه هذه المرة دمج غير المحتمل بين الضغط من الإدارة الأمريكية والعداء المكشوف للاتحاد الأوروبي والوضع الأمني والشوارع المشتعلة، وإن ما يحدث في الجيش سيحطم شيئاً ما أو أحداً ما.

تصعيد الاحتجاج وعدم الامتثال الواسع للجمهور وأزمة دستورية، كل ذلك يقرب تنتياهو من الاستسلام. عرفنا أن قلبه يجد صعوبة في تحمل العبء. جزء صغير من الواقع، الذي تمر علاقته معه تمر عبر طبقات من الوساطة المغرضة تخترقه ويصاب بالذهول. تنتياهو محاط بأعضاء حكومة يحترقهم من أعماقه. وسيثير أحدهم استفزازاً مزعجاً - هو واثق من ذلك ونحن أيضاً. أراهن على إيتمار بن غفير، لكن الآخرين أيضاً لديهم إمكانيات كبيرة. كنا مصممين فقط، فهذه الحكومة المريضة والخبيثة ستسقط.

* * *

هأرتس: أبار تغلقها إسرائيل بالباطون والمستوطنون بالجثث.. من ينقذ المزارع الفلسطيني جنوب الخليل؟

بقلم جدعون ليفي

شاحنة الباطون التي لفظت خلطة باللون الرمادي وتدفقت بضجة، أغلقت آبار المياه. وقف الجنود من حولها بهدف الحماية، في حين خطط موظفو الإدارة المدنية لهذا الشر من قبل. المزارعون شاهدوا مصدر رزقهم وهو يخنق إلى الأبد. حاول الجنود تفريقهم كأنهم يفرقون كلاب ضالة. استمرت الشاحنة في صب الباطون حتى تأكد موظفو الإدارة المدنية أنها غطت كل شيء. في وقت قصير، كانت الآبار الثلاث مليئة. حدث هذا الأربعاء الماضي في الخليل، قرب مخيم الفوار للاجئين. كان عملاً شيطانياً من الأعمال الأكثر شيطنة التي اخترعها الاحتلال، المنافسة صعبة.

“إلى آبار المياه/ إلى آبار المياه/ إلى النبع الذي ينبض في الجبل/ ستظل تجد حبي هناك/ مياه الينابيع/ المياه الجوفية ومياه النهر”، كتبت نعومي شيمر في 1982. كم هو جميل أن تكتب عن آبار المياه بالعربية، وأن تغني أغنية شعبية. وكم هي صهيونية قصيدتها هذه التي تشبه كل قصائدها. مياه النهر لم تكن من هذه الآبار. حب شيمر لأرض إسرائيل يجد لا يجد هناك إلا مياه ينابيع ومياه جوفية، لكنها لم تعد تتدفق إلى الأبد. كراهية العرب، والأبرتهايد، والوحشية والظلم، تغطي الآن على مياه الينابيع والمياه الجوفية وعلى الحب المصطنع لأرض إسرائيل. الذين يغلقون آبار المياه المستخدمة للزراعة تحركهم يد شريفة خالصة، ومن يخنق مياه النبع يكره البلاد.

شر الفصل العنصري له وجوه كثيرة. وإغلاق الآبار هذا الذي لم تسفك فيه الدماء ولم يتم اعتقال أي أحد فيه، هو من أقبحها. الآبار التي غطاها الباطون لن تغطيها أي ذريعة أو أي كذبة أمنية، وليس حتى ذريعة الحفاظ على القانون والنظام. فقط هناك شر مقطر. حتى لو لم تكن أقبح الجرائم التي ترتكب كل يوم في “المناطق [الضفة الغربية]، وإغلاق الآبار أقبحها.

لموظفي الإدارة المدنية أسباب كثيرة أمنية وبيروقراطية للدعاء بأنها آبار تجمعت فيها المياه الجوفية، والتي هي في طرف صحراء جنوب جبل الخليل، هي إذن آبار ممنوعة وغير قانونية وإجرامية وخطيرة وتشكل تهديداً. لكن لا يمكن لأي شيء أن يرر عملاً مقبلاً وحقيقياً إلى هذه الدرجة. الأراضي التي يزرعون فيها الخضراوات الفاخرة منذ سنوات مثل الملفوف والخس والبندورة والخيار، جنة صغيرة من الخضراوات أمام بؤس مخيم الفوار للاجئين ونقاء هواء الجبل الذي سيصرخ بأنه بحاجة إلى المياه. مشكوك فيه أن يتمكن المزارعون من تحمل نفقات جلب المياه بالصهاريج من أماكن بعيدة. الأكثر احتمالية هو أنها حقول ستذبل وتموت، وسيذبل معها مصدر الرزق الوحيد لمن لا مصدر رزق آخر له.

في اليوم التالي للإغلاق، عندما نشر الفيديو الذي وثقه، سارع اللواء غسان عليان، قائد الاحتلال العسكري الذي يحمل اللقب المغسول “منسق أعمال الحكومة في المناطق” إلى إصدار أمر، بحسبه كل نشاطات إنفاذ القانون ضد البنى التحتية للمياه في أشهر الصيف سيتم فحصها لدى رئيس الإدارة المدنية. سيتم فحصها، ولكن لن يتم وقفها تماماً، فقط في الصيف، وليس في أشهر السنة كلها. تدمير آبار المياه وصهاريج المياه هو حجر الأساس في نشاطات التدمير التي تقوم بها الإدارة المدنية. عندما يريدون تطهير منطقة وطرد الناس، يجب اختراعها في البداية. هذه طريقة عمل. دولة تسمم حقوقاً في غزة والنقب من الجو، ولا تتردد بالطبع في تعطيش الرعاة والقطعان. شاهدت عدداً غير قليل من الآبار التي دمرتها الإدارة خلال سنوات، وهناك آبار قام المستوطنون برمي جثث حيوانات فيها من أجل تسميمها. وهو أمر لن يتوقف إلى هذا الحد.

لدي سؤال واحد فقط، وهو: ما الذي قاله الجنود وموظفو الإدارة المدنية لعائلاتهم حول العمل الذي قاموا به في ذلك

اليوم؟ هل قالوا لأولادهم أو لأبائهم بأنهم دمروا آبار مياه لمزارعين يريدون العيش على أراضيهم؟ هذا هو عملهم، ومن الذي يجب عليه القيام بهذا العمل. نأمل أن يطاردهم هذا اليوم حتى نهاية حياتهم.

* * *

موقع واللا: "غالانت" يوافق على خطط عملياتية في حال تدهور الأوضاع على الحدود الشمالية

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

صدّق وزير جيش العدو "يوآف غالانت" مؤخراً لقائد المنطقة الشمالية اللواء "أوري غوردين" على عدة طرق عمل محتملة للرد، لإزالة الخيمة التي أقامها حزب الله في مزارع شبعاء، بما في ذلك تقديم رد واسع على الوضع الذي تدهور في المنطقة إلى قتال حقيقي، في الوقت نفسه أوعز "غالانت" برفع مستوى الاستعداد لسيناريوهات مختلفة على طول الحدود اللبنانية بأكملها. وحذر مسؤول أممي كبير من أن "نصر الله" منذ فترة وهو يفكر في المخاطرة على الحدود لأنه يقيّم بشكل "غير صحيح" درجة الاستعداد العملياتي للجيش للرد على جميع أنواع السيناريوهات. وبحسب المسؤول الكبير، فإن الاحتجاجات في "إسرائيل" وتداعياتها على جيش العدو أصبحت جزءاً من تقييم منظمة حزب الله للوضع، وبالتالي ازداد الحوار بين حماس وحزب الله مؤخراً حول ما يحدث في "إسرائيل"، وقال المسؤول الكبير إنه لا يمكن استبعاد احتمال محاولتهما بدء الأحداث معاً، وقال المسؤول الكبير، "سيكون هذا خطأ"، مضيفاً "لهذا السبب نجري عمليات مراقبة مشتركة وتقييمات الوضع من قبل الجيش و"الشاباك والموساد".

علاوة على ذلك، قرر قائد المنطقة الشمالية في جيش العدو، قبل أيام قليلة، ضمن مناورة استنفار كتيبة "شمشون" التي تشرف على منطقة مزارع شبعاء للتصدي لمحاولة اقتحام الأراضي المحتلة، كجزء من المناورة. وتهدف المناورة إلى اختبار الجاهزية العملياتية وأوقات الاستجابة لقوات الجيش النظامي التي تشغل مواقع ونقاطا عسكرية على طول الحدود في حال تسلل وحدة النخبة "وحدة رضوان" التابعة لحزب الله إلى المستوطنات والمواقع العسكرية أو محاولات خطف جنود حتى وصول القوات الجوية والبرية.

* * *

إسرائيل اليوم: نقاش أممي في مكتب رئيس وزراء العدو

أمس فقط تحدث الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ووجه تهديداً إلى كيان العدو بأن "المقاومة ستكون جاهزة لأي خيار ولن تسكت عن أي عمل غبي". وقال نصر الله، إن كيان العدو هو الذي يخترق أجواءنا ويواصل احتلال الأراضي، ولا يزال يحتل جزءاً من بلدنا وقد عاد لاحتلال جزء من قرية العجر (في إشارة إلى بناء جدار في شمال قرية ريجر في الجزء اللبناني)، ويتحدث بوقاحة عن الاستفزازات. وتجري المناقشات بطريقة روتينية حول مختلف المناطق في مكتب رئيس الوزراء "نتنياهو"، وستتم دعوة وزير جيش العدو "يوآف غالانت" وكبار المسؤولين الأمنيين والجهات ذات الصلة، ولكن الآن، بالنظر إلى التطورات مع حزب الله من المتوقع أن تكون التطورات والأحداث الأخيرة على الحدود مطروحة على الطاولة. وينضم إلى هذه المناقشات

من وقت لآخر اثنان من كبار المسؤولين نيابة عن "نتنياهو"، رئيس مجلس الأمن القومي "تساحي هنغي" والوزير "رون ديرمر"، اللذان يرافقان ويتبعان المشاورات الأمنية التي تجري في مكتب رئيس الوزراء.

وفي الأسابيع والأشهر الأخيرة يتواجد عناصر حزب الله بشكل متزايد بالقرب من السياج ويبدأون في "استفزازات"، يرد عليها الجيش بإطلاق النار في مناطق مكشوفة واستخدام الوسائل لتفريق المظاهرات. كما يبدو فإن ما قاله نصرالله الأسبوع الماضي عن الوضع الداخلي في "إسرائيل" بسبب الخلافات حول التعديلات القضائية، هو نوع من الوقود للاستفزازات، انطلاقاً من شعور الجانب الآخر بأن "إسرائيل" ستتردد في الرد، لذلك من المتوقع أن تركز مناقشة اليوم على خطوات حزب الله على الحدود، والخيمة المتبقية في منطقة مزارع شبعا والاستفزازات اليومية.

* * *

N12: الوثيقة المزعجة التي سلمها "هليفي" لـ "نتنياهو"

بقلم يارون أفراهام

الأحد، قبل يوم من الانتهاء من التشريع في الكنيست بشأن تقليص سبب المعقولية وقبل يوم واحد من لقاء رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" ورئيس الأركان "هرتسي هليفي"، ادخل "هليفي" وثيقة إلى غرفة رئيس وزراء العدو "نتنياهو" الذي دخل مستشفى "شيبا تل هشومير"، وهي وثيقة قرأها "نتنياهو" بعناية شديدة. وقالت مصادر مطلعة على هذه الوثيقة لـ N12 إن صورة الوضع التي عُرضت على "نتنياهو" وكذلك على وزير جيش العدو "يوأف غالانت"، كانت قاتمة ومخيفة، وبحسب تلك المصادر، فإن القلق في الرسالة ركز على سياق تماسك "جيش العدو الإسرائيلي" وفقدان ثقة "الإسرائيليين" والعاملين في "الجيش"، وليس في جانب كفاءة جيش العدو بالذات.

من الأمور التي أثارت قلق جيش العدو بشدة والتي أبلغ بها "المستوى السياسي" من الوثيقة التي أرسلها رئيس أركان العدو، هو أن شكوك جنود الاحتياط وترددهم في عدم الامتثال للخدمة بعد التشريع سوف تزداد بشكل كبير وتصبح كبيرة في نظام خدمة الاحتياط النشطة وليس التطوعية فقط، علاوة على ذلك، هناك قلق كبير في "الجيش" من تشكل "كرة تلج" تصل إلى جنود الخدمة النظامية. كما أعرب جيش العدو في رسالة عن قلقه من أن مجرد البقاء في مساحة خلافية وغير توافقية بشأن قضية جوهرية تتعلق بالطبيعة الديمقراطية، ستؤدي إلى زعزعة الثقة في نزاهة اتخاذ القرارات العسكرية والعملياتية وكتب رئيس أركان العدو أن هذا سينعكس على خدمة الاحتياط وعلى مرشحي الخدمة في المنظومة الأمنية مما يقوض صفاء النوايا والدوافع من وراء هذه النشاطات، مما سيُدخل التسييس في السلسلة العسكرية لجنود الاحتياط وجنود آخرين، حتى بعد هذه الوثيقة التي قرأها رئيس وزراء العدو بعناية شديدة، فقد أعطى الضوء الأخضر لاستكمال التشريع كما هو مخطط له.

* * *

والا: انخفاض في دافعية التوقيع على الخدمة الدائمة واستعدادات لموجة جديدة من الاحتجاجات

بقلم أمير بوخبوت

تلقي الجنود في الوحدات الإدارية بجيش العدو في الأيام الأخيرة إخطارات بأن خدمتهم ستختصر إلى سنتين، على غرار خدمة النساء، هذا في الوقت الذي يواجه فيه "الجيش" انخفاضاً في الدافعية للتوقيع على عقود الخدمة الدائمة، ويضطر إلى تسجيل الجنود من الخدمة النظامية في خدمة احتياط في ظروف خدمة دائمة. وقال المسؤولون، "حتى ما قبل ستة أشهر كان من الصعب التعاقد مع جنود من ذوي الكفاءات العالية للخدمة الدائمة الأولية بسبب ظروف الخدمة (الراتب وأيام العمل في الوحدات)، وفي الآونة الأخيرة تسبب التوتر المحيط بـ"الجيش" إلى نشوء تحدٍ آخر، لذلك يُعرض على الجنود البقاء في وظائفهم من بضعة أشهر إلى ستة أشهر.

ووفقاً لمصادر في قسم القوى البشرية وقسم التخطيط، يستعد جيش العدو الآن لموجة ثالثة من الاحتجاجات، والتي ستؤثر على الدافعية للخدمة الدائمة في جيش العدو، وذلك من خلال خطط الخدمة المعدلة، وهذا بشكل ملحوظ في الاستخبارات وسلاح الجو، وفي هذه المرحلة تقرر في جيش العدو مضاعفة عدد جنود الاحتياط الأكاديميين الذين يذهبون للدراسة في الجامعات ويوقعون على الخدمة الدائمة ثلاثة أضعاف.

رئيس الأركان "هيرتسي هاليفي" وقائد سلاح جو العدو اللواء "تومر بار" ومسؤولون كبار آخرون في القوة يولون أهمية كبيرة لكفاءة قاعدة "رمات ديفيد" العسكرية، والتي تُعرّف بأنها أول من سيرد في حالة حدوث تدهور على الحدود الشمالية. كما شهدت وحدة النخبة البحرية "شيتت 13" زيادة في عدد طواقم الاحتياط الذين أعلنوا أنهم لن يحضروا إلى الاختبارات الخاصة بالوحدة وللإشراف على الغوص في "كتائب الفتية"، وفي المسار وفي وظائف أخرى، مسؤولون في البحرية وصفوا الفجوات التي نشأت بأنها مقلقة للغاية.

* * *

إسرائيل اليوم: ما الذي يخشاه جيش العدو عملياً؟

بقلم ليلاخ شوفال

يواصل "جيش العدو الإسرائيلي" مراقبة التطورات في أعقاب تصريحات الآلاف من جنود الاحتياط بأنهم سيتوقفون عن أداء الخدمة بسبب سن قانون "تقليص سبب المعقولية"، ولكن بصرف النظر عن الخوف من إلحاق الضرر بالكفاءة، فإن الأضرار التي لحقت بحرية العمل لدى الجيش موجودة بالفعل على الأرض.

بسبب الوضع السياسي المعقد الذي نشأ، هناك خوف من أن أي نشاط عملياتي، حتى لو كان ضرورياً وموافق عليه من قبل جميع المستويات، سيتم النظر إليه بطريقة مثيرة للجدل من قبل جمهور العدو. هذا من منطلق الخشية من أن حكومة العدو تتخذ قرارات أمنية بطريقة غير متوازنة، من منطلق الرغبة في تحويل انتباه الجمهور إلى المشاكل الأمنية.

بوادر ذلك شوهدت في العملية الأخيرة في جنين، لاعتبارات عملياتية بدأت العملية في اليوم الذي تم فيه التخطيط لاحتجاج واسع النطاق في جميع أنحاء الكيان، ومع ذلك كان هناك من ادعى أن القرار اتخذ لاعتبارات سياسية للإضرار بجهود المتظاهرين.

من اعتبار عسكري إلى قضية سياسية..

يوجد في الجعبة بعض القرارات العملية التي يجب اتخاذها في المستقبل القريب، على سبيل المثال، كيفية التعامل مع خيمة حزب الله الموجودة في الأراضي المحتلة شمالاً منذ عدة أسابيع. أخطأ الجيش في عدم إخلاءها فور إنشائها، حيث أصبح إخلاء الخيمة المتبقية الآن قضية سياسية معقدة. وبعد خطاب نصر الله الذي هدد بالرد على أي عمل لإخلاء الخيمة، يتضح أن إخلاءها قد يكون إمكانية للتصعيد. في الأيام العادية، من المحتمل أنه بعد استنفاد التحركات الدبلوماسية، كان الجيش سيجد الطريق والوقت لإخلاء الخيام، ويخاطر بشكل محسوب بأن الإخلاء قد يؤدي إلى تصعيد محدود، لكن الآن الجيش مقيد، لأن أي قرار من هذا القبيل من قبل المستوى السياسي قد يُنظر إليه على أنه قرار ذو دوافع سياسية.

المعنى العملي لهذه الأشياء هو أنه على الرغم من أن جيش العدو يدعي أنه في هذا الوقت يعمل بكامل كفاءته، إلا أن الضرر الذي لحق بكفاءته وحرية عمله موجود هنا بالفعل.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: هل المساعدات العسكرية الأمريكية لـ "إسرائيل" في خطر؟

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" لن تتضرر، وقال: "هذا لن يحدث ولن يكون هناك قطع في المساعدات العسكرية، السبب هو أن التزامنا قوي ولا شك فيه."

رد المتحدث على هذه القضية جاء بسبب نقاش دار مؤخراً في وسائل الإعلام الأمريكية بشأن الحاجة إلى إعادة النظر في المساعدة العسكرية التي تنقلها الولايات المتحدة إلى "إسرائيل" والتي تقدر بـ (3.8 مليارات دولار سنوياً كجزء من اتفاقية بدأت في عام 2018 لمدة 10 سنوات) في هذا السياق يبرز مقال رأي نشر في صحيفة النيويورك تايمز يناقش السؤال هل يجب على الإدارة الأمريكية أن تعيد النظر في المنطق وراء المساعدة المقدمة لـ "إسرائيل"؟ وحتى لو كانت حجة المقال أن هذا ليس كوسيلة لمعاقبة "إسرائيل" أو إضعافها، ولكن بالأحرى فهم أن المساعدات لدولة قوية هو إهدار للموارد ويخلق علاقة غير صحية بين كلا "البلدين"، ولكن من المستحيل فصل المناقشة عن الأزمة الحالية في العلاقة بين "الحكومة الإسرائيلية" و"إدارة بايدن".

صرح السفيران الأمريكيان السابقان لدى "إسرائيل" "دان كارتزر" و"مارتن إنديك"، اللذان تمت مقابلهما في هذا المقال، أنه من وجهة نظرهما، فإن "العلاقات بين الدول ستكون أفضل إذا لم تكن قائمة على التبعية الاقتصادية، وأن "الاقتصاد الإسرائيلي" قوي بما فيه الكفاية، لا يحتاج إلى مساعدة، كما أكد "كارتزر" أن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لـ "إسرائيل" لا تمنحها أي نفوذ أو تأثير على "القرارات العسكرية الإسرائيلية"، وقال: "نحن نجلس ساكتين بينما تنتهج إسرائيل سياسة نحن نعارضها، وينظر إلينا على أننا نساعد الاحتلال الإسرائيلي". ويشار إلى أن نوابا أمريكيين من الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، يطالبون مرة أخرى الإدارة الأمريكية بتقديم المساعدة لـ "إسرائيل" بشرط تغيير سياستها تجاه القضية الفلسطينية. والانطباع هو أن الإدارة الأمريكية صادقة في التزامها بـ "أمن إسرائيل" وأن الرئيس الأمريكي "بايدن" رفض مرة أخرى مطالب الربط بين المساعدات و"سياسة إسرائيل".

إن خيبة أمل الإدارة الأمريكية من سلوك "الحكومة الإسرائيلية" كما تم التأكيد عليه أيضاً في الإعلان الذي نشره البيت الأبيض فور الموافقة على التشريع في موضوع "سبب المعقولية"، يمكن أن يشير إلى أنه إذا استمرت الأزمة وتفاقت حتى من وجهة نظر هذه الإدارة الصديقة، لن تكون أبداً صامته، ولا سيما إذا كانت الضغوط عليها لتبني سياسة من شأنها أن تجبي ثمناً محدداً من "إسرائيل". وبغض النظر عن الصعوبات الحالية، يتعين على "إسرائيل" الإسراع في صياغة سياسة استعداداً لافتتاح المناقشة حول صياغة اتفاقية المساعدة المستقبلية.

* * *

موقع والا: رئيس الموساد السابق يهاجم "نتنياهو"

هاجم رئيس الموساد السابق "تامير باردو" الخميس الماضي رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" وأعضاء حكومته، مدعياً أن الكيان يمر بأزمة عنصرية مثل علمية "كو كلوكس كلان". منظمة "كو كلوكس كلان" هي منظمات إرهابية عنصرية في الولايات المتحدة تدافع عن تفوق البيض والعنصرية وكرهية الأقليات. كما قال "باردو" إن رئيس وزراء العدو "نتنياهو" عضو في "أحزاب حزبية رهيبة"، ووفقاً له، فإن مواقف "نتنياهو" "ليست بعيدة عنهم". وقال "باردو": "إذا تم سن بعض القوانين التي روج لها أعضاء هذا الائتلاف في أي من دول العالم، يمكننا القول إنها قوانين تمييزية معادية للسامية". وأضاف باردو: "لم يكن ليحدث أي شيء مما يحدث الآن لو لم يقود نتنياهو هذه الخطوة، إنه مثل حصان يركض نحو الهدف بعينين وأذان مغلقة، شعب ممزق إلى قسمين ورئيس الوزراء لا يرف له جفن". وفي وقت سابق اتهم "باردو"، "نتنياهو" بأنه المسؤول عن تفكك الجيش والموساد.

* * *

تحذير من الأثار القاسية على اقتصاد العدو بسبب إجراءات "نتنياهو"

حذر المحافظ السابق للبنك المركزي في كيان العدو، "يعقوب فرنكل" من الأثار القاسية على اقتصاد العدو على المدى المتوسط والبعيد بسبب إجراءات "نتنياهو" لإضعاف القضاء، أو ما تعرف بـ"خطة التعديلات القضائية". وبحسب القناة الـ12، قال "فرنكل" في خطابه الذي ألقاه خلال الاحتجاجات التي اندلعت في "تل أبيب" مساء السبت: "منذ نشر خطة الإصلاحات القضائية، عانى النمو الاقتصادي، وانخفضت قيمة الشيكال، وانهارت الاستثمارات، وتعثرت سوق الأسهم"، "لقد عانت صناعة التكنولوجيا الفائقة، التي توفر ربع الضرائب المباشرة، ولا تزال تعاني من ضربة كبيرة". وأضاف أن "الأسوأ من ذلك كله أن رأس مالنا البشري يبحث عن طرق للهجرة، وهذه ليست سوى البدايات الأولى". فأكبر سلطات التصنيف في العالم تحذر من الضرر، ولدينا الكثير لنخسره، إذا انخفض التصنيف، فإن الضرر الذي يلحق باقتصاد "إسرائيل" وصورتها سيكون أكبر بعشرات المرات مما رأيناه حتى الآن". وأضاف أيضاً إنه نتيجة لإجراءات "نتنياهو" القضائية، سندفع جميعاً أسعار فائدة أعلى على القروض: أصحاب الرهن العقاري، وقروض السيارات والأعمال التجارية، وحتى على السحب على المكشوف من البنوك، "سيكون الشيكال أقل قيمة، وسلة البقالة لدينا ستصبح أكثر تكلفة وكل هذا من أجل ماذا؟". واندلعت احتجاجات واسعة في كيان العدو للأسبوع الثلاثين على التوالي ضد حكومة "نتنياهو" في أكثر من 150 موقعا، مساء السبت. وكان من أبرز

مراكز الاحتجاجات مفترق "كابلان" في "تل أبيب"، بعد انتهاء المظاهرة الرئيسية، حاولت مجموعة من المتظاهرين النزول إلى طريق "أيالون" السريع وعرقلة حركة المرور، لكن الشرطة أوقفهم. وتعتبر الاحتجاجات هي الأوسع بعد تمرير قانون "إلغاء سبب المعقولية" في كنيست العدو، الإثنين الماضي، حيث أعلنت المنظمات المختلفة أنها ستكون الاحتجاج وأنه من الآن فصاعداً "نتقل من مرحلة الاحتواء إلى مرحلة الهجوم".

* * *

انتقادات لقادة أجهزة أمن العدو لعدم إعلان مواقفهم الصريحة في ما يحدث بالكيان

حذرت مصادر مطلعة من الأزمة المتفاقمة في المؤسسة الأمنية للعدو مع انتقاد لكل من رئيس الأركان، ورئيس الشاباك، ورئيس الموساد، ومفوض الشرطة، الذين زعموا أنهم يقفون مكتوفي الأيدي، ولا يعبرون عن مواقف واضحة بما فيه الكفاية، ضد ظاهرة رفض الخدمة والتطوع للاحتياط. وأوضحت المصادر لموقع والآن أن قادة الأجهزة الأمنية للعدو "يكسبون الوقت من خلال اختيار التعبير عن أنفسهم بطريقة متوازنة ومدروسة للغاية، ولكن إذا ألغت محكمة العليا قرارات الحكومة، وعارضها "نتنياهو"، فلن يتمكن قادة الأجهزة الأمنية بعد ذلك من الوقوف مكتوفي الأيدي، وسيضطرون إلى التعبير عن رأيهم المهني. ووفقاً للمصادر، "هناك عشرات الآلاف من ضباط الخدمة الدائمة ينتظرون ليروا ما سيحدث في لحظة الحقيقة".

تقترب الوحدة 8200 من عدد من ثلاثة أرقام من جنود الاحتياط الذين أبلغوا قادتهم في الوحدات المختلفة بأنهم لن يخدموا في الاحتياط تحت ذرائع مختلفة. وحذرت مصادر أمنية أخرى من تراجع كفاءة القوات الجوية، في غضون ثلاثة أسابيع سيتم المساس باختصاص "سلاح الجو الإسرائيلي" بطريقة يتعين على قائد القوات الجوية إعادة تقييم الوضع وتحديد ما إذا كان سلاح الجو مناسباً للحرب في عدة ساحات في وقت واحد.

ومثال على تدهور الكفاءة هو تقليص نطاق التدريب في سلاح الجو خلال الأسبوع الماضي، على عكس الرسم البياني للتدريب، مع التركيز على مدرسة الطيران، التي تستند إلى طياري الاحتياط الأكثر احترافاً وخبرة في سلاح الجو. وقال أحد المصادر: "إن تأثير إعلانات رفض الخدمة وإنهاء التطوع هو بداية ضربة لمعنويات مدرسة الطيران التي تدرج جيل المستقبل". كما قدرت مصادر أمنية أنه وفقاً لانخفاض عدد الطيارين المتطوعين، سيطلب من قائد القوات الجوية إعادة تحديث المستوى المطلوب من الكفاءة والمخاطرة في الموافقة على طلعة جوية أو إيقاف طلعة جوية للأشخاص، بسبب الخوف من الحوادث الجوية والدقة في تنفيذ المهام، التي قد تعرض الطيارين لنيران العدو وتضعف تنفيذ المهام.

وقالت مصادر في سلاح جو العدو: تقييم اليوم لا يأخذ في الاعتبار أولئك الذين أعلنوا أو قد يرفضون أمر احتياطي طوعي، ولكن فقط أولئك الذين قالوا إنهم لن يأتوا، إذا لم يتغير الوضع في غضون شهر، فسيكون ذلك بمثابة ضربة ملموسة للقدرة التشغيلية، وليس فقط في العمليات الأمنية الميدانية.

ليس عبثاً أن قائد سلاح الجو أصدر رسالة يدعو فيها القادة إلى مواجهة التحدي المتمثل في الدفاع عن "الدولة الناشئة" في "إسرائيل" على خلفية الاحتجاجات. ورفض "الجيش" التعليق على انتقادات أفراد سرب الغواصات، وشايطيت 13 وفرق الاحتياط في سرايا العمليات الأمنية النظامية في الشمال والجنوب (الفصيلة 914، "فلودا" (الصلب) 916). ووفقاً لمصادر

أمنية أخرى، أصدر "الجيش" أمراً بعدم دعوة أولئك الذين لا يحتاجون إلى استدعائهم للخدمة الاحتياطية، بعد تلقي عدة حالات رفض. كما صدرت تعليمات بضرورة ضبط الحالة المزاجية بين المسؤولين لتجنب إحراج كلا الجانبين في حالة استدعاء جندي احتياطي ورفضه الالتحاق بالخدمة.

* * *

إسرائيل اليوم: ما الذي يعيق إمكانية تشكيل حكومة وحدة في الكيان؟

بقلم اربيل كاهانا

مع الضجة حول تقليص "سبب المعقولية" والتي كانت في قلب اجتماع الدورة الصيفية لـ"الكنيست"، زادت الأصوات في نهاية الأسبوع الداعية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في الكيان، هل هناك فرصة لذلك؟ الحقيقة هي أن هذا ضعيف للغاية، حتى هذه اللحظة لا توجد فجوة واحدة فقط، بل هناك فجوات عديدة تفصل بين سيناريو الوحدة والواقع السياسي الحالي.

العقبة الأولى، هي الخلافات الشخصية المريرة بين أولئك الذين من المفترض أن يكونوا الوسطاء الرئيسيين، "نتنياهو" و"غانتس"، حيث من المعروف أن رئيس حكومة العدو غير مبال بشكل خاص، ومع ذلك، فإن المقاطعة الشخصية التي فرضها عليه "غانتس" و"لبيد" والآخرين تركت ندوباً عليه إذا لم يكن لديه ضرورة استثنائية للتعاون مع أي منهم، فلن يفعل ذلك.

ثانياً لم ينس "نتنياهو" لـ"غانتس" تخريبه للحكومة في عام 2020 في نهاية ولاية ترامب، بل إن موقفه من الإدارات الأمريكية يختلف اختلافاً جوهرياً عن موقف "غانتس" والمنظومة الأمنية بشكل عام.

ثالثاً، سيطالب "غانتس" بإقالة "بن غفير" وربما أيضاً "سموتريش" من الحكومة، بالنسبة لـ"نتنياهو"، فإن تفكيك "المعسكر المحافظ"، الذي تبعه بإخلاص لن يكون إلا خيانة سياسية. وإذا تخلص "نتنياهو" من الاثنين، فسيجد نفسه يتعرض للهجوم من قبلهما يومياً. علاوة على ذلك، في حكومة لا تضمهم، سيعتمد "نتنياهو" على "غانتس" وآخرين، أي أنه سيكون في خطر الوقوع في فخ سياسي في أي لحظة، ومن الصعب جداً رؤيته يدخل منطقة الخطر هذه.

من جانب "غانتس" المرارة ليست أقل، بالنسبة له خدعه "نتنياهو" عندما لم يلتزم باتفاق التناوب في حكومة الوحدة التي شكلها الاثنان مع تفشي وباء كورونا، بعد حل هذه الشراكة. تعهد "غانتس" مرات لا تحصى بأنه لن يجلس بعد الآن مع "نتنياهو"، إذا فعل ذلك، ستظهر له الاستوديوهات شرائط الأرشيف وسينتقده "لبيد". وسياسياً، من الأفضل لـ"غانتس" أن يحافظ على التفوق الكبير الذي حققه في استطلاعات الرأي، على أمل أن يتمكن من تشكيل حكومة معه في غضون ثلاث سنوات، ومن أجل استقرار الحكومة يحتاج إلى إحصار "جدعون ساعر" وحزبه معه، وهو أمر مشكوك فيه للغاية إذا كان ممكناً.

أخيراً، نتذكر المحادثات التي جرت في منزل رئيس الكيان، والتي انتهت بانفجار، مع انعدام الثقة هذا، من الصعب رؤية كيفية إبرام اتفاقيات ائتلافية. ومع ذلك، فإن الحياة السياسية لها دينامياتها الخاصة.

“الليكود” كان وسيبقى حزبا مركزيا، ضعفه في استطلاعات الرأي وقوة الاحتجاج بالطبع تعطي إشارات لها لبعض من كبار المسؤولين فيه، “نتنياهو” نفسه ليس سعيدا بالائتلاف الذي فُرض عليه، وخصوصا الشراكة مع “بن غفير”، وفي مرحلة ما قد يرغب في الخروج من المأزق. وبالطبع هناك تخوف من أن يؤدي الانقسام الداخلي إلى أزمة قومية حقيقية، على صعيد الأمن أو الاقتصاد، لذا تبدو حكومة الوحدة الآن بعيدة لكن في السياسة “لا تقل أبداً لا.”

* * *

معاريف: الوحدة الوطنية.. طريق إسرائيل الوحيد لمواجهة "الخطر الوجودي"

بقلم رونالد لودر

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

نحن يهود الشتات نحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإسرائيل. نحب إسرائيل وملتزمون بها ونحترم سيادتها، لكنها اليوم في خطر. إن الدولة الوحيدة للشعب اليهودي تواجه خطراً وجودياً، وهناك تضافر غير مسبوق من التحديات الخارجية والداخلية يضع الدولة على حافة الهاوية.

للتحدي الخارجي الذي تواجهه إسرائيل 3 أبعاد: في السنة الأخيرة، راکمت إيران مواد انشطارية تجعلها قادرة على صنع عدد من القنابل النووية، وإذا أصبحت دولة نووية، فستشكل تهديداً على أمن إسرائيل. كذلك، فإن «حزب الله» تحول إلى المنظمة «الإرهابية» الأقوى والأخطر في العالم، ولديه القدرة على مهاجمة حيفا، وتل أبيب والقدس. أضف إلى هذين الأمرين أن «حماس» تقوّض شرعية السلطة الفلسطينية، فقد أثّرت في الضفة الغربية فوضى يمكنها أن تؤدي إلى انفجار العنف.

صحيح أن إسرائيل قوية، وإذا هوجمت فإنها ستحارب بشراسة، وستنتصر، لكن الأبعاد الثلاثة للتحدي الخارجي تبني واقعاً استراتيجياً جديداً. كما أن خطر نشوب حرب متعددة الساعات اليوم أكبر مما كان عليه منذ عشرات السنين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل أيضاً تواجه خطراً داخلياً ذا أبعاد ثلاثة كذلك: الإصلاح القضائي الذي بادر إليه وزير العدل ياريف ليفين هو ضروري بحسب اعتبار اليمين، بينما يُعدُّ هجوماً على الديمقراطية الليبرالية في نظر اليسار. بالإضافة إلى هذا، فإن اعتماد الائتلاف الحكومي على الأحزاب القومية والحريدية لا يسمح لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتحقيق رؤيته المحافظة والمعتدلة. كذلك، فإن التوتر بين الأسباط يزداد حدة ويتحول إلى شرخ عميق.

إن أبعاد التحدي الداخلي هذه تنكأ جروحاً سابقة تاريخية، وتثير الكراهية، كما أنها تجر المجتمع الإسرائيلي إلى دوامة من المواجهات والانقسامات، لم نشهد لها مثيلاً منذ قيام الدولة.

إن إسرائيل دولة فريدة ومذهلة، وقيامها بعد المحرقة، وقصة النجاح الاستثنائية للسنوات الـ75 الأخيرة، يجعلانها معجزة من صنع الإنسان، لكنها اليوم في خطر، والأحداث الخطرة التي شهدتها خلال سنة 2023 تسحق العقد الاجتماعي، وتقوّض الأمن القومي.

في الوقت الذي يصر فيه المتطرفون على الدفع قُدماً بتشريع غير ليبرالي، يقوم مئات الطيارين وآلاف الجنود والضباط في الاحتياط بإعلان عدم التزامهم القيام بالخدمة العسكرية.

هذه التطورات غير المسبوقة دفعت رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت إلى التحذير من أن الوضع الاستراتيجي الراهن

لإسرائيل هو الأخطر منذ سنة 1973.

هذا هو السبب الذي يجعل زعيماً يهودياً مثلي غير قادر على السكوت، فعندما أشاهد إسرائيل تتمزق بينما أعداؤها يزدادون قوة، أجد أن عليّ أن أتخذ موقفاً، وأن أسمع صوتي. لقد قال أبراهام لينكولن عشية الحرب الأهلية الأميركية: «الوطن المنقسم لا يمكنه الصمود»، كذلك، فإن إسرائيل المنقسمة داخلياً لا يمكنها الصمود. علينا كمهود أن نتعلم من ماضيها المأساوي، وألا نكرر الأخطاء التي ارتكبتها عندما سمحنا بالخلافات والشجارات. يتعين على يهود الشتات والمواطنين الإسرائيليين على حد سواء ضمان مستقبل الهيكل الثالث. هناك سبيل واحد للتغلب على الأزمة الوجودية متعددة الأبعاد، وهو الوحدة الوطنية. تماماً كما شك الإسرائيليون أيديهم معاً، في الماضي، عشية حرب «الأيام الستة» يجب عليهم اليوم أن يشبكوا أيديهم. هناك ثلاثة أشخاص فقط يمكنهم قيادة الوحدة: بنيامين نتنياهو، ويائير لابيد، وبني غانتس. وهؤلاء الثلاثة يحملون على أكتافهم مسؤولية تاريخية، لذا، فيجب عليهم أن يجلسوا معاً فوراً كي يناقشوا، بانفتاح، مصير الأمة، وأن يترفعوا عن المصالح الشخصية والخلافات السياسية، ويشكلوا حكومة صهيونية قوية ومستقرة؛ حكومة وحدة وطنية. على مر التاريخ، حققت إسرائيل المعجزات؛ فقد زرعت الأرض القاحلة، وبنّت وطناً لملايين اليهود المشردين، وبعد حروب عديدة، تغلبت على معظم أعدائها وأقامت سلاماً مع 6 دول عربية. لكن التحدي الآن، وأمام هذا الجيل، هو الانقسام الداخلي، والسبيل الوحيد لمواجهته هو تجديد التحالف بين القوى الصهيونية الكبيرة. لا يمكن الانتظار إلى أن ينفجر العنف، وليس علينا أن نتوحد فقط لأننا هوجمنا، بل يجب أن نفهم الآن أن ائتلافاً من المعتدلين وحده قادر على تحرير إسرائيل من براثن المتعصبين، وأن الوحدة الوطنية وحدها ستجعل الأمة مستعدة للاختبار الوطني السامي الذي يمكن أن تواجهه قريباً.

أمام هذا المنعطف المصيري تتوجه أنظار يهود العالم نحو الدولة اليهودية، وهم يصلّون من أجل سلامتها، ويتمنون الشفاء لجروحها.

بناء على ذلك، وبصفتي رئيساً للكونغرس اليهودي العالمي، أدعو نتنياهو ولابيد وغانتس إلى أن يتوحدوا معاً في مواجهة التحدي التاريخي، وكوني أعرفهم جيداً، وكيهودي يحب إسرائيل، أقول لهم: «لا يوجد خيار أو سبيل آخر». ليس فقط يهود الشتات يطالبون الدولة اليهودية بأن تتوحد، بل أيضاً يقف وراء هذا النداء أغلبية الإسرائيليين، و3000 سنة من التاريخ اليهودي، وأمام عيوننا عنوان واحد؛ الوحدة.

* * *

هآرتس : سياسة إسرائيل تجاه الضفة الغربية: فصول من التضليل

بقلم شاؤول أريئيلي تستكمل حكومة اليمين الخالص، برئاسة بنيامين نتنياهو، في هذه الأثناء عملية كشف سياسة إسرائيل بالنسبة للضفة الغربية، مثلما تم التعبير عنها في مشروع الاستيطان. لقد أحسن وصف ذلك توماس فريدمان في المقال الذي نشره في "نيويورك تايمز" في 7/11، والذي جاء فيه أن الحكومة الحالية لا تسمح باستمرار وهم الدولتين، ولم يعد بالإمكان نفي السياسة التي تدفع بها إسرائيل قدماً: دولة واحدة غير ديمقراطية. بدأت هذه السياسة في تضليل المجتمع الدولي

والمجتمع الإسرائيلي، وهي ستنهي - بوساطة الانقلاب النظامي - بخلق دولة إثنية رسمية خالصة.

لم يبدأ اليمين العملية. في العام 1967 كانت إسرائيل تدرك بأن بناء مستوطنات يهودية في "المناطق" المحتلة أمر غير قانوني حسب ميثاق جنيف. في آذار 1968 أرسلت وزارة الخارجية بقرية مصنفة بأنها "سرية جدا" إلى السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة في حينه، اسحق رايبين، ضمت التوجهات التالية: "خطنا الثابت كان وما زال التهرب من مناقشة الوضع في المناطق التي تم وضع اليد عليها على أساس ميثاق جنيف... سيرز الاعتراف الصريح من قبلنا بسرمان الميثاق مشكلات صعبة من ناحية الميثاق بخصوص تفجير البيوت وعمليات الطرد والاستيطان وغيرها."

هكذا، على الفور بعد حرب "الأيام الستة" بدأت إسرائيل في بناء المستوطنات في "المناطق"، من خلال استخدامها كثيراً من التضييلات. في 27 أيلول 1967 كتب رئيس لجنة التنسيق السياسي - الأمني في "المناطق"، شلومو غازيت، لمكتب رئيس الأركان بخصوص استمرار التمسك بـ"غوش عتصيون"، لأنه كـ"غطاء" لاحتياجات المنظومة السياسية، "ستظهر البؤرة الاستيطانية للشبيبة الدينية في (غوش عتصيون) بؤرة عسكرية للناحل. وستعطى توجهات حول ذلك للمستوطنين في المكان."

في عيد الفصح في 1968 رفض المستوطنون، برئاسة موشيه ليفنغر، الخروج من فندق "بارك" في الخليل بعد أن تقمصوا صورة السياح، كما وعدوا الجيش الإسرائيلي. أثمرت التسوية معهم بضغط من يغثال الون عن إقامة "كريات اربع". في نيسان 1975 سمح وزير الدفاع، شمعون بيريس، لـ"فصيل العمل" في نواة "شيلو" بالنوم في موقع عسكري اردني مهجور بعد أن وعدوا بأن الأمر لا يتعلق بمحاولة استيطان. "فصيل العمل" كان ربما أراد بناء قاعدة سلاح الجو في باعل حتسور، ما منحه الاسم المغسول "ناحل راداري". عمليا، لم يعمل هذا الفصيل بهذا مطلقاً، وبقي في المكان الذي تحول فيما بعد إلى مستوطنة "عوفرة" على أراضي قرية عين يبرود وسلواد.

في كانون الثاني 1978 استوطنت على تلة شيلو مجموعة من المستوطنين، هذه المرة تحت غطاء معسكر حفريات أثرية بتشجيع من وزير الزراعة في حينه، ارئيل شارون. اتخذت إسرائيل مع هذا عدداً من الخطوات الحذرة، كما أوضحت بلينا البيك من وزارة العدل: "هناك عنصر المؤقتية في المستوطنات؛ لأن الحكم العسكري يمكن أن يمنح المستوطنين حقوق استئجار للأرض. إذا حدث تغيير في الترتيبات السياسية والعسكرية فإن الحكم العسكري سيتوقف وسينتهي الاستئجار" ("هآرتس"، 2004/4/5).

إسرائيل، التي طبقت على "المناطق" المحتلة "قوانين الاحتلال الحربية"، وصلت إلى ذروة السخافة في الوقت الذي أرادت بوساطتها تبرير وضع اليد على أراضي بملكية فلسطينية خاصة لصالح إقامة المستوطنات بذريعة الاحتياجات الأمنية. وزير الدفاع في حينه، موشيه ديان، قال في 1970 في نقاش في الحكومة حول إقامة "كريات اربع"، "أقترح... في المرحلة الأولى أن نعمل وكأننا نعمل شيئاً ما لغايات الأمن، بالأساس إذا كان هذا الأمر مرتبطاً بمصادرة أراض وبناء وشق طرق."

أيدت المحكمة العليا هذا التبرير. في قضية "بيت إيل" المقدمة للمحكمة العليا في العام 1978 قال القاضي الفريد فيتكون، إن "لا حاجة لأن تكون خبيراً في شؤون الجيش والأمن كي تفهم أن عناصر تخريبية تعمل بشكل أسهل في منطقة مأهولة فقط بسكان لامبالين أو متعاطفين مع العدو، من العمل في منطقة يوجد فيها أيضاً أناس من شأنهم أن يتابعوهم ويلحقوهم ويخبروا السلطات عن أي حركة مشبوهة."

وقالت القاضيية مريام بن بورات، "من المعقول أنه في هذا الوضع الخاص فإنه من الحيوي استخدام حلول استثنائية أيضاً.

احد هذه الحلول هو خلق تواجد يهودي مدني في نقاط حساسة بشكل خاص".
في قضية "الون موريه" المقدمة للمحكمة العليا في 1979 غيرت المحكمة سياستها، وأمرت بإخلاء المستوطنة وإعادة الأراضي إلى أصحابها، كل ذلك لأن المستوطنين، خلافا لرئيس الأركان في حينه، رفائيل ايتان، فضلوا تجنب ادعاء الهدف العسكري والانتقال إلى ادعاء الحق الإلهي. هذا الحكم، على خلفية وقف عملية تسجيل الأراضي في الضفة الغربية من قبل إسرائيل، نتجت عنه مبادرة جديدة مضللة. وتحت قيادة ارئيل شارون ولدت فكرة تسوية الأراضي على أساس قانون عثماني قديم، بوساطته أعلنت إسرائيل 1.6 مليون دونم من أراضي الضفة الغربية أراضي دولة. من بينها خصصت الحكومة أراضي لإقامة مستوطنات في إطار "خطة شارون" التي تمت المصادقة عليها في الحكومة في تشرين الأول 1977 وأدت إلى إقامة 88 مستوطنة خلال ثماني سنوات.

بعد مرور 14 سنة على ذلك بدأت ترسخ، لفترة قصيرة، سياسة جديدة. ففي تشرين الثاني 1992 قررت حكومة رابين الثانية وقف إقامة مستوطنات جديدة (القرار 360). وبعد سنة تم التوقيع على اتفاق أوسلو وتم البدء في نقل الصلاحيات على جزء من "المناطق" إلى السلطة الفلسطينية. في أعقاب ذلك، في آب 1996، قررت حكومة نتنياهو أن أي مستوطنة جديدة يجب إقامتها بموافقة كل الحكومة (القرار 150).

قاد الوضع الجديد الحكومة إلى إيجاد طرق التفاضلية، وهكذا ولدت ظاهرة البؤر الاستيطانية غير القانونية. في تشرين الأول 1998، قبل التوقيع على اتفاق "واي"، دعا شارون، الذي كان في حينه يشغل منصب وزير الخارجية في حكومة نتنياهو، المستوطنين إلى احتلال كل تلة فارغة لأن "ما ستحتلونهم سيكون ملكاً لنا. وما لا تحتلونهم لن يكون لنا"، ("هآرتس"، 1998/11/17). وقال مدير عام مجلس "يشع" السابق، عيدي مينتس، إنه خلال السنين اعتقد المستوى السياسي بأنه من المناسب وأنه يمكن خلق تواصل استيطاني. وحسب قوله فإن البؤر الاستيطانية ليست مبادرة لمجموعة من الأشخاص الهامشيين التي تسمى "شبيبة التلال"، بل نتاج لتخطيط دقيق لاحتلال أماكن استراتيجية، تم تنسيقه مع المستوى السياسي، ("هآرتس"، 2004/9/6). دليل آخر على ذلك هو خطة "المنظومات العليا"، التي اطلقها لواء الاستيطان في المهستدروت الصهيونية في 1997 والتي على أساسها أقيمت البؤر الاستيطانية.

استمرت ألعايب التضليل أيضا في أوقات التصعيد الأمني. ففي 2001 قررت إسرائيل إقامة جدار الفصل الأمني بسبب موجات "الإرهاب" في الانتفاضة الثانية. أراد رؤساء مجلس "يشع" (يهودا والسامرة وغزة) استغلال الوضع وتسوية مكانة معظم المستوطنات عن طريق الضم الفعلي بوساطة الجدار. وأوضح عضو الكنيست نيسان سولومنسكي (المفدال) في اللجنة المالية في حزيران 2003 بأنه هو وأصدقائه سيكونون مستعدين للمصادقة على ميزانية إضافية لإقامة الجدار شريطة أن لا يتم تغيير المسار، وأن يتضمن أيضا (ارئيل وكدوميم وعمانوثيل وكرنيه شومرون).

في هذا الوضع، بقيت المحكمة العليا هي آخر من أوقف استبداد النظام والطموحات الجغرافية للمستوطنين وممثلهم في الحكومة. في العام 2004 قال رئيس المحكمة العليا في حينه اهارون براك، "لا يمكن أن يكون جدار الأمن بسبب ضم أراض من المناطق لدولة إسرائيل. هدف جدار الفصل لا يمكن أن يكون ترسيم حدود سياسية". وفي العام 2006 وبخت رئيسة المحكمة العليا، دوريت بينش، الجيش على تضليله للمحكمة (ملف تسوفيم): "يشير الالتماس الذي أمامنا إلى حدث يجب عدم التسليم به، بحسبه المعلومات التي قدمت للمحكمة لا تعكس كل الاعتبارات التي كانت محط اعتبار متخذي القرارات".

وفي 2009 (في ملف بلعين - موديعين عيليت) تبين نظام الأولويات للحكومة والمستوطنين. وهذا ما كتب في قرار المحكمة العليا: "يبدو أنه إزاء الرغبة في ضمان إقامة العي الشرقي مستقبلاً (موديعين عيليت) تم تحديد مسار الجدار في المكان الذي لا توجد فيه أفضلية أمنية... هو يعرض للخطر القوات التي تتجول على طول المسار".

ازدادت البؤر الاستيطانية وازدهرت. وفي 2005 وصل عددها إلى 105، وكان يعيش فيها حوالي 4 آلاف شخص. ورغم عدم قانونيتها (حتى حسب القانون الإسرائيلي) إلا أنها حصلت على حماية كاملة من الجيش، بتوجيهات من المستشار القانوني للحكومة. وقد دفع ضغط أميركي لإدارة جورج بوش حول هذا الأمر شارون إلى تعيين المحامية تاليا ساسون من أجل التحقيق والتوصية باستمرار السياسة في موضوع البؤر الاستيطانية.

أشارت ساسون إلى إخفاقات شديدة في مجال إنفاذ القانون، حتى أنها أشارت إلى أن لواء الاستيطان تجاوز صلاحياته، وهو المسؤول عن إقامة بؤر استيطانية كثيرة.

وأكدت ساسون على أن وزارة الإسكان دفعت مقابل تطوير البؤر الاستيطانية 72 مليون شيكل في الأعوام 2000 - 2004. ولخصت أقوالها كما يأتي: "بكلمات أخرى، أصبح خرق القانون أمراً مأسوساً ومؤسسياً. ليست لنا أي مصلحة مع مخالف للقانون أو مجموعة مخالفين يعملون ضد القانون.

الصورة التي تظهر لعين الفاحص هي خرق واضح للقانون من قبل وزارات الحكومة والسلطات العامة والمجالس الإقليمية في يهودا والسامرة والمستوطنين، كل ذلك مع إظهار صورة شكلية وكأنه توجد هنا منظومة مأسوسة تعمل بشكل قانوني".

واصلت ساسون وأكدت: "أود أن أعرض عليك موقف الأغلبية الساحقة في أوساط ضباط الجيش والشرطة، الذين أوضحوا... أن الصعوبة الأساسية في كل ما يتعلق بتطبيق القانون في المناطق بخصوص البؤر الاستيطانية غير القانونية هي الرسالة المزدوجة التي تمر طوال السنين من حكومات إسرائيل إلى كل المستويات التنفيذية، الأمنية والمدنية".

تمت مناقشة التقرير وتبنته الحكومة، وتم اتخاذ قرارات لتطبيق استنتاجاته، لكن هذه القرارات لم يتم تطبيقها في أي يوم، ولم تتغير سياسة التضييق في "المناطق".

نتنياهو، بعد عودته إلى منصب رئيس الحكومة في 2009، بدأ في عملية "التبويض" للبؤر الاستيطانية غير القانونية.

في البداية حاول تجنيد القاضي إدموند ليفي من أجل خلق قاعدة قانونية، لكن إدموند نشر في 2012 تقريراً وجه فيه انتقاداً شديداً للانحراف عن حدود القانون. "لقد ظهرت أمامنا ظاهرة في موضوع الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة، لا تناسب دولة تؤيد سلطة القانون.

من الآن فصاعداً يجب أن يكون من الواضح لمؤيدي الاستيطان والمستوى السياسي أنهم مجبرون على العمل في إطار القانون فقط، وأنه على مؤسسات الدولة يجب العمل في المستقبل بحزم لإنفاذ القانون". هذا التقرير تم حفظه ولم يتم طرحه للنقاش في الحكومة. منذ ذلك الحين وحتى الآن فإنه في كل حكومات إسرائيل، بما في ذلك حكومة نفتالي بينيت - يائير لابيد، تم تبويض 44 بؤرة استيطانية.

كيف يقومون بشرعنة بؤر استيطانية غير قانونية؟ وبالتالي فإن برنامج التضييق يتضمن أدوات مؤسسية. الأداة الأكثر شيوعاً هي تحويل البؤر الاستيطانية إلى أحياء في مستوطنات قائمة (حتى لو كان الأمر يتعلق بحي بعيد جداً).

أداة أخرى هي تحويلها إلى مستوطنات مستقلة، وعندما لا يتم التمكن من فعل ذلك فإنه يمكن شرعنتها من خلال تحويلها إلى

مؤسسات تعليم أو مزارع للرعاة.

بصورة استكمالية فإن حكومة نتنياهو، بضغط من "البيت اليهودي" برئاسة بينيت، تجنبت تقريبا أي عملية إخلاء للبؤر الاستيطانية، بما في ذلك التي لم يكن أي شك في عدم قانونيتها، لأنها سيطرت على أراضي فلسطينية خاصة، مثلما اعترفت الدولة نفسها بذلك في المحكمة العليا. على سبيل المثال، حصل سكان البؤرة الاستيطانية ميغرون على بناء مستوطنة جديدة في أرض تابعة لأراضي الدولة، قرب البؤرة الاستيطانية. أيضاً سكان البؤرة الاستيطانية عمونة قرب عوفرا حصلوا على مقابل سخي جداً. كلف الإخلاء المتفق عليه الجمهور إقامة مستوطنة عميحاى في 2016، الأولى والوحيدة منذ 1992، بتكلفة كبيرة، جزء منها غير حيوي مثل توزيع 40 مليون شيكل على العائلات من أجل تحسين ظروف حياتها، أو 5.5 مليون شيكل لإقامة غرف استضافة لعائلات إلى حين استكمال إقامة المستوطنة.

بالإجمال، كانت تكلفة ذلك 137.5 مليون شيكل. كان بينيت السنونو الأول في تمزيق قناع السذاجة وعض نظر الحكومة. في أيلول 2016 أعلن أنه "في موضوع أرض إسرائيل يجب الانتقال من الكبح إلى الحسم. يجب علينا أن نحدد الحلم، والحلم هو أن يهودا والسامرة ستكون جزءاً من أرض إسرائيل السيادة".

في الوقت الحالي توجد 121 بؤرة استيطانية غير قانونية في أرجاء الضفة الغربية، يشير مكانها إلى كونها جزءاً من خطة منظمة، استهدفت تحقيق هدفين. الأول، تكثيف "الكتل" الكبيرة والصغيرة. الثاني، زيادة سيطرة إسرائيل على طول محور 60 – المحور الرئيس في الضفة الغربية، الذي يحافظ على التواصل وعلى نسيج حياة الفلسطينيين.

في حين أن 77 في المئة من المستوطنين يعيشون على بعد 10 كم عن الخط الأخضر فإن ثلثي البؤر الاستيطانية يوجد على بعد 10 – 25 كم عن الخط الأخضر. هدفها هو ملء المناطق شبه الخالية من اليهود، وعلى رأسها جنوب جبل الخليل وشرق "السامرة".

توجد جميع البؤر الاستيطانية قرب مستوطنات قائمة من أجل التمكين من ربطها غير القانوني بشبكة المياه والكهرباء وشق شارع للوصول إليها. كيف يتم تمويلها؟ قالت وزيرة الداخلية السابقة، اييلت شكيد، إن سكان البؤر الاستيطانية يعتبرون سكان "المستوطنات الأم" لغرض احتساب منح التوازن للمجالس المحلية (على حساب المجالس التي توجد داخل حدود الخط الأخضر).

جميع المستوطنات الأم للبؤر الاستيطانية تنتمي للتيار القومي المتطرف – المسيحاني برئاسة بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير وشركائهم. كلما كان المستوطنون متطرفين أكثر سنجد المزيد من البؤر الاستيطانية قربها. على سبيل المثال، مستوطنات إيتمار وبراخا وألون موريه ويتسهار في منطقة نابلس أقامت 18 بؤرة استيطانية غير قانونية. والرقم القياسي يوجد لمستوطنة كوخاف هشاحر، 8 بؤر استيطانية غير قانونية. والدرس الذي يحسبه سحوق القانون برعاية المؤسسة هو أمر مفيد، تم استيعابه. وقرب مستوطنة عميحاى (الذين تم إخلاؤهم من بؤرة عمونة) توجد الآن بؤرتان.

يجب الإشارة إلى أن المستوطنات الرائدة في عدد متزايد من أحداث العنف ضد الفلسطينيين في محيطها، لا سيما أحداث إطلاق النار والاعتداء، هي يتسهار وبراخا وعيلي وشيلو، الاستيطان اليهودي في الخليل، معون، وسوسيا.

أكدت الاتفاقات الائتلافية على سيطرة سموتريتش على الإدارة المدنية، وشجعت خطط لشرعنة معظم البؤر الاستيطانية التي أقيمت على أراضي الدولة.

البور الاستيطانية التي أقيمت على أراضي فلسطينية خاصة تستبعد المحكمة العليا أي إمكانية لشرعنتها وتلزم بإخلائها. ومثلما كتبت ساسون فإن "إقامة بؤرة على أراضي فلسطينية لا يمكن شرعنتها حتى ولا بأثر رجعي. حكم هذه البور الاستيطانية هو الأخلاء. وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل."

رداً على هذا الدفاع الذي وضعته المحكمة العليا ولدت فكرة "قانون التسوية" الذي تمت المصادقة عليه في الكنيست في شباط 2017 والذي هدف إلى مصادرة حقوق استخدام الأراضي من قبل أصحابها الفلسطينيين، التي توجد عليها الآن آلاف الوحدات السكنية للمستوطنين في حوالي 30 مستوطنة و29 بؤرة استيطانية.

القانون تمت المصادقة عليه رغم حقيقة أنه أثناء مناقشته قال المستشار القانوني للحكومة، آفي مندلبليت، إنه يجب عدم الموافقة على مشاريع قوانين غير مشمولة في القانون الدولي وهي تضر بمكانة المحكمة العليا. وحتى أنه أعلن أنه لن يدافع عن القانون إذا تمت المصادقة عليه في الكنيست لأنه غير دستوري وهو يمكن أن يؤدي إلى تقديم دعوى ضد إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي.

هنا أيضاً كانت المحكمة العليا هي حارس العتبة الأخير الذي أوقف استبدال النظام عبر إلغاء القانون. وهذا ما أدى بدوره إلى مشروع قانون فقرة الاستقواء، إضافة إلى الخطوات الشخصية بتعيين قضاة في المحكمة العليا والمزيد من مشاريع القوانين. إذا تم سنها فسيصبح سموتريتش "ملك" الضفة الغربية في نظام استبدادي على شكل "الأبرتهايد".

استمرت عملية السيطرة والاستيطان سنوات كثيرة في الضفة الغربية قبل واقع الدولة الواحدة، حيث تمر من تحت رادار المجتمع الإسرائيلي وفي تناقض كامل مع مواقف معظم الجمهور.

الاستطلاعات التي أجريت في نيسان 2022 وأيار 2023 أظهرت أنه فقط 21 في المئة من الجمهور اليهودي واعون لواقع الدولة الواحدة الأخذة في التشكل على تلال "السامرة"، رغم أن معظمهم لا يؤيدون إمكانية قيام دولة واحدة، سواء كانت دولة ديمقراطية (12 في المئة يؤيدون) أو غير ديمقراطية (30 في المئة لا يؤيدون).

مثلما أن الجمهور الليبرالي في إسرائيل استيقظ على واقع الانقلاب النظامي بغطاء الإصلاح القضائي، فإنه من المحذور أن يبقى المجتمع في إسرائيل لامبالياً إزاء هذا التطور من الخداع والكذب والتضليل وتحطيم سلطة القانون في "المناطق" المحتلة. الوحيدون الذين عملوا خلال السنين هي منظمات المجتمع المدني مثل "السلام الآن" و"يوجد حكم" و"بتسيلم" و"مجلس السلام والأمن" وغيرها، بالأساس برعاية من المحكمة العليا. نشاطاتها في إطار القانون أعاققت بل منعت أحيانا العملية الاستبدادية وكشفت للجمهور المهتم مظالم الاحتلال الإسرائيلي.

أيضا الآن عندما بقي الفيل في كابلان، أي النزاع مع الفلسطينيين، خارج الخطاب والحلم، فإن هذه المنظمات وغيرها تناضل يوميا ضد الظواهر الإجرامية للحكومة والمستوطنين في المنطقة نفسها. ومن المهم ذلك اليوم الذي سيقف فيه 1000 شخص من بين الـ 150 ألفاً المحتجين في كابلان أمام كل بؤرة غير قانونية إلى أن يتم إخلاؤها.

عندها سنعرف أن حلمنا يشمل سيادة القانون وحقوقاً عالمية من المساواة والحرية لكل الذين يعيشون بين البحر والنهر

* * *

حاخام يهودي يتنبأ بقرب الخلاص ببناء الهيكل المزعوم على أنقاض الأقصى

ترجمة: : عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

انتشر مقطع فيديو للحاخام يتسحاق بيتسري، في غمرة احتفالات اليهود بعيد ما يعرف التاسع من آب، وفق التقويم اليهودي، تنبأ فيه بقرب لحظة الخلاص للشعب اليهودي. وتمثل ذلك في بناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى، ما يحقق نبوءة نزول المخلص المنتظر الذي يحقق الخلاص اليهودي، ولا بدّ أن يأتي بعد اندلاع حرب "أجوج وأجوج"، وفق الأدبيات اليهودية السائدة في الكتب الدينية. مقطع الفيديو يزيد بقليل على الدقيقة الواحدة، لكنه يتضمن موعظة وجدت طريقها بسرعة بين المتابعين اليهود، الذين اعتبروها البشري عن قرب خلاصهم من خلال تحقق نزول المخلص، حيث إنهم يعتبرون إعادة بناء الهيكل مؤشراً على "الخلاص"، وأنها ستسرّع في مجيء المسيح. وقد حظي المقطع بـ56 ألف مشاهدة، وإعجاب 3500 متابع، و470 تعليقا.

بجانب نشر هذا الفيديو، فإن المستوطنين اليهود المتطرفين يحضرون لإطلاق ما يصفونها بـ"جوقة الهيكل"، الذي يريدون إعادة بنائه في باحة الأقصى بعد ألفي عام على تدميره، ويزعمون أن الشعب اليهودي ينتظر إحياء هذا الهيكل. ويأتي أعضاء الجوقة المبتدئون من جميع أنحاء فلسطين المحتلة، إلى إحدى ضواحي تل أبيب ليغوصوا في مجموعات من الأغاني القديمة، ويتدربوا عليها. ويتزامن نشر هذا الفيديو مع تردد المزاعم الإسرائيلية حول قرب التحضيرات لبناء الهيكل المزعوم، مع تأسيس العديد من المؤسسات والمعاهد العاملة لتحقيق هذا الهدف، من خلال تدريب مصليين ورجال دين، وصنع أشياء تُستخدم في العبادة، مثل ملابس الكهنة وقوالب الخبز والمباخر والألات الموسيقية، وكل ما هو ضروري للطقوس اليهودية. وتسود المعتقدات اليهودية، ومفادها أن الرومان دمروا الهيكل الثاني لليهود عام 70 ميلادي، وحائط البراق هو أحد بقاياها، وفق الاعتقاد اليهودي، بزعم أنه يفيد بأنه كان يوجد محلّ الهيكل الأول الذي دمّره البابليون في القرن السادس قبل الميلاد، ويقصدون بذلك المسجد الأقصى، بما فيه الباحة وقبة الصخرة.

* * *

رصد خمسة تحديات تشجع الاحتلال على التطبيع مع السعودية

فيما يزداد الحديث الإسرائيلي الأمريكي حول قرب إنجاز تطبيع مع السعودية، صدرت أصوات داخل دولة الاحتلال ترصد ما تقول إنها جملة من التحديات الخارجية التي تشجع مثل هذا التطبيع، وصولاً إلى حالة من الاندماج والتكامل بين الاحتلال والمملكة.

الجنرال يوسي كويرفاسر الرئيس الأسبق لقسم الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، زعم أن "الحاجة للتطبيع مع السعودية تأتي استجابة للتحدي الأول المتمثل في إيران في سياق تقديمها ببرنامجه النووي، واستمرارها في تكديس كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب دون انقطاع لمستويات عالية باستخدام أجهزة طرد مركزي متقدمة وتطوير صواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية نووية، بجانب التحدي الثاني المتمثل في تعزيز الصين لموقعها في المنطقة، واستغلال الضعف الأمريكي، وتزايد جراءة حزب الله ضد إسرائيل، ما يعمل على تآكل صورتها في القوة بسبب أزمتها الداخلية." وأضاف في مقال نشرته "القناة 12" أن "التحدي الثالث هو التطورات في الساحة الفلسطينية، حيث تستعد الفصائل لعقد اجتماع في القاهرة لتعزيز المصالحة، مع استمرار محاولات تنفيذ عمليات مسلحة من الضفة الغربية، وانخراط حماس فيها، وعزمها على

تصعيدها. "وتابع: "أما التحدي الرابع فهو التوتر في العلاقات مع الإدارة الأمريكية التي لا يجب أن نخسرها، وهي فرصة للتعبير عن تحفظاتها على سياسة الاحتلال. "وأشار إلى أن "التحدي الخامس يتعلق بتراجع العلاقات مع الدول العربية البراغماتية، نظرًا لما يبدو أنه تباطؤ في الزخم الذي ميّزها بعد وقت قصير من توقيع اتفاقات التطبيع. " وأكد المسؤول الاستخباراتي السابق لدى الاحتلال، أن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يظهر استعدادة لمعالجة كل هذه التحديات، في زيارته المقبلة للولايات المتحدة والصين والمغرب وتركيا وقبرص، مع استمراره في ممارسة مزيد من القوة ضمن المعركة بين الحروب ضد إيران في سوريا، ما قد يشكل رافعة محتملة سيكون لها تأثير إيجابي على صورة الواقع في جميع القطاعات، للرد على الرواية السعودية بشأن التحسن المحتمل في العلاقات مع إسرائيل، استكمالًا لما أعلنته سفيرتها في الولايات المتحدة، الأميرة ريما بنت بندر، حول اهتمامها بالتكامل مع إسرائيل المزدهرة."

وأشار إلى أنه "يمكن لإسرائيل، بل ينبغي لها، أن تندمج في الجهود المبذولة لإحراز تقدم في المنطقة، خاصة مع المملكة، لكن هذا لا يعني أنه يجب إقامة علاقات دبلوماسية معها أولاً، بزعم أن الفوائد التي قد تعود عليها، وعلى الدول الأخرى من هذا التعاون، تفوق منافع التطبيع، لأنه يتطلب ضمناً تقديماً صعباً في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بينما التكامل يعني التعاون العملي الذي سيفيد جميع الأطراف، ويمكن تعزيزه دون شروط في السياق الفلسطيني، والتزام رسمي من الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة، والاتفاق على برنامج نووي مدني بإشراف محدود وإمداد بالسلح." وأوضح أن "التكامل مصلحة سعودية بقدر ما هي إسرائيلية، أما واشنطن فموقفها متباين، فمن ناحية هي مهتمة بإحداث انفراج في العلاقات الإسرائيلية السعودية، وتحجم عن دفع الثمن الذي تطلبه المملكة، لذلك فقد تدعم تعزيز الاندماج، لكنها من ناحية أخرى ترى تحسين العلاقات بين إسرائيل والسعودية بمثابة رافعة لانتزاع خطوات من إسرائيل تجاه الفلسطينيين، لكن الواقع الفلسطيني يصعب اتخاذ خطوات مهمة، ولكن إذا قررت إدارة بايدن المساعدة أو عدم التدخل، فهناك فرصة معقولة لتعزيز التكامل، رغم تحسن علاقات المملكة بإيران. "ولفت إلى أن "التعاون السعودي الإسرائيلي يصل إلى الحفاظ على أمن البحر الأحمر، ضمن الاتفاق على نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية، والتعامل مع تهديدات العناصر الإسلامية، وتتم في الغالب عبر قنوات سرية، ما يؤكد أن التكامل الإسرائيلي السعودي، سيعزز الاندماج، وسيكون له أثر إيجابي على موقف إسرائيل في جميع المجالات، وسيبني طبقة أخرى في اندماجها بالمنطقة العربية، وفي الوقت ذاته لن يُلزم المملكة وإسرائيل والولايات المتحدة بدفع الثمن الإشكالي للتطبيع." تتزامن هذه التقديرات الإسرائيلية مع ما شهدته السنوات الأخيرة من تراكم المؤشرات على استعداد السعوديين لدعم تصريحاتهم بالأفعال، فسمحوا برحلات جوية إسرائيلية في أجوائهم، وأعطوا الضوء الأخضر لاتفاقات التطبيع، ودعوا قادة يهود أمريكا لزيارات ودية. ويعتزم السعوديون السماح لممثلين إسرائيليين بالمشاركة في مؤتمر اليونسكو بالرياض، بما سيسمح التكامل للسعوديين بتدفق النفط والسلع المستوردة عبر إسرائيل، والعمل لبناء جسر بري من الإمارات عبر السعودية، للاستفادة بشكل مباشر من المعلومات والتكنولوجيا الإسرائيلية في مجالات المياه والطاقة الخضراء، ومكافحة التصحر والدفاع السبراني والطب.

* * *

قناة عبرية تدعو لإلغاء مؤسسة الرئاسة الإسرائيلية.. هكذا وصفتها

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي 21

هاجمت قناة 13 "الإسرائيلية" مؤسسة الرئاسة التي يقودها يتسحاق هرتسوغ، بعد فشلها في إيجاد حل للأزمات التي تعصف بالمجتمع بكل مكوناته، وتسببت بانقسام هائل في المجتمع "الإسرائيلي". وأكدت القناة في مقال لمحررها في المكتب الرقي "عمر النير" أن "مؤسسة الرئاسة في إسرائيل تجسد منذ سنوات، وحتى الآن، الأعمال الفاسدة والشخصية". ولفتت إلى أنه "لا يوجد حاكم واحد يملئ رغباته بمعزل عن أهواء الأحزاب السياسية الأخرى، في الديمقراطيات، يطلب من السياسيين الذين يرغبون في تعزيز نظرهم للعالم أن يشمروا عن سواعدهم، ويأخذوا مكائهم على طاولة المفاوضات، ويستعدوا لتنازلات مؤلمة". وأضافت: "يمكن تذكير من يشتكي من هذا الوضع بالقول المشهور "من لا يتحمل الحرارة فلا يدخل المطبخ"، أما في السياسة الإسرائيلية، فمن الممكن تغيير الجزء الثاني من الجملة، والعرض على أولئك الذين لا يستطيعون تحمل الحرارة "عدم الدخول إلى الجحيم".

ونوهت القناة بأنه "لدى رؤساء إسرائيل أفكار حول الخطط والإجراءات لتحسين وتقوية المجتمع الإسرائيلي، لكن بحكم الأمر الواقع، لا يملك الرئيس الإسرائيلي أي قدرة على الترويج لخطط عملية بحكم السلطة القانونية، كما لا يملك القدرة على التحركات من أجل تحسين اجتماعي كبير، لأن مؤسسة الرئاسة فقدت قوتها كعامل توحيد في المجتمع لفترة طويلة". وشبه المقال وعود رؤساء الاحتلال بالوحدة، بعود ملكات الجمال بالسلام العالمي عند فوزهن.

وأشارت القناة إلى أن "نظرة سريعة على المجتمع الإسرائيلي هذه الأيام تكشف مدى ضآلة النجاح الذي حققه رؤساء إسرائيل في تعزيز الوحدة الوطنية. وأكدت: "لم يكن أي من الرؤساء الجدد قادرا على خلق الوحدة بين المعسكرين المتنافسين، فهرتسوغ مثير للجدل في نظر معارضي نتنياهو، كما أن الرئيس السابق، رؤوفين ريفلين، أصبح شخصا غير مرغوب فيه بين العديد من ناخبي اليمين، بعد تدهور علاقته مع نتنياهو، وأيضا شمعون بيريز، دخل منزل الرئيس كشخصية تغيرت في الدوائر منذ البداية، ولا داعي للخوض في التفاصيل حول موشيه قصاب وأفعاله خلال فترة رئاسته". وقالت: "في ضوء عدم قدرة الرؤساء على التصرف نيابة عن الجمهور، يُطرح السؤال حول سبب إجبار الإسرائيليين على تمويل مؤسسة الرئاسة العاجزة، وعلى الرغم من أن هذا غير مقبول في البلدان ذات النظام البرلماني مثل إسرائيل، فإنه يمكن نقل لقب الرئيس والسلطات التنفيذية القليلة التي يتمتع بها إلى رئيس الوزراء، وبالتالي توفير المال والموارد". وأضافت "أن من المتعلقة بإغلاق مؤسسة الرئاسة، إضافة إلى الميزة الاقتصادية، مكافحة الأعمال الفاسدة، والقضاء على المصالح الناشئة عن التطلعات الشخصية، لا سيما أن الوضع في إسرائيل يشجع تنفيذ الصفقات في الظلام، بعيدا عن أعين الجمهور، من أجل النجاح في الانتخابات الرئاسية، والرئيس الحالي مثال ممتاز في هذا الصدد". وتابعت: "لا توجد فرصة واقعية لانتخاب شخصية من غير السياسيين لمنصب الرئيس، بغض النظر عن مؤهلاتهم، ويمكن إلقاء نظرة على قائمة الأشخاص الأحد عشر الذين شغلوا هذا المنصب".

ونوهت القناة بأن "فحص سيرة هرتسوغ يعزز الادعاءات بأن منصب الرئيس هو مكافأة لرجال الأعمال الذين يبحثون عن المرطبات على حساب الجمهور، كرئيس لحزب المعسكر الصهيوني". وأوضحت "أن هرتسوغ خسر أمام نتنياهو في انتخابات

2015، ونتيجة لذلك أصبح رئيس المعارضة، وبعد فشله في الحصول على منصب رئيس الوزراء، وبدلاً من تقديم بديل واضح للحكومة، سارع للتخلي عن العمل في قيادة المعارضة، وتأكد من انتخابه في 2018 لمنصب رئيس الوكالة اليهودية، وبعد ذلك تقدم هرتسوغ إلى منصب يتضمن امتيازات أكثر مقارنة برئاسة الوكالة اليهودية، مع مسؤولية أقل بالطبع؛ أي الرئاسة." وخلصت إلى أنه "حان الوقت لإلغاء مؤسسة الرئاسة المثيرة للاشمئزاز، وحفظ المال العام، وحرمان رجال الأعمال السياسيين من القدرة على الانتخاب لمنصب بأقل قدر من المسؤولية، وأقصى قدر من المزايا والأوسمة."

* * *

نتنياهو وشكل فريقاً لدراسة المطلب النووي السعودي

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يعتبر مسؤولون أمنيون إسرائيليون رفيعو المستوى أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قد يوافق على تخصيص اليورانيوم في الأراضي السعودية، انطلاقاً من رغبته الشديدة باتفاق تطبيع علاقات مع السعودية، بالرغم من أن معارضة ذلك كان جزءاً مركزياً من السياسة الإسرائيلية، حسبما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الإثنين. ونقلت الصحيفة عن أحد هؤلاء المسؤولين الأمنيين قوله "إنني أخشى من أنه مقابل إنجاز كهذا، سيكون نتنياهو مستعداً لأن يوافق على دفع أي ثمن تقريباً ويولي أهمية أقل للمخاطر الشديدة النابعة من تخصيص اليورانيوم. ورغم أنهم يقولون اليوم إن هذا سيكون تخصيص بإشراف أميركي، لكن من يضمن لنا ألا يتغير الحكم هناك غداً أو أن يقرر الحاكم المتقلب طرد الأميركيين؟".

وتقضي السياسة الإسرائيلية على مدار عشرات السنين بمنع أي دولة في الشرق الأوسط من حيازة قدرات تخصيص يورانيوم، وتبرر هذه السياسة بأن قسماً من الدول العربية غير مستقرة وقد ينتقل الحكم فيها إلى جهات متطرفة، حسب ادعاءات مسؤولين إسرائيليين. واعتبرت الصحيفة أن الموافقة على برنامج نووي سعودي "سيؤدي بشكل أوتوماتيكي تقريباً إلى أن تبدأ دول أخرى، مثل مصر، بالسير في هذا الاتجاه." وشكل نتنياهو فريق عمل صغير وسري للعناية بهذا الموضوع، يتألف من وزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر، رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغي، ونائبه غيل رايبخ، وهو مسؤول سابق في البرنامج النووي الإسرائيلي.

وأضافت الصحيفة أن هذا الفريق يعمل مقابل نتنياهو، فيما أجزاء كبيرة جداً من أجهزة الاستخبارات وجهاز الأمن في إسرائيل غير مطلعين على ما يحدث. ونقلت الصحيفة عن موظفين رفيعي المستوى قولهما إن نتنياهو يقصي عن عمل هذا الفريق باقي جهاز الأمن وقسماً من الوزراء الأعضاء في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت).

وقال مسؤول أمني مطلع على البرنامج النووي الإسرائيلي إن مسؤولين كبار سألوه هو وزملاء له، مؤخراً، حول رأيهم في إمكانية تخصيص اليورانيوم في السعودية. وأجابوا أنه يعارضون ذلك بشدة، بادعاء أن ذلك سيؤدي إلى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط وكذلك بسبب "خطر وصول مركبات نووية إلى أيدي معادية في حال حدوث تغيير سياسي في السعودية."

ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي رفيع ومطلع على تفاصيل المحادثات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول هذا الموضوع إن إسرائيل لا تجري مفاوضات حول شروط الصفقة، وإنما تعتمد وحسب على تعهد أميركي بشفافية كاملة وإحاطة

دائمة حول ما يحدث في المحادثات بينها وبين السعودية. وأضاف هذا الموظف أن إسرائيل لم تغتبر سياستها حيال التخصيب في أي دولة في الشرق الأوسط، ومثل السياسة المتبعة تجاه إيران. ومن الجهة الأخرى، قال الموظف إن إسرائيل ستنتظر الاتفاق الذي ستوصل إليه الولايات المتحدة مع السعودية، انطلاقاً من أن الولايات المتحدة تأخذ أمن إسرائيل بالحسبان، وبعدها ستدرس الاتفاق. وإذا رأت إسرائيل أن البرنامج المدني السعودي لن يتحول إلى عسكري، فإن إسرائيل لن تعارضه. من جانبه، قال رئيس المعارضة، يائير لبيد، لموقع "واينت" الإلكتروني، اليوم، إنه "لا يوجد رئيس حكومة إسرائيلي، وأمل أن هذا يشمل نتنياهو، بإمكانه أن يوافق على تخصيص يورانيوم في الأراضي السعودية." وأضاف لبيد أن "هذا يتناقض مع إستراتيجية دولة إسرائيل، التي قالت طوال السنين إنها لن توافق على تخصيص دول المنطقة يورانيوم. وتخصيب اليورانيوم في الأراضي السعودية تُدخل الشرق الأوسط إلى سباق تسلح نووي. وإسرائيل لا يمكنها الموافقة على هذا الأمر."

* * *

دراسات

جنرال إسرائيلي يتحدث عن "دوافع" نشوب مواجهة عسكرية مع حزب الله.. ما هي؟

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

ما زالت التوترات الجارية على الحدود الشمالية للأراضي المحتلة في الآونة الأخيرة، تثير الأوساط الإسرائيلية لمعرفة أسبابها الدقيقة، سواء الأزمة الإسرائيلية الداخلية، أو رغبة حزب الله باستغلال نقاط ضعف الاحتلال، ما يستدعي التعرف على كيفية السلوك الإسرائيلي، وكيف تؤثر الاضطرابات الداخلية على قدرة الجيش على الرد، وإذا أصبح حزب الله بالفعل أكثر جرأة، وضعف الجيش الإسرائيلي ظاهراً، فربما يتأثر ميزان الردع ضد الحزب، ومن الممكن أننا نقرب من مواجهة عسكرية.

الجنرال تامير هايمن الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية- أمان، ومدير معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب، ذكر أن "هناك من الإسرائيليين من يوصون ببدء حرب وقائية هدفها استباق الحرب، عقب سلسلة من الأحداث الشمالية التي تشير إلى أن الحزب أصبح أكثر جرأة، ويبدو أنه يتحدى إسرائيل، سواء عبر التحرش بها مع بدء إنتاج الغاز في حقل كاريش، ثم إرسال المسلح إلى مفترق مجيدو، الذي كان سينتهي بعواقب أكثر خطورة، وصولاً للوجود المرئي للحزب على طول الحدود وما وراءها، فضلاً عن النشاط الفلسطيني من جنوب لبنان، وإطلاق صواريخ مضادة للدبابات على إسرائيل من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحزب." وأضاف في ورقة علمية نشرتها "القناة 12 العبرية"، أن "ظهور الحزب بشكل أكثر جرأة مؤخراً له عدة تفسيرات رئيسية، أولها أن الحزب يعمل على منع إسرائيل من شن حملة ضده في لبنان، وهو عمل ينطوي على ثمن المجازفة بالحرب معها، وثانيها تزايد نقاط الخلاف الحدودية وعددها 14، بما فيها حوادث رشق الحجارة، واستفزازات السياج جزئياً، ومطالبة الحزب بتفكيك الجدار المقام حول الجزء الشمالي، وللتعامل مع المبادرة الإسرائيلية، يستخدم الحزب مبدأ "معادلات رد الفعل"، أي أن كل عمل إسرائيلي سيتبعه رد من الحزب: الدم بالدم، قتل عنصر في الحزب= قتل جندي إسرائيلي؛ السيادة ضد السيادة."

وأشار إلى أن "الالتزام بهذا المبدأ أمر خطير، لأنه قد يؤدي لديناميكية ردود الفعل وردود الفعل المضادة التي قد تصعد حدثًا تكتيكيًا محليًا إلى حرب شاملة لا يرغب فيها الطرفان، مع عامل جديد يتمثل بثقة حسن نصر الله الزائدة بالنفس، ويعمل الحزب بدافع الشعور بالقوة المفرطة، لأنها تؤثر على وعيه، وتزيد من جرأته، وثقته بإنجازاته الأخيرة، عقب ما حققه من بناء قوته العسكرية، ومروره بثورة دقيقة، ونجاحه بتحويل كمية كبيرة من قذائفه لصواريخ دقيقة، وتنفيذ قواته الخاصة "الرضوان"، لمناورة ميدانية بطريقة دقيقة وموجهة ضد المستوطنات ومعسكرات الجيش الشمالية."

وأكد أن "قدرة الحزب على المناورة في الجليل، وضرب أي نقطة في إسرائيل، وتحديث مفهوم الانتصار عليها، تجعل ميزان القوى لا يترك فرصة أمامه لإيقاف تقدم مناورة الجيش، أو للدفاع عن نفسه ضد نيران الجيش، لكنه سيتسبب في الكثير من الضرر في العمق الإسرائيلي، على حساب أضرار جسيمة وغير مسبوقه في لبنان، لأننا نعيش في معادلة ردع شبيهة بالتدمير المتبادل، كفيلة بخلق الاستقرار، لكن المصطلح العسكري المتداول مؤخرا حول "أيام المعركة المقبلة" الخاصة بخوض مواجهة محدودة ومحددة زمنياً مع الحزب، خلق وضعاً خطيراً يستطيع فيه الجانبان خطر الاحتكاك على شفا الحرب في ظل الوهم بأنه يمكن السيطرة عليها."

وختم بالقول إن "الجمع بين إمكانية شن حملة محدودة، والقدرة على إطلاق النار بدقة يسمح للحزب وإسرائيل بالوهم بإمكانية تصعيد محكوم ومحدود، سيؤدي إلى زيادة الجرأة على الحدود، مع أن الحزب أكثر جرأة على خلفية الوضع الصعب في لبنان الذي يمرّ بأزمة خطيرة، ونظامه الاقتصادي هو السوق السوداء النقدية، ويعمل بدون رئيس منذ ستة أشهر، كل هذه العناصر على ما يبدو لا تهدد الحزب، وربما تساعد في تقويته نسبياً، لكن العديد من الشباب اللبنانيين ينتقدونه، ويسألون: لماذا الحزب موجود؟".

وأشار إلى أن "هناك ثلاث رؤى إسرائيلية أساسية حول الحزب، أولها أن الدوافع التي تملي تصرفاته أكثر تعقيداً بكثير من عدم الخوف من إسرائيل، وثانها أن الرغبة في تحسين ردعها ليست سبباً كافياً للعمل ضده، فقد تم بناؤه كشهادة تأمين إيرانية، وثالثها أن غياب السيطرة هو العنصر المهيمن الذي يفسر لبنان، لذلك ليس كل إطلاق صواريخ مضاد للدبابات موجه من قبل الحزب، أو يتحكم فيه، وفي معظم الحالات يستخدم الأحداث العرضية لاحتياجاته." وأوصت الدراسة بـ"ضرورة الردّ الذي يفوق التوقعات والأضرار الجسيمة التي لحقت بالجيش، وإعادة تقييم اسرائيل لسياستها تجاه الحزب، صحيح أنه يمثل مشكلة معقدة، لكنه لا يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، ويمكن للجيش اليوم أن يتعامل بنجاح كبير مع الحزب، ولكن على المستوى الاستراتيجي فإن الوضع أكثر تعقيداً، وعلى المستوى السياسي يجب فحص سياسة المعركة بين الحروب، وتوسيعها، لكن الأهم من المستوى السياسي هذه الأيام تقييم الضرر الذي نلحقه بصورة الجيش، وقدرته على الصمود."

تسلط هذه الورقة على عدم رغبة الاحتلال بالشروع بحملة عسكرية واسعة ضد الحزب، لكن التوجه السائد في المرحلة المقبلة قد يتمثل في اتخاذ إجراءات متواصلة صغيرة تفاجئه من وقت لآخر، بزعم تقويض ثقته بنفسه، بحيث تكون طبيعة العمل متطورة، رغم أن هناك خطراً في مثل هذه المبادرة، فوضعها الحالي يحدّ من حريتها في التصرف، وقد يُنظر لأي مبادرة اليوم على أنها محاولة لتحويل الانتباه لأجندة أمنية، ما يضعف مرونة الجبهة الداخلية، وعندما لا يكون الدعم الأمريكي

مضمونًا، فقد يقلل من حرية العمل، وفي الوقت ذاته، فإن السياسة الداخلية الحالية تقلل من قدرة الاحتلال، وعدم انتباهه للتعامل مع التحدي القادم من الشمال.

* * *

استطلاعات

إسرائيل اليوم: استطلاع: 35 في المئة من سكان الكيان يريدون حكومة وحدة

بقلم أمير إتينجر

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

بحسب نتائج استطلاع للرأي أجرته "إسرائيل اليوم"، أُعطيت حكومة العدو الدرجة الأكثر سلبية فيما يتعلق بمسألة معالجة غلاء المعيشة، حيث قال 79 في المئة إن أداء الحكومة في هذه القضية كان سلبياً، و13 في المئة محايدين، و8 في المئة فقط أعطوها درجة إيجابية.

الدرجات منخفضة أيضاً بين ناخبي الحكومة: 66 في المئة من ناخبي "الليكود" و67 في المئة من ناخبي "يهودوت هتورا" أعطوا الحكومة درجة سلبية في هذا الشأن. كما حصلت حكومة العدو على أغلبية سلبية في موضوع الانقسام في الكيان: 75 في المئة من الجمهور أعطوا الحكومة درجة سلبية عن أدائها في هذه القضية، و15 في المئة محايدون، و10 في المئة فقط أعطوها درجة إيجابية. ومن بين ناخبي أحزاب الائتلاف أعطى 50 في المئة (في المتوسط) نتيجة سلبية للحكومة.

أما بالنسبة للتعديلات القضائية، فقد أعطى 64 في المئة من الجمهور الحكومة درجة سلبية في تعاملها مع القضية، بينما كان 13 في المئة محايدين و23 في المئة أعطوا درجة إيجابية، من ناحية أخرى، أعطى غالبية ناخبي الائتلاف للحكومة نتيجة إيجابية في هذا الشأن، 44 في المئة من ناخبي الليكود، و64 في المئة من الصهيونية الدينية وبعوتسما يهوديت، و71 في المئة من حزب شاس، ربما بسبب عملية التفاوض في مقر رئيس الدولة، أو لأن الأمور تمت أخيراً بشكل تدريجي وبتفسير أكثر.

في المقابل، أعطى نصف ناخبي "يهودوت هتورا" للحكومة نتيجة سلبية – وهو ما يرتبط بغضب ممثلي الحزب من أن الحكومة لا تقدم قانون التجنيد لصالحهم على الرغم من دعمهم للتعديلات وأنه بالرغم من ذلك كل النيران موجهة إليهم.

أما بالنسبة لثقة الجمهور في مؤسسات الدولة، فلا يزال جيش العدو يحظى بأكثر قدر من الثقة: 73 في المئة يثقون به، في المقابل أعرب 60 في المئة عن درجة منخفضة من الثقة في الحكومة وفي الكنيست (57 في المئة) وفي "شرطة إسرائيل (47 في المئة)."

وفيما يتعلق بالمحكمة العليا، فإن الآراء منقسمة: 40 في المئة أعربوا عن ثقة متدنية فيها، و35 في المئة يثقون بها، والفجوة واضحة في التوزيع حسب الميول السياسية.

في حين أن درجة الثقة في المحكمة العليا كانت منخفضة للغاية بين ناخبي الائتلاف (79 في المئة من ناخبي الصهيونية الدينية وبعوتسما يهوديت، 74 في المئة من يهودت هتورا، 73 في المئة من شاس و 54 في المئة من الليكود)، كانت عالية للغاية بين ناخبي أحزاب المعارضة (74 في المئة من ناخبي حزب العمل، 68 في المئة من ييش عتيد و 64 في المئة من معسكر الدولة).

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: اتفاق محتمل مع السعودية سيتطلب "تنازلات كبيرة" للفلسطينيين – تقرير

بحسب صحيفة "نيويورك تايمز" فإن مطالب الرياض باتخاذ إجراءات على أرض الواقع من غير المرجح أن يوافق عليها الائتلاف الحاكم المتشدد، وقد يضطر رئيس الوزراء إلى السعي لتشكيل حكومة وسطية مع المعارضة وأفادت صحيفة "نيويورك تايمز" يوم السبت أن اتفاق تطبيع محتمل بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل سيتطلب "تنازلات كبيرة" للفلسطينيين التي من غير المرجح أن تحصل على موافقة حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة، وقد تتطلب منه بدلا من ذلك السعي إلى تشكيل حكومة وحدة. وذكر التقرير أنه في حين أن الرياض لم تطالب في الماضي بالضرورة باتخاذ "خطوة إسرائيلية واضحة تجاه الفلسطينيين"، فقد تدخل الملك سلمان، الذي تخلى بشكل عام عن سيطرة كبيرة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في المناقشات بشأن اتفاق محتمل لضمان إدراج تحفظه، حسبما قال مسؤول إسرائيلي لم يذكر اسمه للصحيفة.

وفقا للتقرير، تفهم إسرائيل أن السعودية لن تكتفي بوعده من نتنياهو بأنه لن يضم الضفة الغربية، بل ستطلب بدلا من ذلك "اتخاذ إجراء مهم على الأرض." وأشار التقرير إلى أن مثل هذه الخطوات من غير المرجح أن تحظى بموافقة العناصر اليمينية المتطرفة في حكومة نتنياهو، وأن الضغط في مثل هذا الاتجاه قد يؤدي إلى انهيارها. ولقد أعلن قادة المعارضة أنهم لن ينضموا إلى ائتلاف مع نتنياهو بسبب محاكمته الجارية بتهمة فساد، "لكن ظهرت أسئلة في المناقشات مع الأمريكيين حول ما إذا كان القادة سيظهرون ليونة في الموقف إذا كان ذلك يعني إقامة علاقات دبلوماسية مع السعوديين"، بحسب لتقرير.

وشملت المطالب الأخرى التي طرحتها الرياض، بحسب التقرير، اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، على غرار حلف شمال الأطلسي، بموجبه ستكون واشنطن ملزمة بالدفاع عن السعودية في حال تعرضها لهجوم. وبحسب ما ورد، فإن العديد من المشرعين والمسؤولين الأمريكيين لا يشعرون أبدا بالراحة إزاء احتمال التوصل إلى مثل هذا اتفاق. بالإضافة إلى ذلك، تريد الرياض تطوير برنامج نووي مدني، وهو مطلب لطالما عارضته واشنطن والقدس.

وفقا لتقرير نُشر في وقت سابق في "تايمز أوف إسرائيل"، تريد السعودية أيضا أن تكون لها القدرة على شراء أسلحة أكثر تقدما من واشنطن مثل نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية (ثاد)، والذي يمكن استخدامه لمحاربة ترسانة الصواريخ الإيرانية المتزايدة.

في المقابل، تريد الولايات المتحدة من الرياض تقديم حزمة مساعدات غير مسبقة للمؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية، وتقليص علاقاتها المتنامية مع الصين، والمساعدة في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن. وأشارت نيويورك تايمز إلى أن مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، قام بزيارة السعودية مرتين في غضون أقل من ثلاثة أشهر، وافترضت

الصحيفة أن ذلك قد يكون علامة على حدوث تقدم. وقالت الصحيفة إن مسؤولين أمريكيين الذين تواجدوا في جدة يوم الخميس "أعربوا عن تفائل حذر بشأن إمكانية إحراز تقدم حيث يواصل الدبلوماسيون على الأرض محادثاتهم".

يوم الجمعة، ألمح الرئيس الأمريكي جو بايدن بنفسه إلى إحراز تقدم محتمل في اتفاق تطبيع محتمل بين إسرائيل والسعودية. متحدثًا لمتبرعين لحملة إعادة انتخابه في عام 2024 خلال حدث في ولاية ماين، قال بايدن "ربما هناك تقارب جارٍ"، دون أن يخوض بمزيد من التفاصيل.

يوم السبت، أفادت نيويورك تايمز أن بايدن لم يتخذ قراره بعد بشأن الرغبة في التوصل إلى اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية. وذكرت الصحيفة أنه خلال زيارة سابقة قام بها سوليفان في مايو، أعرب ولي العهد السعودي بن سلمان عن استعداده المتزايد للتوصل إلى اتفاق بشأن التطبيع مع إسرائيل، مما دفع بايدن إلى إطلاق "جهد بأقصى طاقته".

وكتب توم فريدمان، المعروف بعلاقته الوثيقة مع بايدن، في عمود في صحيفة نيويورك تايمز يوم الخميس أن هذه الخطوات قد تشمل تعهدًا إسرائيليًا رسميًا بعدم ضم الضفة الغربية أبداً (كجزء من صفقة التطبيع مع الإمارات في عام 2020، وافق نتنياهو على تجميد تنفيذ تعهده بالضم حتى عام 2024)؛ الالتزام بعدم إقامة المزيد من المستوطنات أو توسيع حدود المستوطنات القائمة؛ الالتزام بعدم شرعنة أي بؤر استيطانية غير قانونية؛ والتخلي عن بعض الأراضي المأهولة بالفلسطينيين في المنطقة (C) من الضفة الغربية، التي تسيطر عليها إسرائيل بموجب اتفاقية أوسلو. في غضون ذلك، سيكون على السلطة الفلسطينية - التي تم تجاهلها في صفقات التطبيع العربية الأخرى التي أبرمت مع إسرائيل مؤخراً - إعلان دعمها لهذه الاتفاقية مع السعودية، كما كتب. وشدد فريدمان على أن أي صفقة من هذا القبيل قد تستغرق شهراً للتفاوض عليها ولا تزال "بعيدة الاحتمال في أحسن الأحوال".

وكان بايدن لنفسه قد قال لشبكة CNN في وقت سابق من هذا الشهر "نحن بعيدون جدا عن [اتفاق سعودي]. لدينا الكثير لتتحدث عنه." وخلال حملته الانتخابية في عام 2020 تعهد الرئيس الأمريكي بجعل المملكة "منبوذة" بسبب سجلها في حقوق الإنسان وجريمة قتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي في عام 2018 في تركيا، وهي تصريحات أثارت غضب الرياض.

تحسنت العلاقات الأمريكية مع المملكة الصحراوية مرة أخرى في عام 2022، عندما زار بايدن إسرائيل والسعودية في رحلة لتأمين عدد من التفاهات مع الرياض، حسبما ذكرت تقارير، بما في ذلك زيادة إنتاج النفط لموازنة أسعار الوقود، وتعزيز التحالف وسط مشاهد جيوسياسية متغيرة في الشرق الأوسط وآسيا. كما سعت واشنطن إلى الدفع باتفاقية تطبيع بين إسرائيل والسعودية، مع التركيز على الفوائد التي تعود بها مثل هذا الاتفاقية على الأمن القومي الأمريكي.

من جانبه، يسعى نتنياهو منذ فترة طويلة إلى ما يُنظر إليها على أنها اتفاقية تطبيع بعيدة المنال مع السعوديين، والتي وصفها مرارا وتكرارا بأنها إحدى الأولويات العليا لحكومته الجديدة والتي يمكن أن تؤدي إلى إنهاء كل من الصراع العربي-الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ومع ذلك، حذر المسؤولون الأمريكيون في الأشهر الأخيرة من أن سياسات إسرائيل في الضفة الغربية وتقدم حكومتها في الإصلاح القضائي قد جعل تأمين اتفاقية تطبيع مع السعودية أمرا مستحيلا، وأدى إلى توتر العلاقات بين القدس وواشنطن.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مستوطنون من بؤرة استيطانية يضرمون النار في حقل فلسطيني - تقرير

وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق تغير سياسة إنفاذ القانون تجاه الآبار الفلسطينية المحفورة بشكل غير قانوني، بعد تعرض إسرائيل لانتقادات بسبب مقطع فيديو يظهر السلطات وهي تقوم بضخ الأسمت في أحد الآبار التي تخدم إحدى التجمعات الغير متصلة بالشبكة المياه

نزل إسرائيليون يوم السبت من مستوطنة يتسهار شمال الضفة الغربية وأضرموا النيران في حقول تابعة لقرية بورين الفلسطينية المجاورة، بحسب منظمة "يش دين" الحقوقية. وأظهرت مقطع فيديو نشرته المنظمة مستوطنين ملثمين يقفون على قمة تل بينما اجتاحت النيران والدخان الحقول، قبل أن يعودوا ببطء نحو المستوطنة. ولم يتم تنفيذ اعتقالات، كما هو الحال إلى حد كبير في حوادث عنف المستوطنين، بحيث يكون تقديم لوائح اتهام أمرا نادرا في حين أن الإدانات هي أمر أكثر ندرة وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن القوات وصلت إلى المنطقة بعد تلقي تقارير عن قيام فلسطينيين بحرق إطارات بالقرب من يتسهار وإضرار مستوطنين إسرائيليين النيران في أراض بالقرب من بورين. وقال المتحدث في بيان "فور تلقي التقارير، وصلت قوات جيش الدفاع إلى مكان الحادث وفرقت التجمعات." ولم ترد الشرطة الإسرائيلية على الفور على طلب للتعليق.

الحرق العمد المزعوم هو ظاهريا أحدث حادثة من حوادث عنف المستوطنين المستمر إلى حد كبير منذ سنوات دون رادع، وكثيرا ما يحدث في أيام السبت اليهودية، عندما يُحظر إشعال الحرائق وتدمير الممتلكات وفقا للقوانين الدينية التي يلتزم بها ظاهريا أفراد المستوطنة الأرثوذكسية والبؤر الاستيطانية غير القانونية المحيطة بها.

شهدت الأشهر الأخيرة العديد من هجمات المستوطنين في البلدات الفلسطينية في أعقاب هجمات فلسطينية دامية ضد الإسرائيليين، حيث قُتل فلسطينيان في ظروف غامضة وجرح العشرات. وتعدت الحكومة بمحاسبة المشاركين في أعمال الشغب. وتم اعتقال مشتبه بهما ووضع ثمانية إسرائيليين رهن الاعتقال الإداري لتورطهم في الاعتداءات. تم تصوير المئات وهم يشاركون في الهجمات.

وجاء حادث السبت بعد ثلاثة أيام من تعرض إسرائيل لانتقادات بسبب قضية منفصلة تم فيها تصوير السلطات وهي تضح الأسمت في بئر حفره فلسطينيون لخدمة قرى في تلال جنوب الخليل غير المتصلة بشبكة المياه. وحصدت لقطات مصورة للحادثة قرب قرية الهجرة عشرات الآلاف من المشاركات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقالت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق المسؤولة عن انفاذ القانون في بيان إن البئر تم حفرها بشكل غير قانوني، ما قد يلحق الضرر بموارد المياه الطبيعية في المنطقة. ولكن بحلول يوم الخميس، أصدر منسق أعمال الحكومة في المناطق غسان عليان توجيها يفيد بضرورة فحص كل قضية تنفيذية ضد الإنشاءات غير القانونية المزعومة لمنشآت المياه بناء على وقائع القضية والحصول على موافقة من المنسق.

تبرر إسرائيل الإجراءات التي تتخذها ضد آبار مثل تلك الموجودة في تلال جنوب الخليل من خلال الاستشهاد باتفاقيات المياه التي تم توقيعها مع الفلسطينيين في إطار اتفاقية أوسلو عام 1995. لكن الفلسطينيين يقولون إن هذه الاتفاقيات كان من المفترض أن تكون سارية المفعول لمدة خمس سنوات ولا تعكس الواقع الحالي. في حين أن ما يقرب من 100 في المئة من الإسرائيليين في إسرائيل والضفة الغربية لديهم مياه جارية، فإن 36 في المئة فقط من الفلسطينيين في الضفة الغربية مرتبطون بشبكة المياه، وفقا لمجموعة "بتسيلم" الحقوقية. يعيش العديد من أولئك الذين لم يتم توصيلهم بالشبكة في المنطقة (C) في الضفة الغربية، الخاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية.

تؤكد إسرائيل أن لها الحق في اتخاذ إجراءات صارمة ضد البناء الفلسطيني غير القانوني للمنازل والبنية التحتية في تلك المناطق، بينما يشير الفلسطينيون إلى أنه ليس لديهم خيار سوى البناء بشكل غير قانوني لمراعاة النمو الطبيعي لأن إسرائيل نادرا ما توافق على منح تصاريح لهم. في الواقع، الوزير الإسرائيلي المسؤول الآن عن سلطات وزارة الدفاع الذي يفصل في مثل هذه التصاريح هو بتسلئيل سموتريتش، وهو من الداعين منذ فترة طويلة لضم المنطقة.(C)

ازداد نمو السكان الفلسطينيين بنسبة 75 في المئة منذ اتفاقية أوسلو، لكن كمية المياه التي تسمح لإسرائيل للفلسطينيين باستخراجها لا تزال كما كانت في عام 1995. ومنحت اتفاقية أوسلو السلطة الفلسطينية السيطرة المدنية على المنطقتين (A) و (B) في الضفة الغربية، لكن هاتين المنطقتين المنفصلتين لا تشكلان 40 في المئة من الأراضي، وعليه، لا تستطيع السلطة الفلسطينية تطوير شبكة مياه فعالة لخدمة سكانها في المناطق التي تسيطر عليها اسميا.

يجب أن يمر أي اتصال بين المنطقتين (A) و (B) عبر المنطقة (C) حيث تحتفظ إسرائيل بجميع السلطات ويجب أن توافق على أي حفر فلسطيني للحصول على مياه. هيئة الإدارة المدنية التي توقع على مثل هذه المشاريع ليس لديها أي تمثيل فلسطيني. حتى قطر الأنابيب المعتمدة للفلسطينيين هو ثلث حجم الأنابيب التي تستخدمها إسرائيل.

* * *

i24NEWS: تقرير: الفصائل الفلسطينية متخوفة من دفع الاحتجاجات الإسرائيلية لنتياهو للقيام بعملية عسكرية في غزة وخارجها

على خلفية الثورة القضائية في إسرائيل والمصادقة على "تقليص بند المعقولية"، تعيش الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حالة من الترقب لما يمكن أن تؤول إليه الأحداث. جاء هذا استنادا إلى ما كشفته مصادر فلسطينية رفيعة لصحيفة "رأي اليوم" والتي أعربت عن "تخوفها من أن يلجأ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى تنفيذ عمليات اغتيال لقيادات فلسطينية في غزة وخارجها وجر الفصائل إلى عملية عسكرية، حتى يتهرب من الأزمات الداخلية التي تعيشها حكومته". وترى الفصائل أن الظروف مهيأة لنتياهو لتصعيد جديد مع الفصائل في غزة لفترة تستمر أياما "في محاولة منه للهروب من الضغوطات الداخلية وخلق نصر يقدمه للشعب الإسرائيلية أملا منه لوقف الاحتجاجات المتواصلة ضد الحكومة". وكشفت المصادر أن الفصائل الفلسطينية أبلغت مصر عن تخوفاتها، مؤكدة أمامها بأن يدها "ستكون على الزناد وأن أي تجاوز إسرائيلي في غزة والضفة القدس سيتم الرد عليها بشكل فوري، وستنتهي بذلك التهدئة التي تم التوصل إليها"، وافتت المصادر إلى أن مصر تحذر من أي تصعيد وأن الساعات المقبلة ستكون حاسمة.

ووصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبومازن)، السبت، إلى مدينة العلمين في جمهورية مصر العربية في زيارة رسمية، ليترأس اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية المنعقد في مصر، كما وصلت وفود فلسطينية إلى مصر لحضور الاجتماع المذكور الذي سيبحث الانقسام الفلسطيني.

* * *

i24NEWS: تقرير: قطار التطبيع مع السعودية متوقف في واشنطن واسرائيل تعرض تأجيل بسط سيادتها فوق أراض في الضفة الغربية

يصور تقرير في إسرائيل هيوم سعي الولايات المتحدة لإنجاز اتفاق مع السعودية على أنه مصلحة أمريكية خالصة وأن تطبيع السعودية مع إسرائيل ليس سوى تحصيل حاصل . وبالتالي يقول كاتب التقرير أن القطار الى الرياض متوقف في واشنطن التي تنظر في تلبية شروط السعودية مقابل التطبيع وهي أمور لم تعد خفية وتنتظر موافقة البيت الأبيض الذي يرغب في وقف التمدد الصيني عبر السد السعودي فيما تواجهه عقبة داخلية تتمثل بموافقة الكونغرس على صفقة تدعم موقف بايدن في معركته الانتخابية وسط أغلبية جمهورية في مجلس النواب.

من جانبه قال المراسل السياسي في هيئة البث الرسمية كان، إنه "في أي صفقة إسرائيلية سعودية أمريكية، سيتعين على إسرائيل اتخاذ خطوات حقيقية تجاه السلطة الفلسطينية - ليس فقط بسبب المطالب السعودية، ولكن أيضاً بسبب الحاجة إلى "تلين" نواب في الحزب الديمقراطي يعارضون السلاح السعودي الأمريكي ولصفقة تحالف دفاعي، وفقاً لمصادر مطلعة على تفاصيل المحادثات.

أما كاتب التقرير في إسرائيل هيوم فيرى أن إسرائيل تقيم على أرض الواقع علاقات مع السعودية تحت الطاولة فيما يمكن وصفه "نصف تطبيع". نافيا أن يكون للملف الفلسطيني أي دور بعرقلة العلاقات. وأضاف التقرير أن إسرائيل تعمل منذ إقامة الحكومة الحالية بمبدأ "عدم القيام بخطوات من شأنها أن تحبط اتفاقاً مستقبلياً" وسط الإشارة إلى أن العبارة فضفاضة، فلا أحد يعرف شكل الاتفاق المستقبلي ولا الخطوات التي من شأنها أن تعرقله. فضلاً عن أن اتفاقيات إبراهيم ولدت نتيجة استعداد إسرائيل تعليق بسط السيادة في الضفة الغربية التي كان من المقرر ان تتم في إطار خطة ترامب منذ 2020 .

بحسب "صفقة القرن"، كان على الفلسطينيين أن يدخلوا في مفاوضات مع إسرائيل لمدة أربع سنوات بعد بسط السيادة. وإذا لم يفعلوا ذلك، ستكون إسرائيل قادرة على فرض السيادة على مناطق إضافية. مهلة السنوات الأربع هذه ستنتهي في صيف عام 2024، على ما أشار التقرير.

* * *

هل وصلت "البقرة الحمراء" تمهيدا لبناء "الهيكل"؟ إعلام عبري يكشف التفاصيل

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي 21

بعد حوالي أسبوع من إعلان رئيس الوزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في رسالة مسجلة أن "إسرائيل لن تصبح دولة شريعة"، كشف تحقيق صحفي إسرائيلي أن عدة وزارات حكومية تخصص موارد مالية طائلة لتنفيذ مشروع يهدف لبناء معبد يهودي ثالث في المسجد الأقصى، ويزعم مروجو المشروع، بمن فيهم الحاخام يسرائيل أريئيل من حركة "كاخ" العنصرية أن هذا الإجراء سيسمح بـ"شرعنة" ما وصفها بالهجرة الجماعية للمستوطنين اليهود إلى المسجد الأقصى. مالاخ زليبارشغ وعموري مانيف مراسلا "القناة 12"، أكدوا أنه "بينما تتناثر الوعود بأن إسرائيل لن تصبح دولة شريعة، فإن عمليات تجرى على السطح قد تغير الصورة بالكامل، ففي الآونة الأخيرة، وبالتعاون مع الوزارات الحكومية، تُبذل العديد من الجهود لتنفيذ رؤية غيبية من وقت تدمير الهيكل الثاني، بموجبها فإن حرق بقرة حمراء سيمكن من وصول ملايين اليهود إلى المسجد الأقصى، وإقامة الهيكل الثالث على أنقاضه، ويعلق مؤيدو تحقيق هذه الرؤية الغيبية آمالهم على خمس بقرات حمراء تم إحضارها إلى إسرائيل بالطائرة من ولاية تكساس الأمريكية، وتم اختيارها بعناية."

وأضافا في تقرير مشترك أن "من يقفون وراء البحث المحموم لتحديد مكان البقرة الحمراء هما منظماتان يمينيتان: "بونا" وهي منظمة إسرائيلية تتكون من مسيحيين إنجيليين وأشخاص يمينيين برئاسة تساحي ميمو، ومعهد "ميكداش" برئاسة الحاخام يسرائيل أريئيل، وهو الراعي الروحي للوزير إيتمار بن غفير، والرقم الثاني للحاخام مائير كهانا في حركة "سو" التي كانت محظورة." واستدركا بالقول إنه "يبدو أن المنظمات اليمينية اليهودية ليست الوحيدة التي تروج لهذه الخطوة، فقبل بضعة سنوات، قدمت وزارة شؤون القدس اقتراحًا لبناء متزه جبل الزيتون، وزعم المشاركون في التخطيط أن مساره يهدف، من بين أمور أخرى، إلى الاحتفال بحرق الأبقار في المستقبل، فيما قدمت وزارة الزراعة تصاريح استثنائية لاستيراد الأبقار من الولايات المتحدة، ومنحت إعفاءً من وضع العلامات عليها أثناء ثقب الأذن، كما يظهر أن وزارة الخدمات الدينية والاستيطان والتعليم منخرطة في هذا المخطط."

وفيما أعلن مدير عام وزارة القدس والتراث ناثنياي يتسحاق، أنه "لا يدعم فقط هذا المخطط، بل جاء بنفسه لاستقبال الأبقار في المطار، فقد زعم الباحث الديني تومار بيرسيكو أن "هذه خطوة يجب أن تؤدي لتغيير حقيقي في طبيعة دولة الاحتلال، على الورق على الأقل، لأن الهيكل لا يتعلق بالكهنة والمصلين فقط، ولكن أيضا لتهيئة الأوضاع لقدوم المخلص، وليس بالضرورة أن يتم ذلك بصورة ديمقراطية، كما شفا أنه "ليس اليهود فقط هم من يدفعون الأموال لإقامة الهيكل، بل إن هناك العديد من المسيحيين الإنجيليين الذين يصبون الكثير من الأموال في بناء "هيكلنا"، وليس من المؤكد أنهم يرغبون في معرفة السبب." وأضاف أن "كل هذه الطقوس تبدو تحضيرية لاندلاع حرب يأجوج ومأجوج، حيث يموت فيها ثلثا اليهود، ويعتق ثلثهم الديانة المسيحية، وفي هذه الحالة سنكون أمام كارثة توراتية، فيما زعمت وزارة التراث أن وصول الأبقار الأحمر إلى إسرائيل لم يتم تنفيذه أو تخصيصه في ميزانية الوزارة، وقد شارك مدير عام الوزارة في مراسم وصولهم بشكل خاص، وخلال ولاية الحكومة السابقة، أما مخطط الكورنيش على جبل الزيتون فهو مخصص للأغراض السياحية، وليس لفائدة حرق البقرة الحمراء."

أما وزارة الزراعة فقد زعمت "أنه يتم منح رخصة استيراد الأبقار طالما أن هذا النوع معتمد من الدولة، وقد تمت الموافقة على استيرادها من قبل الولايات المتحدة لمدة عام تقريبًا، وتم استيراد البقرات المذكورة لأغراض التكاثر، واستيفاء جميع شروط الاستيراد التي تطلبها الوزارة."

تزامن هذه الضجة الإسرائيلية حول البقرات الخمس الأحمر التي وصلت إلى مطار بن غوريون قادمة من الولايات المتحدة، مع شيوع اعتقادات يهودية مفادها أن ولادة بقرة حمراء بلا عيوب، يُنبئ بأن مجيء المسيح يقترب، وفي أعقابها يتم بناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى. ومع أن هذه البقرات تزرع بها مزارعو الماشية الإنجيليون المسيحيون من تكساس في الولايات المتحدة، فإنه بعد استقبالها، جرى نقلها تحت إشراف بيطري كي يتمكن مربوها من الحفاظ على السلالة، وتنميتها تمهيدًا لتحويل المزرعة إلى مركز حجّ للسياح الإنجيليين الذين سيأتون من جميع أنحاء العالم لمشاهدتها.

* * *

قلق إسرائيلي من تعاون قوى المقاومة لاستهداف الاحتلال

في الوقت الذي تواجه فيه دولة الاحتلال أزمة داخلية مستحكمة، فإن المخاوف لديها تتعلق بتعاون المنظمات المعادية لها في محاولة لاستهدافها.

ناعوم أمير المراسل العسكري لصحيفة "مكور ريشون" اليمينية، زعم أن "قادة القوى المعادية للاحتلال يراقبون عن كثب ما

يحصل من قتال في الشوارع الإسرائيلية، وما تشهده الدولة من حالة تمزيق غير مسبوق، باعتبار ذلك حلم الحرس الثوري الإيراني الذي تتمثل مهمته في استهداف الاحتلال الإسرائيلي، حيث استثمروا المليارات في الأسلحة التي تم تهريبها إلى المنطقة، وقضوا وقتهم في التخطيط لمهاجمتها". وأضاف في تقريره أن "ما يقلق دولة الاحتلال في هذه الأونة هو مواصلة القوى المقاومة في المنطقة جس النبض الإسرائيلي، وترسل وحداتها النخبوية لتحديد القوات على الحدود الشمالية، فيما تواصل حماس تعزيز بنيتها التحتية المسلحة في الضفة الغربية وداخل دولة الاحتلال، وفي إسرائيل ذاتها هناك جهود كبيرة لحمل مئات الطيارين على عدم الانخراط في الخدمة العسكرية بصفوف الاحتياط، ومؤخراً صدر إنذار في المؤسسة الأمنية أن التنظيمات المحيطة بدولة الاحتلال تخطط للقيام بعملية مشتركة." وكشف أنه "تم تسليم هذا التحذير لأعضاء مجلس الوزراء من قبل رئيس شعبة العمليات ورئيس القوات الأمنية الذين وصلوا بطريقة غير عادية لاطلاعهم على أن "الأعداء" على الجانب الآخر يرون أن في الواقع القائم في الدولة فرصة لضربنا، ولعل الجزء المطلق من القصة ليس رغبتهم في تدميرنا، بل في حقيقة أنهم معاً: الإيرانيون وحزب الله وحماس مع الجهاد."

وأشار إلى أن "لقاء ممثلي المنظمات المعادية للاحتلال يحمل رسالة مقلقة له وتتمثل بـ"التآزر"، وبالتالي فقد بات على قناعة بأنه حيثما يتم فتح جبهة عسكرية قتالية معينة، فسوف يتم استخدامها لإلحاق الأذى به على جبهات أخرى أيضاً، وجيش الاحتلال يسمى هذه الاستراتيجية "الساحات المتعددة"، أي أن إسرائيل ستكون على موعد مع حرب ستأتي من عدة أماكن بوقت واحد، وسيضطر جيشها للقتال على جبهات عدة، وفي وقت واحد." وأوضح أن "الأمر لا يتعلق فقط بלבنا وغزة. إنه أيضاً إطلاق الصواريخ من إيران وسوريا، حيث يوجد بالفعل قدر كبير من الدوافع، رغم منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية، ومواصلة المعركة بين الحروب، والضربات الجوية بشكل أساسي على شحنات الأسلحة القادمة من إيران، وكل ذلك يحصل مع وجود احتمال كبير لاستمرار الإسرائيليين في الانشغال بالجهة الداخلية، والدولة ممزقة بين المؤيدين والمعارضين، وعلى طول الطريق تمزق ردعها إلى أشلاء."

تكشف هذه المخاوف حقيقة مفادها أن جيش الاحتلال يتفهم الوضع الذي تجد القوى المعادية نفسها فيه، وهو يبذل جهوداً كبيرة لإبقاء جنوده في منظوماتهم القتالية، وفي نفس الوقت يعدّ خطته الدفاعية والهجومية في حال قرر الطرف الآخر الاستفادة من الأزمة الإسرائيلية الحالية، التي تشكل بالفعل تهديداً حقيقياً للدولة.

* * *

إلغاء "أوسلو" وإعلان السلطة كياناً معادياً.. تفاصيل خطة وزير المالية الاحتلال

كشفت أوساط عسكرية إسرائيلية عن مداولات سرية بحثتها لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست قبل أيام، شهدت مطالبات من بعض أعضائها بأن تقرر حكومة اليمين أن السلطة الفلسطينية معادية للأمن القومي الإسرائيلي، على أن تعمل الإدارة المدنية على احتلال مناطق "أ، ب" بدعم عسكري من جيش الاحتلال. وذكر عامي روحكس دومبا المراسل العسكري لمجلة "يسرائيل ديفينس" للعلوم العسكرية، أن "اللجنة البرلمانية برئاسة عضو الكنيست يولي إيدلشتاين من الليكود، أجرت نقاشاً حول استيلاء السلطة الفلسطينية على المناطق المفتوحة في الضفة الغربية، والرد الإسرائيلي المتوقع، بناءً على طلب عضو الكنيست أفيحاي بوفارون، كجزء من المناقشة. ونقل روحكس في تقريره عن وزير المالية بيتسلئيل سموتريتش قوله إن "مفتاح قدرتنا على العمل في منطقتي "أ و ب" يكمن بتعريف مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وتفصيل اعتباراته، وهذا ليس نشاطاً لأغراض أمنية، بل من أجل احتياجات الاستيطان،

والاستيلاء على الأراضي." وأضاف أن "الجيش واثق من الأمن في المناطق ب، ويمكنه التصرف بحرية بموجب تعليمات المستوى السياسي، والتغيير المطلوب هو السماح بالاستيطان والتشجير في جميع مناطق الضفة الغربية، بينما تلغى عملياً اتفاقيات أوسلو، دون إلغائها في الكنيست رسمياً، لأنه وفقاً لتقرير وزارة المخابرات لعام 2021، تنفذ السلطة الفلسطينية خطة منهجية للاستيلاء على أراض في المنطقة ج."

وأكد أنه "تم بالفعل استخدام 57 كم2 لبناء تجمعات استيطانية كافية لاستيعاب 476 ألف مستوطن يهودي موزعين على 150 نقطة استيطانية، فيما يشغل البناء الفلسطيني 80 كم2 لمئات آلاف الفلسطينيين، بينهم 27 ألف بدوي، موزعة على 532 تجمع سكني، بما فيها 180 تجمع تقع كامل مساحتها في المنطقة "ج."

وأشار أن سموتريتش زعم خلال اجتماع اللجنة أن تعيينه في منصبه جاء لتنفيذ سياسة الاستيلاء على الأراضي، والحفاظ على المصالح السياسية والأمنية في المنطقة، ومع مرور الوقت يتم استصدار قرار من مجلس الوزراء لتعريف السلطة الفلسطينية بأنها كيان سياسي معادي، ويريد استخدام التقرير المخبراتي أنف الذكر لضمّ مزيد من المناطق الفلسطينية." وأوضح أنه "بمجرد تعريف السلطة الفلسطينية بأنها كيان سياسي معاد، فإنه يعني أن الإدارة المدنية ستكون قادرة على الاستيلاء على الأراضي في المنطقتين "أ و ب."

وتابع التقرير، "سيسعى الجيش لتأمين المنطقتين أ و ب، على أن يتم إلغاء اتفاق أوسلو بحكم الأمر الواقع، بحيث يلغى تقسيم المسؤولية عن المناطق الفلسطينية بين إسرائيل والسلطة، رغم أن هذا الإجراء لن يكتسب شرعية في العالم، ما يدفع سموتريتش لإعطاء غطاء له من خلال النشاط المدني، من خلال تشجيع الصندوق القومي اليهودي لإعادة تشجير مئات آلاف الدونمات." وأردف التقرير، أن عضو الكنيست غلعاد كاريف ردّ على مقترح سموتريتش بالقول أن "لإسرائيل مصلحة في استقرار وتقوية السلطة، وهو ما أكده رئيس الوزراء قبل أيام، فيما جاء سموتريتش باتخاذ قرار بإعلان الأنشطة المدنية للسلطة بأنها معادية."

وأضاف عضو الكنيست، "أن هناك معضلة سوف تطرح أمام الاحتلال وتتعلق بالمسؤولية عن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، لأن اتفاق أوسلو نصّ على أن السلطة ستدير حياتهم، ولكن إذا ضمت إسرائيل هذه المناطق بحكم الأمر الواقع، وتجاهلت وجود السلطة، فإنها ستكون أمام معضلة بدون حلّ." وأشار إلى أن "فكرة سموتريتش تقوم على الإلغاء العملي لاتفاق أوسلو، لأن الكنيست لن يلغها رسمياً، رغم أنه يستطيع ذلك، ولتجنب المواجهة مع البيت الأبيض، لأن الضمّ يتناول مساحات كبيرة في مناطق أ و ب، إما من خلال إنشاء مستوطنات جديدة، أو من خلال التشجير." وذكر كاريف أن الضمّ الفعلي للأراضي الفلسطينية، مع ترك اتفاقيات أوسلو كهيكل سياسي فارغ، يسمح لإسرائيل باحتلالها، دون مسؤولية عن الفلسطينيين، وهذه الطريقة يتم تجنب مشكلة انتخابية قد تنشأ في توزيع بطاقات الهوية الزرقاء على سكان الضفة الغربية."

* * *

نتنياهو أمام تحد جديد بعد تصاعد المعارضة داخل "الليكود" للتعديلات القضائية

بدأت أصوات من داخل حزب الليكود الذي يقوده رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، تعلن معارضتها للاستمرار في التعديلات القضائية، بعد أن اجتاز الائتلاف اليميني الحكومي تصويت الكنيست بأريحية برلمانية، ما يضع أمام نتنياهو تحدياً جديداً من داخل البيت هذه المرة، لاسيما أن المعارضين هذه المرة من أقطاب الليكود، بل ووزراء الحكومة، ما قد

يدفعه للتروي في الاستجابة لمطالب شركائه الفاشيين، حفاظا على تماسك الحزب لديه.

يوفال كارني، مراسل الشؤون الحزبية لصحيفة يديعوت أحرونوت، ذكر أن "وزير الزراعة من الليكود، آفي ديختر، كتب تدوينة ضد ما وصفه "التشريع المتطرف"، وادعى أن "عقلاء الجانبين" هم "الأغلبية الساحقة" التي ستهزم "أقلية البلطجية التي تريد تفجير الوضع"، كما حدث في حرب 1973، فإن البلطجية هددوا الدولة بشكل كبير من وجهة نظر أمنية وعسكرية، واليوم يتكرر الموقف من خلال بلطجية وسفاحين يعرضون الدولة للخطر، من خلال الانجرار لتشريعات متطرفة، والانجراف للاحتجاج المتطرف والعنيف." وأضاف في تقريره أن "ديختر ليس أول من نقل رسالة لا لبس فيها ضد استمرار التشريع، فقد سبقه عضو الكنيست ديفيد بيتان ورئيس اللجنة الاقتصادية، بالقول إنهم في الليكود لن يسمحوا بعد الآن لشخص واحد بتحديد ما سيحدث، في إشارة إلى نتنياهو ووزير القضاء ياريف ليفين."

في تقرير آخر، كشفت الصحيفة أن "كبار المسؤولين في الليكود يطالبون بعدم السماح بالعودة إلى التشريع من جانب واحد، لأنهم يواصلون تقييم الأضرار الناجمة عن التصويت الأخير في الكنيست، بل إن المزيد والمزيد من الوزراء وأعضاء الكنيست باتوا يتحدثون بصوت عالٍ ضد استمرار التحركات التشريعية أحادية الجانب، وطالبوا بأن تتم هذه التحركات من الآن فصاعداً فقط من خلال الحوار والاتفاق، لأن النتيجة أن الليكود سيتضرر بشدة من الناحية الانتخابية مستقبلاً." وأضافت في تقريرها أن "مسؤولاً كبير في الليكود أكد أنه يجب ألا ندع ليفين وحده يقود تشريعاً أحادي الجانب، لأن معاوني رئيس الوزراء يدركون اليوم أن هذا التشريع برمته تسبب في أضرار جسيمة، وتنضم هذه التصريحات لمنشورات عدد من الوزراء وأعضاء الكنيست في الليكود الذين يعارضون استمرار التشريع القانوني الجاري، بمن فيهم وزير الحرب يوآف غالانت، الذي يضغط من أجل تشكيل حكومة وحدة، ووزيرا المخابرات غيلا غمالاتيل والاقتصاد نير بركات. وزير كبير في حزب الليكود أخفى هويته، أبلغ الصحيفة أننا "بحاجة لأن ننأى بأنفسنا عن ابن غفير وجميع العناصر المتطرفة في الائتلاف التي تلحق الضرر فقط بالليكود، فيما كشف عضو الكنيست زئيف إلكين من المعسكر الوطني أن ليفين يضغط وراء الكواليس على نتنياهو."

تमार حاداد مراسلة الصحيفة، كشفت في تقريرها "عن" استقالة دراماتيكية أعلنها آساف تسيالال، مدير عام وزارة والتعليم، والطيار في الجيش، لأن الصدع الذي وصلنا إليه لا يسمح لي بالاستمرار في ممارسة مسؤولياتي بشكل صحيح"، وكتب لموظفيه المذهولين "أني على وشك البكاء"، وقد قُبلت استقالته على الفور، ما تسبب بصدمة بين موظفي الوزارة الذين استغربوا أنه اختار التقاعد.

صحيفة يديعوت أحرونوت، نقلت عن رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن يولي إدلشتاين من حزب الليكود، أنه "لا يلتزم بدعم القوانين التالية التي سيتم الترويج لها كجزء من التعديلات القانونية، فيما أعلن عضو الكنيست إيلي دلال من حزبه أنه لن يمد يده لخطوة أحادية أخرى من جانب التحالف، ولن أمد يدي إلا للتحركات التي ستحقق بتوافق وطني واسع، لقد مرّ علينا أسبوع من التأمل الذاتي، ويجب أن نتعلم من دروس الماضي، وخراب الهيكل، ولدي أمل في رأب الصدع الرهيب بين الإسرائيليين في مواجهة العديد من التحديات."

أما عضوة الكنيست شارون نير من يسرائيل بيتنا، فذكرت في تقرير ترجمته "عربي 21"، أن "غالانت وديختر وبيتان وإدلشتاين ودلال استيقظوا ببطء، قليلاً، ومتأخرًا جدًا، والنتيجة أن الدولة تلحق جراحها، وناخبهم فقدوا ثقتهم بهم، لقد سئم الجمهور الكلام والوعود، وحن الوقت للانقسام، وإعادة تأسيس الليكود الصهيوني والليبرالي."

* * *

يديعوت احرونوت: في المباحثات مع السعودية: حكومة وحدة وخطوات كبيرة تجاه الفلسطينيين

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

ورد تقرير في "نيويورك تايمز" ، الليلة ، أن مسؤولين إسرائيليين التقوا مؤخراً بنظرائهم الأمريكيين ، "كان عندهم انطباع" أن التقدم نحو التطبيع مع السعودية يتطلب "تقدمًا كبيرًا" في موضوع التنازلات الإسرائيلية للفلسطينيين. تمت الإشارة إلى ذلك في التقرير ، رغم أن الانطباع الحاصل في الماضي كان أن مثل هذا الاتفاق لا يتطلب خطوات على الأرض. مسؤولون أمريكيون تواجدوا في جدة ، الخميس ، أبلغوا زملاءهم عن "التفاؤل الحذر" بأنه من الممكن التقدم باتجاه الاتفاق في الوقت الذي تستمر فيه المباحثات. حسب مصدر إسرائيلي أممي رفيع اقتبس كلامه في "نيويورك تايمز" ، رغم أن الملك سلمان نقل معظم صلاحياته لابنه ولي العهد محمد بن سلمان ، لكنه ضالع في المباحثات مع الولايات المتحدة لكي يضمن أن الاتفاق بالفعل سينطوي على خطوات إسرائيلية واضحة تجاه الفلسطينيين.

في التقرير الذي حمل أيضًا بصمة الصحفي في "يديعوت احرونوت" رونين بيرغمان أشير إلى أن السعوديين - حسب الانطباع الإسرائيلي - لن يكتفوا بـ "وعد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو" بعدم ضم الضفة الغربية؛ فهم من جانبهم يطالبون بـ "تحرك حقيقي على الأرض".

تمت الإشارة في التقرير أيضًا إلى أن هناك شك كبير في أن تصادق الحكومة الحالية على تنازلات كبيرة للفلسطينيين ، مثل تلك التنازلات التي سيقدمها السعوديون ، وأن الدفع باتجاه مثل هذا المقترح من شأنه أن يؤدي إلى تفكك الحكومة ، حسب التقرير. في المباحثات بين الولايات المتحدة والسعودية ، طُرحت إمكانية أن يوافق قادة المعارضة في إسرائيل ، الذين يرفضون للغاية الآن الدخول في حكومة مع نتياهو ، على إلغاء معارضتهم والانضمام إلى حكومة وحدة لصالح إقامة علاقات دبلوماسية مع السعوديين.

مسؤول إسرائيلي رفيع آخر اقتبس في تقرير بقوله إن إسرائيل ليست ضالعة في المحادثات بين الولايات المتحدة والسعودية ، لكنها تعتمد على وعد أمريكي بـ "الشفافية التامة" والبلاغات المستمرة بشأنها.

الرئيس الأمريكي جو بايدن تطرق ، أول أمس ، إلى اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية وقال إنه "ربما يكون هناك تقدم في الاتفاق بين البلدين" ، بعد أن أجرى مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان محادثات مع مسؤولين سعوديين في جدة بهدف دفع الاتفاق.

توماس فريدمان ، المحلل في "نيويورك تايمز" والذي يعتبر مقرَّبًا من بايدن ، كان قد كتب في الأسبوع المنصرم في مقاله الدوري إنه تحدث مع الرئيس الأمريكي حول إمكانية تحقيق اتفاق بين السعودية وإسرائيل ، والذي يتضمن تنازلات للفلسطينيين تبقى إمكانية التوصل إلى حل الدولتين في يوم من الأيام ، "عندما أجريت لقاءً مع الرئيس بايدن في المكتب البيضاوي الأسبوع الماضي" كتب ، "ركز مقالتي الدوري على دفعه لتنتيها هو لوقف خطوات الانقلاب القضائي دون التوافق الموسع." ومع ذلك ، أشار إلى أن "ليس هذا كل ما تحدثنا عنه" ، فريدمان زعم بأن الرئيس متردد: هل يدفع باتجاه الاتفاق الأمني مع السعودية ، والذي يتضمن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، لكن شريطة أن توافق إسرائيل على تنازلات للفلسطينيين؟ حسب قوله "إذا وصلت الولايات المتحدة إلى نوع من التحالف الأمني مع السعودية - شريطة أن تطبع العلاقات مع إسرائيل ، التي تقوم

بتنازلات كبيرة للفلسطينيين؛ فإن ائتلاف نتنياهو الذي يضم متطرفين متدينين عليه أن يرد على هذا السؤال: الضم أم التطبيع؟".

* * *

"الديمقراطية الإسرائيلية" وميلاد الدكتاتوريات في العالم

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

في الواقع، أينما وضعت إصبعك على الكرة الأرضية، حيث حدث انقلاب أو إبادة جماعية، كانت "الأسلحة الإسرائيلية" متورطة.

"ديمقراطية؟ في كل مكان تقريباً قام فيه دكتاتور، احتشدت "إسرائيل" من أجله" عنونت هآرتس تقريرها وأضافت: "نحن قلقون من حالة الديمقراطية وتدهورها إلى نظام ديكتاتوري؟ إذاً المطلوب منا، أكثر من أي وقت مضى التوقف عن تسليح مثل هذه الأنظمة بالسلح الإسرائيلي."

• أولاً: تتعاون "الصناعات الدفاعية الإسرائيلية" مع الحكم العسكري في الضفة الغربية في تطوير الأسلحة وقدرات المراقبة، وهم يعلمون جيداً أن هذه القدرات تُستخدم لقمع السكان المدنيين وابتزاز الأبرياء وقتلهم دون محاكمة.

• ثانيًا: من الصعب العثور على ديكتاتور في العالم لم تسلحه "إسرائيل" في ظل حكومتي اليمين واليسار، كلما زاد قتله، زادت صعوبة الحصول على أسلحة في العالم، مما جعل "إسرائيل" هي المورد الوحيد، على الأقل في الغرب.

في 24 مارس 1976، اندلع انقلاب عسكري في الأرجنتين، قامت "الصناعات الدفاعية الإسرائيلية" و"الجيش الإسرائيلي" بتسليح وتدريب نظام قاتل وتظهر الوثائق الأرشيفية كلمات وزير الدفاع الأرجنتيني - الذي أنهى حياته في السجن - معربًا عن تقديره لصفقات السلاح بين "الجيش الإسرائيلي" والمجلس العسكري في بلاده.

مشيرًا إلى أنه إذا حظرت الأسلحة على الديكتاتورية، فإن الأرجنتين ستفضل شراء الأسلحة من "إسرائيل"؛ و "إسرائيل" لا تضع شروطاً لذلك، وهناك وثيقة أخرى موجهة إلى "إليكيم روبنشتاين"، المستشار القانوني لوزارة الخارجية آنذاك، تنص على أن بيع الطائرات للجنرالات كان يستخدم للضغط عليهم لدعم "إسرائيل" في الأمم المتحدة.

מושרד החוץ-מחלקת הקשר

8813

נכנס

שמו

**
**
**
**

103-1 א/ג

אל: המשרד, נר: 54, מ: ביירס
דח: ר, סג: ש, תא: 060680, רח: 1030
נד: שיחות עם שרים

שמו/רגיל

אל: מנהל אמל"מ 2

מאת: השגריר, ביירס

שיחות עם שרים.

א. בשיחה עם שר ההגנה נ במסגרת פגישות ההכרות עם חברי
הממשלה הביע הערכתו לעיסקות המתבצעות בין תע"ש ותע"א
לבינם. אמר כי הוא חושב שלארגנטינה יהיה חשוב להמשיך בקשר
הזה דווקא משום שישראל קטנה ורחוקה ואינה מתנה תנאים
מדיניים, אף אם האמברגו של ארה"ב יסתיים. הוסיף כי הוא מניח
כי אכן יסתיים בקרוב יי אולי תוך חצי שנה יי.

ישראל, לדברי שר ההגנה הארגנטינאי, לא
מתנה תנאים למכירת הנשק

Israeli Arms Sales to Chile, 1975-1988

1975

1 Radar System

1976

100 Shafrir Air-to-Air Missiles

1979

2 Reshef class patrol boats with Gabriel surface to surface missiles

Naval electronic equipment

50 KG bombs and .30 cal ammo

Electronic equipment

36 155-mm howitzers and ammo

1980

50 Shafrir air to air missiles and training

150 Super Sherman tanks

Gabriel missile launchers

Electronic equipment

1981

1 Air Search/Early Warning radar

Scan radars

Electronic equipment

5,000 Galil assault rifles

1983

Maintenance agreement for Shafrir air to air missiles

1985

Naval Tactical Training Center

Refurbishment of M-51, M-41, M-21 tanks

1986

1 Westwind-2 aircraft possibly configured for maritime surveillance

Computer Equipment and Radar parts

Joint modifications of Mirage aircraft

1987

2 NS-9034 Electronic Support Measure (ESM) systems for submarines

Modification work on Mirage Vs

Training course on Mechanized Infantry Training and Doctrine

1988

Barak point defense antiaircraft missile system*

מתוך מסמך של ה-CIA, שמפרט עסקאות נשק
בין ישראל לצ'ילה

هذه طريقة عمل "دبلوماسية عوزي"

في وثيقة رفعت عنها السرية مؤخرًا أعدتها وكالة المخابرات المركزية في فبراير 1988، تم تفصيل صفقات الأسلحة بين "إسرائيل" وتشيلي، وتشمل، صواريخ أرض - أرض وأنظمة رادار وصواريخ جو - جو وصواريخ أرض - جو وجليلون وبنادق عوزي ودبابات.

كتب "السفير الإسرائيلي ديفيد إفراتي" أن توريد بنادق عوزي إلى الشرطة التشيلية هو سر مكشوف، كما هو الحال بالنسبة لوجود الصناعيين العسكريين في تشيلي الذين يعملون بطرق "غير نظيفة". وأشار إلى أن بنادق عوزي بارزة في الشوارع في أيدي مسلحي بينوشيه وهذا يعطي انطباعًا ليس جيدًا، في الوثيقة نفسه، تم ملاحظة الحقيقة مرة أخرى أن "إسرائيل"، على عكس الدول الأخرى، ليس لديها متطلبات فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ازدهرت مبيعات الأسلحة أيضًا في غواتيمالا في الثمانينيات، في السنوات التي قُتل فيها أكثر من 200000 من السكان الأصليين الذين اشتبهوا في قيامهم بأنشطة يسارية، وشملت "الصادرات الإسرائيلية" إنشاء مصانع أسلحة وتوريد أنظمة مراقبة ودعم من ضباط الموساد وبيع قذائف الهاون التي استخدمت في قصف قرى السكان الأصليين، كانت "الصناعات الدفاعية الإسرائيلية" أصدقاء حقيقيين للديكتاتور "ريوس مونت".

في الواقع، أينما وضعت إصبعك على الكرة الأرضية، حيث حدث انقلاب أو إبادة جماعية، كانت "الأسلحة الإسرائيلية" متورطة لقد تغير نوع السلاح فقط - في الماضي كانت بنادق عوزي وقذائف الهاون وأنظمة المراقبة البسيطة والتدريب الذي قدمه "ضباط الجيش الإسرائيلي" لوحداث الاغتيال أو حراس الديكتاتوريين الخاصين.

واليوم هي طائرات بدون طيار وأدوات إلكترونية. في Elbit، على سبيل المثال، اليوم يقومون بتطوير نظام مستقل لتشغيل أسراب الطائرات، وتشارك شركة Rafael في تطوير نظام ذكاء اصطناعي لجمع الأهداف العملياتية لغرض اغتيالهم أو ضربهم معًا، تحل هذه الأنظمة إلى حد كبير محل الطيارين، وهي تعمل بالفعل على الخوارزميات ولن ترفض أمر مشغليها، وفي الانقلاب القادم لن يكون هناك من يرفعون صوتهم.

يكفي قراءة رد "رئيس الوزراء نتنياهو" ووزير المالية "سموتريتش" على تحذيرات شركات التصنيف الائتماني هذا الأسبوع، والتي ذكرت فيها أن "الشركات الدفاعية تتعرض للقصص بالأوامر"، وهذا يعكس مدى اعتماد دولة إسرائيل على هذه الشركات، ومدى وأهمية رفض موظفي هذه الشركات التعاون مع الانقلاب.

في هذه الأيام يعرض فيلم "أوبنهايمر" في السينما، والذي يصف قصة اليهودي المسؤول أكثر من أي شخص آخر عن القنابل الذرية التي تم تطويرها في "لوس ألاموس" وإلقاءها على هيروشيما وناجازاكي.

* * *